عدد 37 — 22 ذو القعدة 1438 (15 غشت2017)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أبريل 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2017

صفحة

• محضر الجلسة الرابعة بعد المائة ليوم الثلاثاء 23 من شوال 1438 (18 يوليوز 2017) 3100

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الخامسة بعد المائة ليوم الثلاثاء 23 من شوال 1438 (18 يوليوز 2017) 3126

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

• محضر الجلسة السادسة بعد المائة ليوم الثلاثاء فاتح ذو القعدة 1438 (25 يوليوز 2017) 3134

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة السابعة بعد المائة ليوم الثلاثاء 8 من ذي القعدة 1438 (01 غشت 2017) 3165

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة الرابعة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 23 شوال 1438هـ (18 يوليوز 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس دقائق، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن إفتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، نحيط المجلس الموقر بأن المجلس توصل بكتاب من السيد رئيس المحكمة الدستورية، مفاده توصل هذه الأخيرة بالنظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بغية البت في مدى مطابقته لأحكام الدستور والقانونين التنظيميين، بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، راجيا إحاطة السيدات والسادة أعضاء المجلس وإبداء الرأي بشأنه داخل أجل 5 أيام.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الموجه للسيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار.

وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة ببرمجة السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة لارتباطه بأنشطة حكومية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الفريق الاستقلالي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع التربية الوطنية.

وبمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 18 يوليوز 2017 بلغ:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 16 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 15 جوابا كتابيا.

وفي الختام، نحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه للسيد وزير الصحة حول إشكالية الصيانة داخل المستشفيات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، هاذ السؤال ترددنا واش نطرحوه، هل يستحق أن يطرح في البرلمان أم لا؟

ولكن الواقع اللي اطلعنا عليه في بعض المستشفيات، سواء الجهوية أو مستوصفات خاصة أو إقليمية، ألح علينا في طرح هذا السؤال، لأنه وضعية للأسف وضعية مخجلة في عديد من المستشفيات، خاصة اللي تبنات فواحد الزمن معين.

لذلك، السيد الوزير، هاذ الأمر هذا عندو تداعيات كثيرة، سواء على العلاجات، على صحة المرضى، على المواعيد، لذلك فنتمناو أن الوزارة يكون عندها واحد الرؤية ومخطط لمعالجة هذا الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا تنشكركم، السيد المستشار المحترم، على طرحكم لهذا السؤال اللي تهم الصيانة في جميع وبطريقة شمولية التي تهم البنيات التحتية، التجهيزات البيوطبية وجميع الحاجات المعيشية اليومية في المستشفيات.

فالمقاربة ديال وزارة الصحة في معالجة هذا الأمر تيكون على 3 ديال المستويات:

المستوى الأول هو مستوى محلي، اللي بميزانية ديال المستشفى المحلي، يمكن المستشفى مثلا يبدل كيف قلت فالسؤال ديالكم بالتدقيق مصابيح أو صباغة، صيانة بعض المعدات الطبية، إلى آخره.

كاين المستوى الثاني اللي تتعامل معه الوزارة على المستوى الإقليمي والجهوي، وهنا الوزارة كترصد واحد الغلاف مالي سنوي فهاذ العام 2017 هو 168.5 مليون درهم زائد 12.3% بالنسبة للسنة الفارطة الجهات باش تمول الصيانة على صعيد الجهة، لأن إلى خسرات واحد الآلة وقفات ما غاديش يتسنى يعيط للوزارة باش غادي يتكلف بالصيانة ديالها.

ثالثا، على المستوى المركزي اللي تهم التجهيزات البيو طبية الكبيرة والحديثة، مثلا مسرع الجزيئات (les accélérateurs ou les scanners) بعض المرات.

هنا وحتى دابا على صعيد الجهة تدريجيا أنه جميع التجهيزات البيو طبية الحديثة تتكون فيهم واحد البطاقة إلكترونية ديال الشركة، وخا ابغيتي تخلص شي شركة أخرى وخا تحط أموال باهظة ما يمكنش ليك تصاوبها، وإلا الشركة لأن البطاقة الإلكترونية، ولهذا امشينا فواحد الاتجاه أنه نهار تنفتحو الأظرفة ديال كيكون (l'appel d'offres) ديال هاذ التجهيزات الثقيلة تنحاولو نزيدو فيها الصيانة 8 حتى 10% ديال الميزانية باش غنشريو تنزيدوها باش الناس اللي تيبيعوا لينا هاذ الآلات الكبيرة الحديثة هما اللي تيتكلفوا بالصيانة وهما اللي تيتكلفوا بالبطائق الإلكترونية إلى آخره.

فهذا التوجه عموما اللي تتمشي به الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذا كان ما عندكش تعقيب، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

هو فعلا احنا ما تنقولوش أن الوزارة ما عندهاش، عندها رؤية، لكن تعدد المتدخلين على مختلف المستويات أنه يضيع في كثير من الحالات من المسؤولية الملقاة على عاتق كل واحد، لذلك أنا شخصيا قادتني الصدف إلى مجموعة من المستشفيات سواء لزيارة مرضى أو لأغراض أخرى.

المستشفى في حقيقة الأمر هو فضاء للاستشفاء، فضاء نقي يجب أن يتمتع بالنظافة، يجب أن يتمتع بالنقاء، للأسف واحد المستشفى جهوي بني سنة 1954 تحفة من ناحية البناية، لكن للأسف القطط تتجول، الكوامل والطواجن.. مهرسين، الزجاج ما كاينش، الروائح، المراحيض، كذلك بعض المستوصفات يمكن ناخذ مثال أنا اعطاوني واحد المثال الإخوان ديالنا المستوصف ديال البئر الجديد تابع لإقليم الجديدة، الإشكال أشنو هو؟

ربما يكون الإشكال ثقافي، ولكن يجب نوع من الصرامة في التعامل، كترصد أموال يجب أن توظف لأهدافها.

كذلك هاذ التداعيات ديال هاذ الأمر هذا سواء على الأجهزة الاستشفائية متى تعطلت، تعطلت مصالح الناس وتعطل استشفاء الناس، الطوابير، المواعيد كتطول، كذلك محيط المستشفى، أحيانا تجد محيط المستشفى سوق أو جوطية يعني يجب الحرص في نظرنا على أنه ما يوظف لهذا الهدف أن يصل إلى هذا الهدف.

كذلك يجب محاربة بعض المظاهر اللي هي غير صحية وغير سليمة، يمكن احنا كنتساهلو مع الناس ولكن في بعض الأشياء التي تمس بصورة وسمعة المستشفى، والمستشفى كمرآة لحضارتنا، كمرآة لحضارتنا، اعتناؤنا بالإنسان يجب النظر إليها بجدية والضرب بيد من حديد على كل من يخل بهذه الأشياء هذه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان عندو تعقيب؟ إذن ما عندوش تعقيب، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة للسيد وزير الداخلية حول التعامل مع الاحتجاجات، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية وموضوعه، المقاربة المعتمدة في التعامل مع الاحتجاجات السلمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين، فليتفضل مشكورا.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا تنشكركم، السيد المستشار المحترم، على طرحكم لهذا السؤال اللي تهم الصيانة في جميع وبطريقة شمولية التي تهم البنيات التحتية، التجهيزات البيوطبية وجميع الحاجات المعيشية اليومية في المستشفيات.

فالمقاربة ديال وزارة الصحة في معالجة هذا الأمر تيكون على 3 ديال المستويات:

المستوى الأول هو مستوى محلي، اللي بميزانية ديال المستشفى المحلي، يمكن المستشفى مثلا يبدل كيف قلت فالسؤال ديالكم بالتدقيق مصابيح أو صباغة، صيانة بعض المعدات الطبية، إلى آخره.

كاين المستوى الثاني اللي تتعامل معه الوزارة على المستوى الإقليمي والجهوي، وهنا الوزارة كترصد واحد الغلاف مالي سنوي فهاذ العام 2017 هو 168.5 مليون درهم زائد 12.3% بالنسبة للسنة الفارطة الجهات باش تمول الصيانة على صعيد الجهة، لأن إلى خسرات واحد الآلة وقفات ما غاديش يتسنى يعيط للوزارة باش غادي يتكلف بالصيانة ديالها.

ثالثا، على المستوى المركزي اللي تهم التجهيزات البيو طبية الكبيرة والحديثة، مثلا مسرع الجزيئات (les accélérateurs ou les scanners) بعض المرات.

هنا وحتى دابا على صعيد الجهة تدريجيا أنه جميع التجهيزات البيو طبية الحديثة تتكون فيهم واحد البطاقة إلكترونية ديال الشركة، وخا ابغيتي تخلص شي شركة أخرى وخا تحط أموال باهظة ما يمكنش ليك تصاوبها، وإلا الشركة لأن البطاقة الإلكترونية، ولهذا امشينا فواحد الاتجاه أنه نهار تنفتحو الأظرفة ديال كيكون (l'appel d'offres) ديال هاذ التجهيزات الثقيلة تنحاولو نزيدو فيها الصيانة 8 حتى 10% ديال الميزانية باش غنشريو تنزيدوها باش الناس اللي تيبيعوا لينا هاذ الآلات الكبيرة الحديثة هما اللي تيتكلفوا بالصيانة وهما اللي تيتكلفوا بالبطائق الإلكترونية إلى آخره.

فهذا التوجه عموما اللي تتمشي به الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، بخصوص المقاربة المعتمدة لحد الآن في التعامل مع الاحتجاجات السلمية، سواء بالحسيمة التي امتدت إلى أزيد من 8 أشهر أو في مختلف مدن المملكة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وموضوعه تعرض الاحتجاجات للقمع من طرف القوات العمومية، فليتقدم أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم عن السبب الحقيقي لتعرض وقمع الاحتجاجات السلمية من طرف القوات العمومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث دائما في نفس الموضوع من فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول موضوع الهجوم الممنهج المعادي للحريات والحقوق النقابية، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون البرلمانيون المحترمون،

السيد الوزير،

أمام الهجوم الممنهج على الحريات والحقوق النقابية والحياد السلبي للسلطات المحلية، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات العملية التي اتخذتها وزارتكم لحماية الأجراء والنقابيين وفرض احترام مدونة الشغل والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتعامل القوات العمومية مع الاحتجاجات، تفضل السيد الوزير للمنصة.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذه الأسئلة المرتبطة بقضايا أساسية تهم مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، وعلى رأسهم الحق في الاحتجاج السلمي والحريات النقابية.

لقد جعلت المملكة المغربية من النهوض بحقوق الإنسان والحريات العامة رهانا استراتيجيا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي حرص على أن يكرس هذا التوجه في دستور فاتح يوليوز 2011.

تعزيز الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي لمجال حقوق الإنسان، واكبه حرص على الارتقاء بالممارسة المهنية لمختلف مكونات السلطات العمومية إلى مستويات جيدة بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة ومختلف الفاعلين الحقوقيين والسياسيين والنقابيين.

عرف الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي في بلادنا خلال السنوات الأخيرة تطورا كميا ونوعيا، تتعامل معه السلطات العمومية بشكل يومي بكل مهنية ومسؤولية، عبر اتخاذ ما يلزم لتوفير الظروف المناسبة لتمكين المواطنين ومختلف الهيئات التي تؤطرهم من ممارسة حق الاحتجاج.

وإذا كان من واجب السلطات العمومية العمل على اتخاذ الإجراءات الأمنية والحرص على ضمان المناخ السليم لممارسة حرية التظاهر في الشارع العام، فإن من واجبها أيضا الحفاظ على سلطة القانون في حالة عدم احترامه من طرف المنظمين الذين يلجأ بعضهم إلى الدعوة إلى تنظيم أشكال احتجاجية بدون استيفاء المساطر القانونية المنصوص عليها في قانون التجمعات العمومية.

وهي الحالة التي يجسدها السلوك الاحتجاجي موضوع الأسئلة البرلمانية لهذه الجلسة بالمجلس الموقر، حيث تدخلت القوات العمومية يوم 8 يوليوز 2017 على الساعة 7 مساء أمام مقر البرلمان لفض وقفة احتجاجية دعت لها ما يعرف بلجنة الحراك الشعبي بالرباط بدون احترام القانون، سواء على مستوى عدم استيفاء المنظمين لمسطرة التصريح المعمول بها أو على مستوى الهيئة الداعية لتنظيم الوقفة والتي لا تتوفر على الصفة القانونية التي تتيح لها تأطير المواطنات والمواطنين.

تدخل القوات العمومية كان بشكل متحضر وفي احترام تام للمقتضيات القانونية الموضوعية والشكلية، على عكس ما روج له البعض، حيث حرس الحامل للشارة الوظيفية على مطالبة الحاضرين بالانصراف وفض المظاهرة لما يشكله من إخلال للأمن العام وعرقلة لحركة السير والمرور، غير أن بعض الحضور أبدى رفضه لقرار السلطة، بل منهم من تعمد استفزاز ومواجهة أفراد القوات العمومية وتعريضهم للعنف اللفظي والجسدي مما اضطر معه القوات العمومية للتدخل بتنسيق مع النيابة العامة المختصة.

موقف السلطات من أجل فض الوقفة المذكورة محكوم بالقانون، وبدورها في تقدير المصلحة العامة فقط، ولا شيء غير ذلك، فلا وجود للانتقائية في تطبيق القانون اتجاه المخالفين له، فعندما يكون هناك تهديد للنظام العام عبر تصرفات قد تمس مباشرة بحرية الغير أو تؤدي إلى إرباك سير العمل ببعض الإدارات أو تفضي إلى عرقلة حركة السير واحتلال الساحات العمومية وإلحاق الأضرار بالممتلكات العامة والخاصة، فآنذاك يصبح تدخل القوات العمومية وتحت رقابة القضاء مسألة ضرورية تدخل في صلب المهام الملقاة على عاتقها، مع تحديد المسؤوليات في حالة تسجيل أي تجاوزات أو خروقات في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الممارسة المدنية تفند بقوة إدعاءات البعض بأن هناك تراجعا في مجال الحريات وحقوق الإنسان، في ظل تسجيل دينامية غير مسبوقة تعبر عنها الأرقام المتوفرة ذات الصلة بالحق في الاحتجاج بالشارع العام، حيث أنه سنة 2016 فقط تم بكل حرية تنظيم حوالي 14400 مظاهرة بالشارع العام أي بمعدل 39 مظاهرة كل يوم.

أرقام أخرى أكثر تعبيرا تؤكدها المعطيات المتوفرة بشأن النصف الأول من السنة الجارية، حيث تم تنظيم 9581 تظاهرة بالشارع العام، أي بمعدل يناهز 50 تظاهرة كل يوم، كل هذا الكم الهائل من الممارسات الحقوقية بالشارع العام ولم يتم تسجيل أي توجه سلبي من طرف السلطات العمومية أو أي تدخل أمني خارج الضوابط القانونية المعمول بها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن ممارسة الحريات العامة تدفعنا إلى استحضار حاجة أي مجتمع إلى الموازنة بين الحقوق والواجبات، فلا يمكن توفير مقومات العيش المشترك بدون ترسيخ ثقافة مواطنة تحترم القانون وتدرك بأن حدود حرية شخص ما تقف عند حدود حقوق وحريات المواطنين الآخرين.

وفي هذا الصدد، فقد حرصت الوثيقة الدستورية بالمملكة على تأطير هذا الجانب بشكل واضح وجلي، حيث ربطت ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم المكفولة دستوريا بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة التي تتلازم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات، هذا هو الرهان الحقيقي الذي يجب على الجميع النهوض به من خلال وضع القانون كمعيار فاصل لتقييم تصرفات مؤسسات الدولة والأفراد والجماعات، هل هي مطابقة لأحكامه ومضامينه أم لا؟ وليس الإرتكان إلى التقديرات المبنية على الخلفيات الضيقة لا تهم إلا مصلحة صاحبها.

إن الديمقراطية كنهج تبقى ملزمة للجميع، بدءا من مؤسسات الدولة لتوسيع رقعة الحريات العامة وتعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار، ومرورا بمؤسسات الوساطة السياسية والنقابية والمدنية وانتهاء بالمواطن في حياته العامة وفي علاقته بالمؤسسات.

الحمد لله، إن المملكة المغربية تسير في الاتجاه الصحيح كبلد قوي بمؤسساته، بلد مستقر بأمنه، بلد حيوي بمجتمعه، مما يساهم بلا شك في تطور مؤسسات الدولة ويعزز انخراطها في المشروع الديمقراطي في إطار التشبث بمقومات دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن السلطات العمومية تحرص على التعامل بكل إيجابية مع حق المواطنين في الاحتجاج السلمي، شريطة التزام الجميع باحترام سلطة القانون انسجاما مع رؤية الدولة في دعم مسار حقوق الإنسان، حيث لا يمكن بأي شكل من الأشكال التراجع عن المكتسبات المحققة ببلادنا.

وعليه، فإن الحفاظ على هذه المكتسبات يقتضي تعبئة جميع المكونات المجتمعية من مواطنين وهيئات حقوقية وسياسية ونقابية ومدنية ووسائل الإعلام ومؤسسات الدولة، كل من موقعه لإثراء الممارسة الحقوقية التي قطعت فيها بلادنا أشواطا مهمة، ومواصلة بناء الدولة الديمقراطية التي يتمتع فيها الجميع بالأمن والحرية.

أملنا كبير في تحقيق ذلك، ما دام توحيد الجهود وانصهارها قد شكل على مر المحطات السياسية واحدة من نقط قوة التجربة المغربية، عبر استحضار الجميع للمصلحة الوطنية أولا وأخيرا، والتفاني في خدمة قضايا الوطن وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الضامن الأول للحقوق والحريات والراعي الأمين لدولة الحق والقانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونفتح المجال لتعقيبات السادة المستشارين، وأول تعقيب لفريق العدالة والتنمية، فليتفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الطريقة التي أجبتم بها على سؤالنا تؤكد على فعلا أن هنالك مشكلة في المقاربة المعتمدة مع الاحتجاجات السلمية بشكل عام على امتداد ربوع الوطن وبالحسيمة بشكل خاص.

ملي تيكون عندنا، السيد الوزير، احتجاجات دامت لأزيد من ثمانية أشهر، ما يمكنش نبقاو نتلفو فالاعتبارات القانونية ونمحصو في الاعتبارات القانونية، رغم أن هنالك الكثير مما يمكن أن يقال بشأنها.

السيد الوزير،

الاحتجاجات التي يعرفها بلدنا وبالخصوص في إقليم الحسيمة، تسائلنا الآن جميعا بشكل جدي، تسائل المقاربة التي تم اعتمادها من طرف الحكومة ومن طرف الدولة في التعامل مع هذه الاحتجاجات.

صحيح، السيد الوزير، بلادنا عندها واحد الإرث كبير جدا في التعامل مع الاحتجاجات السلمية، ولذلك نحن لا نفهم كيف يتم التدخل في لحظات بطريقة غير مفهومة مع مجموعة من الوقفات والاحتجاجات اللي كتكون عادية، وهنا تنذكر كيف أنه حصل التخويف من المسيرة التي كانت مبرمجة الخميس 18 ماي بالحسيمة، وتم التهويل بشكل كبير جدا يوم 20 ماي، وفي الأخير وقع التراجع على المقاربة التي كانت قاب قوسين أو أدنى ومرت في هذه المسيرة في أجواء سلمية، حضارية عادية جدا.

غنذكر كذلك بالوقفة اللي كانت قدام البرلمان والتي كانت وقفة احتجاجية سلمية، وبالمناسبة الوقفات لا تحتاج إلى ترخيص، التدخل لم يكن مبررا، هل كان مبررا أن يتم الاعتداء على شخصيات حقوقية معروفة؟ هل كان مبررا أن يتم الاعتداء على الصحفيين بشكل تابعه الرأي العام لا داخليا ولا خارجيا.

السيد الوزير،

نحن نعتبربأن هذه المقاربة، وهذا الخطاب تنوجهولكم ومن خلالكم إلى الحكومة وإلى الدولة بشكل عام، هاذ المقاربة هي مقاربة قاصرة، المقاربة الصحيحة ينبغي أن تستحضربالإضافة إلى الإشكالات المرتبطة بالاختلالات اللي كاينة في البرامج التنموية، ينبغي أن تستحضر الأسباب العميقة التي أدت إلى هذه الاحتجاجات، وعلى رأسها الاختلالات التي رافقت المشهد السياسي ديالنا خلال المرحلة الأخيرة وخلال المرحلة ديال التشكل ديال الحكومة، لا يعقل أن نستمر في هذه المقاربات.

المنع ديال المسيرة ديال 20 يوليوز المقبلة هو خطأ إضافي نضيفه بدون مبررات معقولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

في الحقيقة هاذ السؤال هذا احنا كنا طرحناه هاذي أكثر تقريبا من سنة، ولأن السيد وزير الداخلية السابق ما كانش كيحضر للجلسات فاضطرينا أننا نطرحوه الآن، وكنشكر السيد الوزير لحضوره وجوابه على سؤالنا.

في الحقيقة جوابكم ما جاش كيشفي الغليل، واحنا كأعضاء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعرضنا كأشخاص لتعنيف في الاحتجاجات وفي التظاهرات، ونؤكد لكم، السيد الوزير، بأن ما كاين لا تجاوز من طرف المتظاهرين ولا أي شيء، والمسيرات والاحتجاجات والوقفات اللي كانت مؤخرا وآخرها ديال 8 يوليوز الأخير اللي كان فيها مجموعة ديال الناس اللي ما يمكنش نشكو بأنهم كذبوا أولا فبركوا فيديوهات ولا أي شيء، كاين فيهم مستشار سابق للأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، الوزير الأول السابق واللي عنف لمجرد أنه امشى كينبه السلطات العمومية أن طريقة تفريق التظاهرة كانت غير قانونية.

كاين أيضا القمع اللي كيتعرضوا لو النقابيين في اعتصامهم ضد انتهاك حقوقهم، نعطيو مثل مثلا ديال شركات مركز الحليب دانون اللي بدل أنكم كحكومة تساعدوا هاذ الناس على الحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم كتوقفوا في اتجاه المستثمر الأجنبي لضرب هذه الحقوق وتشريد هؤلاء العمال ورميهم إلى المجهول.

إضافة لمنع مثلا المسيرة اللي غادي تكون اللي أعلنوا عليها الناس في 20 يوليوز، نعتقد احنا في الكونفدرالية بأن غير سليمة لأن المنع ماشي هو الحل، الحل هو الحوار، هو الإنصات وهو فتح الحوارات القطاعية، فتح حوارات مع جميع المحتجين، لأن الناس كتحتج على مطالب اجتماعية وعلى مطالب اقتصادية أساسا.

وفي هذا الإطار، كنبهكم، السيد الوزير، أنكم يمكن من الوزارات القليلة اللي رافضة تفتح حوار اجتماعي قطاعي بناء على مذكرة السيد رئيس الحكومة، للأسف، فاحنا ندعوكم من هذا المنبر إلى تدارك هاذ المسألة هذي.

وكنزيدو نأكدو أن المقاربة الأمنية والمقاربة ديال التعنيف راها ماشي هي الحل، والاحتجاج خصوصا الوقفات هي ما كتحتاجش كما يعرف الجميع، مكتحتاجش لتصريح ولا بتاتا، ما كتهددش نهائيا الأمن العام، بل ما يهدد الأمن العام هو اللجوء إلى القمع وإلى التعنيف والحط بالكرامة ديال المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

للأسف، السيد الوزير، ما جاوبتوش على السؤال ديالنا المتعلق بالحريات النقابية، على الرغم من أن، كما نعلم جميع، الطبقة العاملة في العديد من القطاعات كتعرض لأبشع أنواع الاستغلال والإهانة نتيجة خنق الحريات النقابية وضرب المكاسب الاجتماعية التاريخية وإغلاق المعامل والتسريح الفردي والجماعي للعمال والعاملات، وكذلك الطرد الممنهج للممثلين النقابيين وبعض الاعتقالات، وكذلك رفض تسليم وصولات الإيداع للمكاتب النقابية التي لا تحظى بالرضا، هذا بطبيعة الحال في تحدي سافر للأدوار الدستورية للمكون النقابي، وكذلك في خرق سافر كذلك لمدونة الشغل وللمواثيق الدولية ذات الصلة.

هاذ الشي كلو يقع أمام الحياد السلبي ديال السلطات المحلية وبعض المرات بالمباركة ديالها بانتهاجها سياسة الكيل بمكيالين، مكيال الحظوة والإكراميات وما يسمى بالريع من جهة، ومن جهة أخرى مكيال الحكرة وامتهان كرامة العاملات والعمال وتقديمهم قربانا لكمشة من المحظوظين، وأسوأ مثال على هذه المسألة، المسألة ديال العمال والعاملات الزراعيين اللي في الحقيقة تجسد مآسي اجتماعية حقيقة تستفز مشاعر كل غيور.

السيد الوزير،

احنا فالاتحاد المغربي للشغل، المنظمة الجماهيرية الملتزمة بقضايا وطنها والمصطفة دائما إلى جانب الفئات الشعبية المطالبة بالحرية والكرامة، لنا مناضلون منخرطون في حراك الريف، وقد نالهم ما نال إخوانهم في الريف من قمع ومن تنكيل ومن اعتقال.

ونحن نتابع بقلق التطورات الأخيرة والمحنة اللي كتعرفها الحقوق والحريات، عكس ذاك الشي اللي قلت، السيد الوزير، نؤكد من جديد أن أسلوب المنع والاعتقال وامتهان كرامة السجناء لن يفرج الأزمات بقدر ما يؤججها أو يؤجلها بعدما يترك جروحا عميقة يصعب اندمالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الوقت ديالكم انتهى.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في حدود ما تبقى له من الوقت، أمامكم السيد الوزير دقيقة و8 ثواني.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

أحسن مثال على أن ما كاينش انتقائية في التعامل مع هاذ الاحتجاجات، هو كيف قلت اليوم كاين 50 مظاهرة في المعدل يوميا عبر ربوع المملكة، 50 مظاهرة اللي كتدوز في أجواء عادية، ما حد ما كاينش تهديد للأمن العام، ما حد ما كاينش أضرار ولا عرقلة السير ولا احتلال الساحات العمومية، راه ما كيكونش تدخل، لكن في حالة أن كاين خطر على الأمن العام راه من واجب السلطات أنها تتدخل، ومن الواجب عليها أنها تحمي المواطنين، هذا كيدعينا نتكلمو واحد الدقيقة على المسيرة ديال 20 يوليوز.

هاذ المسيرة ما كاينش شي واحد اللي طلب صرح بها، مسيرة اللي كيدعيو فيها في (facebook) وفي وسائل التواصل الاجتماعي، ما كاينش مسؤول واحد على هاذ المسيرة، في واحد المدينة اللي عرفت لمدة 8 أشهر واحد الكساد تجاري اللي ما عندوش مثيل، اللي الآن يمكن لنا أنها تحيا اشوية ويكون تما واحد النوع ديال الرواج الاقتصادي اللي كتعرفو هاذ المدينة فهاذ الوقت، غنجيو ونسمحو فواحد المسيرة اللي ما تيتحكم فيها حتى واحد، اللي ما عارفينش اشكون المطلوب منها، ونسمحو لها تخرج، راه فيها خطر على المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع وهو كذلك موجه للسيد وزير الداخلية، وموضوعه معايير توزيع حصة الجماعات القروية من الضريبة على القيمة المضافة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد احمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، السيد الوزير، بعد صدور قانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي سنة 1984 الذي أقر الضريبة على القيمة المضافة لأول مرة في المغرب، وأقر كذلك تحويل 30% على الأقل من هذا المنتوج إلى الجماعات الترابية.

إذن، قبل 96 لم تكن هناك معايير مدققة لهذه العملية، بعد 96

كان هناك قرار لوزير الداخلية، هاذ القرار الذي أعطى بعض المعايير التي تمكن هاذ الجماعات من الاستفادة.

إذن بعد مرور هذا الوقت، هل تفكرون، السيد الوزير، في إعادة النظر في هذه المعايير حتى نتجه في إطار واحد النوع ديال العدالة المجالية والتوازن المجالي في المغرب؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص التدخل ديال السيد المستشار، اللي يمكن نقول أنه الجماعات القروية كتحظى بواحد الدعم مهم من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، هاذ الدعم اللي كيتعطى أولا من أجل تغطية مساهمات الجماعات المحلية فيما يخص التمويلات ديال البرامج ديال الكهرباء والمخططات الوطنية المندمجة اللي كتقوم بها هاذ الحكومة من أجل تنمية العالم القروي.

وفي هاذ الإطار، سنويا كتعطى 400 مليون درهم للجماعات القروية لإنجاز هذه المشاريع، و400 مليون درهم هي مساهمة ديال هاذ الجماعات القروية في ما يخص الطرق، الماء الشروب والكهربة القروية.

من ناحية ثانية، الجماعات المحلية كتمول مشاريع تنموية ديال هاذ الجماعات القروية اللي الميزانية ديال الجماعات ما كتسمحش بها، وهاذي كتعطينا تقريبا واحد 300 مليون درهم سنويا اللي كتعطى للجماعات القروية من أجل إنجاز هاذ المشاريع.

من جهة أخرى، 75 جماعة قروية اللي كتعطى لها سنويا الدعم من أجل موازنة الميزانية ديال هاذ الجماعات.

وفي نفس الإطار كل ما دعت الضرورة لذلك، في إطار برامج اللي هي سواء محلية أو إقليمية أو جهوية، فالجماعات المحلية كتدخل باش تعطي، يعني تقدم الدعم الكامل للجماعات القروية من أجل الوفاء بالالتزامات ديالها ديال الجماعات القروية في ما يخص هاذ البرامج.

خلاصة القول، أن وزارة الداخلية والمديرية العامة للجماعات المحلية يعني كتقوم بواحد العمل جبار مع الجماعات القروية باش أنها ترفع من المستوى ديالها وتعطي لها إمكانيات مهمة باش تلتزم بالبرامج ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير.

متفق معك على أن المديرية العامة للجماعات المحلية تقوم بدور مهم فيما يخص هاذ المساعدة، ولكن السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو أنه من 85 القانون كيقول على 30% هي الأقل من هاذ (TVA) تعطى للجماعات الترابية على الأقل، إذن خاص نمشيو في استمرارية على أنه تتحول هاذ المنتوج اللي هو أساسي بالنسبة للجماعات الترابية بصفة عامة، إلى تزاد ماشي من 84 ما عمر الحكومة دارت...

خاصكم انتما هما المحامون ديالنا في الجماعات المحلية، خاصكم داخل الحكومة تدافعوا على أن هاذ (TVA) تنتقل من 30 لـ 35، لـ 36، لـ 40، لـ 50، حتى نمكنو هاذ الجماعات المحلية من القيام بمهامها، لأن هاذ البرامج اللي كتدخل فيهم المديرية العامة وكتعاون بهم الجماعات القروية هي البرامج اللي ماشي شغل الجماعات المحلية، هي مواضيع حتى الحكومة تنصلت منها اعطاتها للجماعات الترابية، وكتمشي كتدخل فيها الجماعات الترابية بإمكانية ديال هاذ (TVA)، وبالتالي هاذوك الاختصاصات المحولة بطريقة عشوائية للجماعات المحلية هي فين كيمشيو هاذوك الإمكانيات، وما كنعطيوش للجماعات الترابية الإمكانيات لكي تقوم بمهامها، ونعطيكم مثل من هاذ الجماعات اللي كاينين في هاذ المنطقة اللي فيها الآن مشاكل، في الحسيمة، نعطيك تاركيست 11 مليون ديال الدرهم، إمرابطن 5 مليون درهم، بني بوعياش 21 مليون درهم، كتامة 5 مليون درهم.

وهناك توجهات وفي الحكومة عندكم، أن قالوا على أن هاذ الجماعة الترابية هي الأساس، لأن ما كتقومش بالواجب ديالها، دخلت عليكم بالله واش 11 مليون درهم، ابحال جماعة قروية اخذات 5 مليون درهم غادي نصاوبو بها المستشفيات؟ غنصاوبو بها الماء؟ غنصاوبو بها الطرقان؟

وبالتالي، اللي مطلوب الآن هو أن يكون إعادة النظر في المعايير في اتجاه إعطاء إمكانيات كبيرة جدا للجماعات القروية حتى تكون قادرة بأن تقوم بمهامها، ما نخلوهاش تما وعلى الأخير ونحملها ما لا طاقة لها به، ونحملها المشاكل اللي الحكومة هي السبب ديالها، وبالتالي كنتمناو منكم انتما تكون محامي ديال الجماعات المحلية، إعادة النظر أولا في المعايير، ولكن كذلك لابد تدخل انتما كوزير الداخلية تدافعوا وتغوتوا باش هاذ (TVA) تمشي من 30 لـ 35، لـ37 حتى تعطي لأن هاذو هما الجماعات اللي هي، هاذوك الوساطة، الوساطة القوية جدا هما الجماعات الترابية نعطيوهم إمكانيات لكي تقوم بالواجب ديالها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، واش عندو تعقيب في أقل من دقيقة؟

السيد وزير الداخلية:

اللي يمكن لي نقول لك، السيد المستشار، هو أنه هاذ التحويلات من (TVA) خاصها تجي كتكميل للإمكانيات الذاتية ديال الجماعات الترابية.

مع الأسف، وكتعرفوها أحسن مني، بأن الإمكانيات الذاتية وتحصيل المداخيل الذاتية تتعرف واحد التأخر كبير، هذا تيجعل بأن اشحال ما اعطينا في التحويلات لـ (TVA) راه ما يمكنش نوصلو للانتظارات ديال الساكنة، ما يمكنش نوصلو للانتظارات ديال الجماعات الترابية، خاص هاذ 2 ديال اسميتو يمشيو متوازيين، من ناحية في إطار الإمكانيات المتاحة لنا، لأن جميع الجماعات الترابية كتطلب بحقها وتطلب أكثر من حقها، وخاصنا نفرقو ذاك الشي اللي كاين بين الجماعات، في نفس الوقت الجماعات الترابية تنمي المداخيل ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ومعذرة، عندنا ضيوف في هذا المجلس يحضرون معنا في هذه الجلسة، مجموعة أطفال وطفلات من أبناء مدينة الراشيدية يزورون مجلس المستشارين في إطار جمعية الأشبال الدولية للتربية والتخييم.

السؤال الخامس والموجه دائما إلى السيد وزير الداخلية وموضوعه تقييم عمل المراكز الجهوية للاستثمار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

لقد مرت 12 سنة على الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول في حكومة التناوب الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي حول تدبير اللامركزية في الاستثمارات التي رسمت الخطوط العريضة لإحداث المراكز الجهوية للاستثمار، لجعلها وسيلة من بين الوسائل التي اعتمدتها السلطات العمومية من أجل تشجيع الاستثمار على الصعيدين الوطني والجهوي.

وقد كان من بين المهام المفروض أن تضطلع بها المراكز الجهوية للاستثمار، إضافة إلى القيام بمهام الشباك الوحيد، تسهيل المعلومات ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين والمساهمة في التعريف بالإمكانات الاقتصادية للجهات والأقاليم التي تتمركز فيها.

السيد الوزير،

ونحن في سنة 2017 نتساءل ومعنا الرأي العام الوطني، عن حصيلة عمل هذه المراكز خلال العشرية الأولى، وهل هي في حاجة إلى تجديد أسلوب عملها لإعطائها فعالية أكبر في غياب مخطط إستراتيجي متعدد، يهدف إلى تشجيع الاستثمار على المستوى الجهوي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

عرفت المراكز الجهوية للاستثمار منذ الإحداث ديالها هاذي تقريبا 14 سنة، عرفت واحد التقييم للأداء ديالها والمردودية ديالها، ومكن هذا التقييم من إبرازواحد المجموعة دالنتائج إيجابية.

أولا ساهمت بدور كبير في إبراز مؤهلات اقتصادية للجهات، واكبت تنفيذ السياسات العمومية، بسطت المساطر المتعلقة بإنشاء المقاولات، حققت واحد التحسن ملحوظ في تدبير الملفات الاستثمارية، سجلت ارتفاع مهم في عدد المقاولات اللي تم الإحداث ديالها والإنشاء ديالها، حيث ارتفع عدد المقاولات من 8700 مقاولة سنة 2003 إلى 27000 مقاولة خلال سنة 2016، و15080 مقاولة خلال الأسدس الأول من السنة الجارية.

وبلغ مجموع المشاريع التي تمت المواكبة ديالها من قبل المراكز الجهوية للاستثمار خلال هاذ السنين ما مجموعه 2210 مليار درهم.

خلال 2016 بلغ حجم الاستثمارات اللي واكبتها المراكز الجهوية للاستثمار ما مجموعه 212 مليار درهم.

ومن أجل تعزيز هاذ المكتسبات، في 2011 تمت واحد الدراسة اللي قام بها مكتب عالمي (McKinsey) من أجل تقييم العمل ديال هاذ المراكز وإحداث واحد القفزة نوعية في المستقبل، يعني بطريقة العمل ديال هاذ المراكز، هاذ الدراسة الآن يعني تقريبا الإطار دالعمل موجود وغيتم التنزيل ديالو، إن شاء الله، في المستقبل على أرض الواقع، والهدف منو هو إعطاء واحد القفزة النوعية فيما يخص عمل مراكز الاستثمار

من أجل مواكبة المستثمر، من أجل تحسين فرص الاستثمار، من أجل جلب المستثمر، من أجل جعل الجهة كقطب استثماري في جميع جهات المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

أشكركم السيد الوزير.

الحكومة بصدد إعادة إصلاحات هيكلية تهدف إلى تجميع مؤسسات الدولة التي تشتغل على قطاع الاستثمار بالخصوص في مؤسسة واحدة، من أجل ضمان الالتقائية وتحقيق النجاعة المطلوبة، نعتقد في فريقنا، السيد الوزير، التجمع الوطني للأحرار، بأن المراكز الجهوية للاستثمار أصبحت لا إبداع فيها، ويجب أن تغير أدوارها لتكون آلية من الآليات التي تعمل على توجيه المعلومات الكافية والإرشادات الضرورية والبحث عن مقومات الاستثمار في كل جهة على حدة حسب الخصوصيات المتوفرة لدى كل جهة، خاصة وأن الحكومة بصدد إعادة النظر في ميثاق الاستثمار وإعادة ترتيب الأولويات كذلك في هذا المجال.

تصورنا، السيد الوزير، أنه إذا ما أكدتم أنكم أجريتم تقييم، تجدون أن هذه المؤسسات كان عملها محدودا، بل كان في بعض الجهات عائقا أمام تطور الاستثمارات، لذلك يجب عليكم، من وجهة نظر فريقنا، إعادة النظر في طرق استغلالها وتغيير إطارها القانوني، لكي تلعب أدوارا أخرى تتكامل مع المقتضيات الجديدة التي تشتغل عليها الحكومة في أفق إخراج ميثاق جديد للاستثمار.

لابد وأن أذكركم، السيد الوزير، بالخطاب الملكي السامي في الدورة التشريعية الأولى 14 أكتوبر 2016 حيث جاء فيه: "إننا نؤمن بأن النجاعة الإدارية تساهم في النهوض بالتنمية وفي جلب الاستثمار الوطني والأجنبي وتعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب" انتهى كلام جلالة الملك.

إذن، تصورنا في التجمع كان دائما هو أن قطاع الاستثمار هو خلق الثروة وخصوصا مناصب الشغل التي هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو شي تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

اللي ابغيت نزيد، إلى اسمحت، السيد الرئيس، هو أنه فلسفة خلق المراكز الجهوية للاستثمار، كانت فلسفة أن يكون واحد النوع من التنافسية بين جهات المملكة، واحد النوع ديال القرب من المستثمر وفي نفس الوقت نوع من التنافسية اللي كتجعل لأي جهة من الجهة تعطي أحسن ما عندها، هذا هو الدور والفلسفة ديال المراكز الجهوية للاستثمار، واللي على أساسه تخلقت مراكز جهوية، باش أن يمكن في هاذ التنافس بين الجهات من أجل جلب الاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال السادس وموضوعه تدبير خدمات الصرف الصحي وتوزيع الماء والكهرباء ببعض المدن المتوسطية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي فليتقدم لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال طبعا يتعلق، السيد الوزير، بتدبير خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والصرف الصحي ببعض المدن المتوسطة والصغرى ببلادنا، لأن تتعرفوا هاذ الخدمات تيمكن تتكلف بها الجماعات مباشرة، تيمكن تفوضها للمكتب الوطني للماء والكهرباء، ويمكن تفوضها أيضا للوكالات المستقلة أو القطاع الخاص، إلى غير ذلك.

فيما يتعلق بهذا الموضوع ديال الوكالات، ابغينا نعرفو منكم، السيد الوزير، الطريقة أو لا الضوابط اللي موضوعة لتدخل هذه الوكالات في هذه المراكز لأننا تنعرفو بأنها صغيرة أو متوسطة كيكون صعيب توقع واحد المردودية مالية أو تقنية وكيمكن تؤثر على الخدمات خصوصا واحنا تنعيشو في فصل الصيف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

كيف تتعرفوا، تدبير مرفق الماء والتطهير هو مرفق جماعي محض، والتدبير ديالو من اختصاص الجماعات الترابية، لكن كيف تنعرفو كاملين هاذ التدبير تم التفويض ديالو لشركات خاصة في بعض المدن الكبرى أو لوكالات محلية اللي تكلفت بالتسيير ديال المرفق دالماء والكهرباء والتطهير السائل، هاذ الطريقة، وابقاو بعض الجماعات بطبيعة الحال، ابقاو بعض الجماعات اللي ابقاو كيسيروا هما بنفسهم هاذ المرفق.

هذه الجماعات اللي كيسيرو هما هاذ المرفق توضعوا لهم واحد المجموعة ديال الإشكاليات أولا من حيث التمويل، لأن حين كنا واقفين فقط في توزيع الماء الشروب التمويل ديال هذه الشبكة ما كيحتاج تمويلات كبيرة، لكن حين دخلنا التطهير السائل ولينا كنحتاجو تمويلات كبيرة اللي الجماعات الترابية ما عندهاش الإمكانيات باش تقوم بها، والآن تنعيشوها تقريبا جميع المدن لأن مع التنامي الديموغرافي والتوسع الحضاري ديال المدن ولاو بعض الأحياء وباش ما نقولش الأحياء الهامشية كاملة غير مربوطة بالتطهير السائل واللي كيوضع إشكالية حقيقية.

التفكير الآن فين غادي؟ التفكير غادي باش ما نبقاوش في إطار تدبير مباشر ديال الجماعات الترابية ولا عبر الوكالات هو خلق شركات جهوية (SDL) اللي هي اللي يمكن لها تتكلف بتسيير هذا المرفق، هذا كيسمح لها يكون عندها إمكانيات مهمة لأن غادي يكون عندها سوق كبير، ويمكن يتجمع فيه الماء والكهرباء والتطهير السائل، اللي تتعطي لهذه الشركات إمكانيات جد مهمة للاقتراض ولتحقيق الاستثمارات اللي هما محتاجينهم، هذا هو التصور اللي غاديين فيه إن شاء الله، واللي خاصنا نخرجو في أقرب الآجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا على هذا الجواب اللي أعطانا عاود رؤية أخرى يعني متدخل آخر ربما يمكن يكون فيه الجواب على الإشكاليات اللي مطروحة بهذه المدن اللي تكملت عليها، وفاش طرحنا السؤال، السيد الوزير، في الحقيقة عندي في الفكر ديالي حالة خاصة هي الحالة ديال مدينة الفقيه بن صالح اللي تتواجد في منطقة فيها الماء وفرشات مائية مهمة جدا، ولكن المعاناة ديال الساكنة منذ سنوات مع القطاع ديال توزيع الماء الصالح للشرب فيه الوكالة ديال تادلة بني ملال، بدأت تأخذ عدد ديال المراكز، ولكن ما استطعاتش تعمل استثمارات أو تطور تقنيا هذه الخدمات يمكن نسبة المردودية في حدود 40% أو بأقل أو أكثر وعلى كل حال المردودية ديال شبكة التوزيع ديال هذه الوكالة على المستوى الوطني هي الأخيرة على المستوى الوطني.

على كل حال كاين إشكال اللي خلا المجلس الجماعي هذي واحد السنوات أخذ قرار باش يزول هذاك الخدمات للوكالة ولكن ما تنفذش والآن فاش مروا للمرحلة ديال الصرف الصحي ما عرفوا واش عاود تستمر الوكالة في الصرف الصحي لأنه هذي الخدمة كيمشيو بجوج أحسن أو لا تتشوف المكتب الوطني للماء والكهرباء تيقول ما يمكنش يدخل في الصرف الصحي وما يدخلش في الماء الصالح للشرب، وبقيت الساكنة اليوم أمام مشاكل كتعيشها بشكل يومي، خصوصا في الوقت ديال الصيف تقريبا المنازل في المدينة في الطابق الأول أو الثاني ما عندهمش المياه.

إذا هذي طرحنا منها الإشكالية حول التدخل ديال الوكالة واش تستمر في بعض المراكز مثلا في الجهة اللي غادي تبقى تعيش على نفس المشاكل؟ اليوم اعطيتونا حل آخر كيتم التفكير فيه، كنعتقدو ربما تكون هذا الحل للمشاكل اللي كتعرفها الساكنة، ولكن هذا لابد له من استثمار إضافي، ولابد من دعم ديال الحكومة، لأن كيف ما قلتو، السيد الوزير، بالنسبة للصرف الصحي كيحتاج لاستثمارات كبيرة، هاذ المدن ولا هاذ الجماعات ما متوفراش ليا، وبالتالي تيصعاب عليها بوحدها أنه تحل هاذ الإشكاليات اللي تيعيشها المواطن بشكل يومي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

غير باش نكمل الفكرة ديالي، فيما يخص هاذ المدن ذات الحجم المتوسط، حين تتدخل الوكالة ولا المكتب الوطني للماء والكهرباء كيكونوا هاذ المدن تيعرفو واحد التوسع عمراني مهم جدا، والإمكانيات المتاحة للوكالة ولا للمكتب الوطني ما كيسمحوا لوش أنه يقوم بالاستثمارات اللازمة في الوقت المحدد، على هاذ الشي خص خلق هاذ الشركات الجهوية كيسمح أنها تتوفر على إمكانيات مهمة اللي يمكن لها أنها تحل هاذ الإشكالية بطريقة سلسة وسهلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه تحسين مناخ الأعمال، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

الزميلات والزملاء المحترمين،

السيد الوزير المحترم، التزمت الحكومة في تصريحها الأخير بتسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار في اتجاه تحسين مناخ الأعمال، لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن ماهية الإجراءات والتدابير التي ستتخذها لتقوية هذه المراكز الجهوية للاستثمار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار،

في الجواب ديالي غيكون واحد النوع ديال الإعادة ديال الجواب اللي اعطيتو دابا على المراكز الجهوية للاستثمار، كيف قلت منذ خلق هاذ المراكز في 2003 حتى 2011 قامت بواحد العمل جبار من أجل جلب الاستثمار للجهات، في 2011 قامت وزارة الداخلية بواحد التقييم للعمل ديال المراكز الجهوية للاستثمار، قامت به بواحد مكتب دراسات عالمي واللي معروف بالجدية ديالو، الهدف من هاذ الدراسة أنها تقييم الطريقة ديال العمل ديال المراكز الجهوية للاستثمار وفتح الآفاق للمستقبل باش يتم تنمية الاستثمار بطريقة أن المستثمر يلقى الآذان الصاغية، ويلقى الطريقة المثلى من أجل تحقيق الاستثمار ديالو في أحسن الظروف.

هاذ الدراسة اعطتنا واحد برنامج عمل من أجل تحسين تدخل المراكز الجهوية للاستثمار، واللي الآن احنا في صدد التنزيل ديالو إن شاء الله، الهدف منو كيف قلت قبيلا أنه يسمح للمستثمر باش يدير الاستثمار ديالو ويقوم بالاستثمار ديالو في ظروف جيدة.

هذا ما كيمنعش بأن على صعيد الحكومة كاين واحد العمل اللي هو مهم واللي كتعرفوه كاملين هو من أجل خلق وتيسير الاستثمار، وخلق فرص العمل وتحسين مركز المغرب في (Doing Business) ،هاذ العمل كتقوم به الحكومة برمتها، وخدامين عليه اليوم وجميع الوزارات خدامين عليه ماشي فقط وزارة الداخلية فيما يخص المراكز الجهوية للاستثمار، الهدف منو أنه يكون واحد المجموعة من الجهود اللي تكون متبادلة وتمشي في اتجاه أنها تجعل الاستثمار هو الهدف الأساسي ديال العمل الحكومي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير المحترم.

حقيقة أنه الموضوع جوج ديال الأسئلة فيه ولكن الغاية من السؤال ديالنا بالدرجة الأولى ماشي هو الحصيلة، احنا كنتبعوكنعرفو التطورات لأنه احنا منتخبين كننتميو للفئة ديال المستشارين، بمعنى احنا متواجدين ميدانيا على مستوى التراب.

لكن الموضوع اللي هو أساسي هو هاذ المؤسسة اللي هي المراكز الجهوية للاستثمار اللي تم التأسيس ديالها بموجب القانون اللي كان في مارس 2002، وكانت قبل منو أو من بعد منو جات توسيع الاختصاصات ديال السادة العمال، بحيث أنه كيترأسوا اللجان الإقليمية والجهوية للاستثمار، كيترأسوا اللجنة ديال الاستثناءات، كيعطيو التراخيص، ثم كذلك في مجال العقار كيقدروا يكريوه، كيقدرو يشجعوا في هذا الاتجاه هذا، بمعنى أنه توسعت الاختصاصات ديالهم الاستثمارية.

من خلال هذه العملية كتبان لنا أنه إسقاط وهو تركيب في اتجاه الوصول إلى الجهوية، لأنه هذا مسلسل اللي خاضو المغرب وصلنا للجهوية، الآن نحن أمام جهوية متقدمة، ونتحدث على مراكز استثمارية جهوية التي كانت تؤسس لهذه المرحلة.

الآن، ونحن أخذنا واحد القفزة أخرى جديدة في إطار هذه الجهوية المتقدمة، نتساءل واش هذه المراكز الجهوية للاستثمار باقية صالحة في هذه الفترة هذي، أولا تيخصها واحد الدعم آخر وخاصها واحد الرؤية أخرى في غياب واحد المجموعة ديال الملاحظات اللي كنعتبروها إكراهات، بحال مثلا القضية ديال الضرائب، التحفيز ديالها أين هو؟ القضية ديال تبسيط المساطر واش احنا راضيين عليها؟ وصلنا للمبتغى اللي ابغيناه؟

ثم كذلك وأكثر من هذا واش قدرنا هاذ المراكز الجهوية يجاوبوا على الجغرافيا وعلى التاريخ ديال الجهات؟ بمعنى يكون إسقاط ديال المؤهلات الطبيعة والموارد الاقتصادية ديال الجهات، ثم هل المراكز الجهوية ساهمت في تقليص هذا الموضوع ديال البطالة واستقطبت جهويا العطالة؟

إذن، سؤالنا هو هذا، هو العمق ديالو، احنا كنوقفو معكم في نظرة تأمل، من أجل دعم ومساندة لأنه تنعرفو بأنه القوانين هي تساعد وكتهيئ وكتبسط العمل ديال الإجراءات، فلذلك القانون اللي تدار واش

ما آن الأوان باش يتطور أو لا باش توقف فيه واحد الوقفة تقييمية في اتجاه أحسن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان عندو تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

التساؤل ديالك، السيد المستشار، تساؤل اللي هو واضح ومهم، لكن السؤال اللي تطرح لو كان ما كانوش هاذ المراكز الجهوية للاستثمار فهاذ 10 سنين الأخيرة ولا 15 الأخيرة، واش كان الاستثمار غادي يكون فهاذ الجهات فين كاينة هاذ المراكز، غادي يكون بحال اللي كاينين اليوم ولا ما كاينينش؟

لأن صعيب أننا نجيو نقولو الآن واش المراكز الجهوية للاستثمار كتقوم بالدور ديالها، اللي يمكن نقول لكم، بأن المراكز الجهوية للاستثمار قامت بالدور ديالها خلال واحد المرحلة، وصلنا لواحد المرحلة اللي خاصنا نقيمو هاذ الدور، وكاملين بنا خاصو يتقيم هذا الدور، والهدف ديالو، كيف قلت قبايلة، هو خلق واحد النوع ديال المنافسة بين الجهات، خلق واحد المنافسة بين الجهات من أجل جلب الاستثمار، يعني وخا هي ماشي منافسة مثلا ابحال اللي كاينة بين الشركات، لكن منافسة مجالية، اللي كتسمح بخلق فرص الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومعذرة على المقاطعة لإكراه الوقت.

وننتقل إلى موضوع يرتبط مرة أخرى بواقع المعبر الحدودي باب سبتة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم،

في ظل المعاناة اليومية للمواطنين بالمركز الحدودي باب سبتة، وما يشكله هذا الواقع المهين من مساس بالكرامة الإنسانية، بالنظر لاستفحال ظاهرة التهريب المعيشي وتداعياتها المباشرة على الاقتصاد الوطني واستئثارها باهتمام الرأي العام الوطني.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول المعاناة اليومية للمواطنين بالمعبر الحدودي باب سبتة، وعن التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة ظاهرة التهريب بالمعبر الحدودي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، السادة المستشارين،

معبر باب سبتة تيعرف عبور تقريبا 15000 شخص يوميا، وتقريبا 8000 سيارة كل يوم، هذا تيدل على أن هاذ المعبر بصفة عامة هو يعني فيه واحد الاكتظاظ دائم، زد على هاذ الشي أنه يوميا وكل صباح، الناس اللي تيعرفوا هاذ المعبر تيعرفوا كيفاش تدار فيه الخدمة يوميا، تيعرف عبور ما يناهز 1000 سيارة، وأكثر من 3500 حتى 4000 شخص يوميا في الصباح الباكر من أجل التهريب المعيشي، هذا تيجعل أن ذاك المعبر تيعرف واحد الاكتظاظ مهم بزاف وكبير بزاف، وخاصة في الصباح.

من أجل حل هاذ الإشكالية كاين الآن واحد العمل اللي تنقوموبه إن شاء الله، من أجل فتح واحد المعبر موازي، باش نفرقو بين الناس اللي تيعبروا هاذ النقطة، يعني للعبور إلى المدينة المحتلة لسبتة، وبين اللي تيقوموا بالتهريب المعيشي.

باش نفرقو بيناتهم يعني على بعد واحد 50، 100 متر من المعبر الأول، نحن بصدد خلق واحد المعبر ثاني لهاذ الناس، هذا فيما يخص تنظيم العمل داخل هاذ المعبر، هذا ما كيعفيناش أننا نفكرو فالمشكل ديال التهريب المعيشي، اللي هي إشكالية هيكلية وخاصها حلول اللي خاص الحكومة برمتها تفكر فيها من أجل خلق فرص الشغل لهاذ الناس اللي تيقوموا بهاذ العمل، هاذي الطريقة الوحيدة اللي عندنا باش نقضيو على هاذ الآفات هذي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

غير انت عارف، السيد الوزير، كان مؤخرا ماتت سيدة تما في المعبر الحدودي. تنلاحظو، السيد الوزير المحترم، كاين واحد المجموعة ديال الإجراءات دارتها الحكومة المغربية مع الحكومة الإسبانية، ولكن اللي تنلاحظو الحكومة المغربية لم تتفاعل مع هذه المجموعة ديال الاقتراحات.

اللي تنعرفو، السيد الوزير، هو ابحال اللي قلنا، مجموعة ديال الصور ها هي تتشوفها، إهانة بالنسبة للكرامة الإنسانية ديال المواطنين، هاذوك المغاربة وهاذيك راه بلادنا، الحمد لله، خصهم يدخلوا كاين حلول، ابحال اللي هضرت، كاين معبر (déjà) كاين هو بليونش، كاين حلول اللي خصها تدار، إلى يمكن هاذ الناس هاذو تيمشيو يجيبوا لقمة العيش نحلو لهم المعبر ديال بليونش ابحال اللي كان قبل، لهاذ الناس هاذو.

دابا تتعرف الصيف كاين واحد المجموعة الناس تتجي تزور بلادها وتتبغي تمشي على سبتة، ولكن الآن ما تيقدروش يدوزوا على المعبر ديال سبتة.

كاين واحد الإشكالية ديال الناس المغاربة اللي عايشين تما اللي كانوا تيخرجوا واحد الفئة الناس اللي كتقري اولادها، واحد الفئة الناس اللي تتدخل من تما تتشتغل، الآن تيجبروا صعوبات كبيرة، السيد الوزير.

غير سبق لفريق الأصالة والمعاصرة طلب بتشكيل لجنة استطلاعية بتاريخ 3 ماي 2017، لكن مع الأسف لم تتفاعل الحكومة مع هذا المطلب.

النقطة الثانية ما الذي قمتم به لحل هذه المعضلة؟ ولازال الوضع كما كان ولازال النساء المغربيات تهان كرامتهن في معبر الذل، لقد أصبح هذا المعبر كجدار فاصل عنصري، نقترح عليكم، السيد الوزير، إحصاء هؤلاء النساء وتخصيص منحة لهن من صندوق التماسك الاجتماعي، انتما عارفين، السيد الوزير، صندوق التماسك الاجتماعي فيه 8 المليار ديال الدرهم ما صرفتشي.

إذن، هنايا أنتم تتشوف البطالة هاذ الشي اللي واقع في المعبر الحدودي ديال باب سبتة، كان الإشكال مطروح غير في طنجة وفي تطوان وفي المضيق والفنيدق، اليوم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عندو تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار،

كتعرف أنت أحسن مني بأن معبر بليونش ما عمرو ما كان معبر كيدوزوا منو المواطنين بصفة عادية، كان معبر مخصص فقط للساكنة دبليونش، وهاذي كتعرفها وكنعرفوها كاملين، يعني معبر بليونش عمرو ما يمكن يدير الدور اللي كيقوم به معبر ديال طرخال ديال باب سبتة، هذا من جهة.

من جهة ثانية، كيف قلت احنا خدامين الآن باش نلقاو واحد الحل اللي هو ماشي حل جذري، لكن حل كيسمح باش ما يتخلطوش المسافرون اللي كيعبروا باب سبتة مع أشخاص اللي كيقوموا بهاذ التهريب المعيشي.

وفي هاذ الإطار العمالة ديال المضيق – الفنيدق والعمالة ديال تطوان في اتصال دائم مع سلطات جهات أخرى باش نلقاو الحلول اللي تمكن أن العابرين لهاذ المعبر يدوزوا في أحسن الظروف، لأن ما ننساوش بأن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال التاسع والأخير الموجه للسيد وزير الداخلية في هذه الجلسة، وموضوعه تأهيل الأسواق الأسبوعية بالعالم القروي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف أسواقنا الأسبوعية اختلالات عديدة في طرق تدبيرها التي باتت متجاوزة، ولابد من الانتقال إلى آليات معقلنة للتدبير، سواء من خلال التعاون بين الجماعات والقطاع الخاص، وذلك باعتبار هذه الأسواق تعد نقطة قوة للجماعات الترابية، وعلى هذا الأساس بات من الضروري الاهتمام بها لتصبح مدخلا للتنمية الترابية، تمكن من تطوير وتسويق المنتوجات وخاصة لدى ساكنة العالم القروي.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة لتأهيل هذا النوع من الأسواق المغربية وجعلها فضاء اقتصاديا متميزا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كيف كتعرفوا هاذ الأسواق الأسبوعية كتعتبر مرافق عمومية مهمة بالنسبة للجماعات الترابية، لأنها كتلعب واحد الدور اقتصادي واجتماعي، والوظيفة ديالها ما كتحتاجش للتوضيح.

المشكل فين مطروح؟ المشكل بأن هاذ الأسواق عرفت واحد النوع دالتقهقر، واحد التراجع فيما يخص يعني العمل ديالها، وحتى المداخيل اللي كانت كتوفرها للجماعات الترابية ما ابقاتش، اعلاش؟ لأنها ما ابقاتش كتساير الوقت. وزارة الداخلية بشراكة مع وزارة الفلاحة والتجارة والصناعة وإعداد التراب كانت قامت بواحد الدراسة، واللي أعطت أن واحد المجموعة ديال، ماشي واحد المجموعة، تقريبا جميع الأسواق ديال الجماعات الترابية ديال الجماعات القروية خاصها إعادة النظر وخاصها إعادة الهيكلة.

في هاذ الإطار، تم تخصيص واحد البرنامج إن شاء الله اللي غادي نبداو العمل فيه، واللي غيكلف تقريبا 4 مليار ديال الدرهم، في المرحلة الأولى المبلغ المالي والغلاف المالي المخصص له كيبلغ تقريبا مليار و200 مليون ديال الدرهم، والهدف منو تأهيل 200 سوق أسبوعي بتكلفة تقريبا 6 مليون، كنهضرو بطبيعة الحال على (la moyenne) المعدل، 6 مليون درهم لكل سوق أسبوعي، في 2018-2019 و2020، على أساس أن الأسواق الأخرى إن شاء الله غادي تجي في مرحلة قادمة.

الهدف هو أن هاذ الأسواق الأسبوعية اللي كانت كتلعب واحد الدور مهم في التنمية ديال الجماعات الترابية، تقوم بهاذ الدور ديالها في المستقبل إن شاء الله، وأهم من هذا تنمي المداخيل ديال الجماعات الترابية وتخلق واحد النوع ديال النشاط الاقتصادي داخل هاذ الجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على الجواب ديالكم وعلى التفهم ديالكم لهاذ الوضعية الشاذة اللي في الحقيقة كيعيشها العالم القروي، وخاصة هذه الأسواق الأسبوعية اللي هو الملتقى الوحيد، السيد الوزير، الملتقى الوحيد ديال القبائل، ولكن تيعيشوا واحد النهار اللي هو جحيم، ملي يكون العجاج راه ما شاء الله، ولا كانت الشتاء أكثر.

وهذا بالإضافة، السيد الوزير، لأن الجماعات كيف ما قال السيد المستشار المحترم، راه الجماعات ذيك الإمكانيات ديالها ضعيفة، ما عندهاش باش تقوي تصايب الأرض ديال الأسواق ولا باش تغطيهم، ولا باش تنقي المسائل رغم هاذ الأسواق كلها هما تقريبا راه ولاو مكريين، كيتكراو للخواص، ولكن هاذوك الخواص ما تيحتارموشاي كنانيش التحملات.

كندوي لك غير على واحد السوق ديالنا، لأن هاذوك حتى المجازر، السيد الوزير، راه من العار باش ندخلو لهاذوك الأسواق ونشوفو هاذوك المجازر اللي هي مشوهة بالكامل، غير هاذوك الأبساط اللي كيحطوا عليهم الناس اللحم، راه كيبقاو الأسبوع كامل، كيبقاو فوق منهم الحيوانات، الكلاب الضالة، هذا ما كيشرفش بلادنا في 2017، السيد الوزير.

ولهذا، الله يجازيكم بخير تتعاونوا مع هاذ الجماعات واعطوهم إمكانيات باش يخدموا وباش ينقيو حالتهم، باش ينقيو الأسواق ديالهم، كيف ما قلنا، لأن هذا هو الملتقى الوحيد اللي كيتجمعوا فيه القبائل وكياخذوا فيه واحد العدد ديال المسائل.

ولهذا، السيد الوزير، كما كذلك السيد الوزير نطلب منكم باش تعطيو التعليمات ديالكم للسلطات المحلية، لأن الناس واحد العدد ديال الأسواق، إلى جيتي غير من آسفي مثلا لهنا للرباط، إلى دزتي من بعض الفيلاجات راهم سادين الطرقان، كيخليو السوق اللي هو سوق أسبوعي، ولكن كيخرجوا الناس للطريق اللي هي نظيفة واللي هي منقية باش يحتفظوا، من العار باش نبقاو السلع ديالنا معروضة في التراب وفي المسائل اللي ماشي هي هذيك.

شكرا السيد الوزير، ولهذا احنا عرفناك الخدمة ديالك، وابغيناكم تعطيونا هاذ الملايير لهذه الأسواق باش تنمى بعدا على الأقل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

اللي ابغيت نضيف هو أنه ماشي فقط تطوير هاذ الأسواق الأسبوعية، لكن حتى طريقة التعامل لحد الآن، بأنه كراء هذه الأسواق، بالطريقة باش كان كيتم ما كانش كيجعل من هذه الأسواق أنها تكون في المستوى المطلوب، وما كينميش المداخيل ديال الجماعة.

لهذا راه احنا في إطار هاذ المخطط، حتى الطريقة ديال كراء الأسواق سوف يتم إعادة النظر فيها، باش يتم الكراء ديالها بطريقة اللي كتسمح تنمي المداخيل ديال الجماعات وتسمح بأن الأسواق تنعقد في ظروف حسنة من الناحية الأمنية ولا من الناحية الصحية، وبأنها توفر الفضاء اللازم للتنمية ديال الجماعة الترابية المعنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك كذلك لمساهمتك القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة، وموضوعه المخيمات المبرمجة في صيف 2017، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين المستشارات،

السيد الوزير المحترم، ككل سنة تعمل وزارتكم خلال فصل الصيف على تنظيم العديد من المخيمات لفائدة الأطفال بمختلف ربوع المملكة، وعادة ما تعرف هذه العملية مجموعة من الإشكالات المرتبطة بتدبير مخيمات الاصطياف، طريقة الاستفادة والمساهمات المالية المحددة للمستفيدين، إضافة إلى ظروف استقبال الأطفال والتغذية المقدمة لهم، ثم سلامة وأمن المستفيدين.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لتدبير عملية التخييم لهذه السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد راشيد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا ذكرتو واحد المجموعة ديال الاختلالات اللي وقفنا عليها خلال بداية هاذ الموسم ديال التخييم أو قبل، لكن نظرا لضيق الوقت ما استطعناش نحلو جميع الإشكالات، لكن هناك واحد العملية ديال الإصلاح اللي انطلقت في انتظار أنه السنة المقبلة تنواعدكم أنه يعني نتغلبو على جميع المشاكل.

بداية، عدد المخيمات التابعة للوزارة ياله 50 مخيم، لا تكفي لاستيعاب كل الأطفال المستفيدين، يعني الطاقة الاستيعابية لا تتجاوز 80000-90000 خلال فترة الصيف، الباقي واحد 50000 بشراكة مع وزارة السياحة اللي أعطونا المراكز ديال وزارة السياحة، وزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بمجموعة ديال المدارس والداخليات التي تتوفر فيها الشروط، إلى غير ذلك، هذا باش نوفرو لذيك الحصة ديال 30000، 40000، ما غاديش نوصلو لـ200000، ولكن غنقولو الحقيقة أشنو وصلنا لو، هاذيك الحقيقة هي اللي غادي تعطينا عملية الإصلاح، إذن ما غاديش نبقاو نضخمو في الأرقام.

التوزيع تم هاذ السنة بشكل استثنائي، يعني واللي اخداتو الوزارة منذ السنة الماضية بعد انتهاء التخييم السنة الماضية، التوزيع تم بشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم، هذا هو العنصر الجديد باتفاق مع الجامعة الوطنية للتخييم، ما كانتش تتكون برمجة، الوزارة كتستقبل في أي لحظة، هاذ المرة كاينة برمجة ما قبل الاستفادة، فهاذو هما العمليات الممكنة.

متفق معك التغذية ماشي هي هاذيك، كاين اختلالات، متفق معك فذاك الشي وممكن اختلالات أخرى، أنا تنفضل أنه باش ندخلو في التفاصيل نجي عندكم للجنة ونعطيكم كلشي، ذيك الاختلالات وقفنا عليها باش ما نديروش واحد الزعزعة ديال العملية ديال التخييم، لكن فيها تحسين على الأقل مقارنة مع السنوات الماضية، ولكن ماشي ذاك الشي اللي تنطمحولو واللي تيطمحوا لو الأطفال ديالنا، واحنا مسؤولين على ذوك الأطفال.

هناك بعض الأمور اللي محسومة بشكل، يعني ما ابغيتش نتسامح فيه، هو ما يدخلش شي طفل للمخيم وهو ما عندوش التأمين.

ثانيا، ما يخلطوش السنين ديال المستفيدين، الشباب بوحدهم، اليافعين بوحدهم، والأطفال بوحديهم، تيجيونا بعض الجمعيات المحلية اللي ما تيحترمش هاذ الشروط تنردوهم من باب المخيم باش يمكن لنا نخلقو واحد النوع ديال الانضباط، لا لدى أطر الوزارة، لا لدى الجمعيات، لا لدى الأطفال، وكاين مراحل، وهاذيك المراحل يعلن عنها بشكل مسبق شفاف باش يمكن للجميع يستفيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تنشكروك على الصراحة وعلى التشخيص اللي هو واقعي، ولكن انسجاما مع تشخيص المخيمات، كما تعلمون، هو فضاء للتربية والترفيه لا تعوضه لا الأسر ولا المدرسة، وله دور كبير في التنمية البشرية، وفي

التنمية المستدامة، وفي بناء شخصية الأطفال.

المطلوب، كما ذكرتم، السيد الوزير، هو تنمية هذه المخيمات وتطويرها نوعا وفئة وكما وكيفا.

وكذلك تنطلبو منكم، السيد الوزير، بالتعامل مع المخيمات باعتبارها خدمة وطنية عمومية واجبة، وليس خدمة إحسان أو هبة أو صدقة، إلى آخره، واعتبارهذه المخيمات حق من حقوق الطفل المغربي، لأنه هاذ القطاع ديال المخيمات منذ.. رغم أنه المغرب راكم التجربة ديال 80 سنة، إلا أنه لازال يعاني ما يعانيه، كما ذكرتم، السيد الوزير، وهو الآن دون انتظارات وحاجيات الأطفال ولا آبائهم ولا أوليائهم.

لهذا، السيد الوزير، لقد حان الوقت أن يتم التحول من الهواية إلى الاحترافية، بمعنى تنطلبو منكم باش تكون عندكم واحد الروح ديال الاحترافية اللي جات في الرد ديالكم.

وعليه، فالحكومة ومن خلالكم مطلوبة بتطوير القطاع، القطاع ديال المخيمات، وتحسين ظروف أدائه والرفع من مردوديته، فلابد أولا من توسيع شبكات المخيمات بتوفير فضاءات جديدة وبناءات وبنيات تحتية في المستوى المطلوب، فالمراكز الحالية لا تستوعب لا الأعداد الكبيرة المتزايدة للأطفال كل سنة، وكذلك فهي ناقصة التجهيز أو منعدمة حتى.

ولابد هنا من الإشارة، السيد الوزير، لأمرهام وهو أن العالم القروي والمناطق النائية يعاني أبناؤها من الحرمان والإقصاء من الاستفادة من المخيمات، في الوقت الذي ننادي فيه بالإنصاف والعدالة والمساواة بين كل أبناء الوطن.

السيد الوزير المحترم،

هناك إكراهات أساسية لابد من ذكرها، وسنذكر منها وسائل النقل، وسائل النقل من وإلى المخيمات، وكذلك تملص، نسجل هنا تملص بعض القطاعات الوزارية اللي ما كتشاركش معكم، وأنا أقصد الصحة والتعليم وقطاعات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لست أدري هل السيد الوزير يمكن أن يعقب في حدود أقل من 20 ثانية؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

بسرعة السيد المستشار؛ هناك فضاءات لا تستحق أن تحمل اسم مخيم، ما كنختلفوش، يعني المشاركة ديال القطاعات فهاذ السنة، لا الصحة ولا التعليم في إطار اتفاقيات اللي عقدناهم معهم، احنا ابغينا اللحظة ديال التخييم تكون لحظة احتفالية لدى الطفل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه العرض التخييمي لهذه السنة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، نستغرب عدم التأكيد على وحدة الموضوع في هذا السؤال، رغم أن الأسئلة الأولى المتعلقة بقطاع الداخلية تم إقراروحدة الموضوع رغم تباين موضوعاتها.

على كل نسائلكم، السيد الوزير، عن العرض الوطني التخييمي الوطني لهذه السنة، وحصة جهة فاس مكناس وإقليم تاونات تحديدا من هذا العرض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بالعرض التخييمي هو عرض شمولي، فيه تقريبا حسب الانطلاقة 200000، ولكن ما غنوصلوش لـ 200000، لأنه وضعنا واحد المجموعة ديال الضوابط، وضعنا فيها الطفل على رأس، في المقدمة ديال كل الإشكاليات، إذن الطفل خاص يكون عندو العناية الخاصة، لأن أول امتحان له مع الخدمة العمومية خارج المدرسة وخارج الأسرة هو المخيم.

لهذا السبب، أنا نكمل على السؤال اللي سبق احنا ابغينا نوضعو برنامج جديد اللي احنا بصدد التهيئة ديالو، مخيمات موضوعاتية، لأن الطفل يختار من جميع مناطق المغرب، يمكن لو يمشي لمخيم موضوعاتي، ما يبقاش كيمشي لمخيم، كيخرج من هذه المنطقة يمشي لهذه المنطقة، نفس الأطفال، في نفس الحي، في نفس المخيم، باش كيبقى واحد النوع ديال التمازج والتلاحم ما بين مكونات المجتمع المغربي.

فيما يتعلق بجهة فاس مكناس، ما عنديش الإحصائيات، السيد المستشار، ما جبتهاش معايا لكن إذا ابغيتي نمدك بها كتابة، اللي وقع

هو أنه الجامعة الوطنية للتخييم باتفاق مع الوزارة بشكل شفاف، ولا واحد كيوقعوا التدخلات، كيتصلوا بي شخصيا الإخوان المستشارين، الإخوان النواب، المسؤولين، لكن ابغينا نحترمو ذيك الشفافية اللي توضعت النهار الأول. العدد، يمكن لي نمدك بالعدد السيد المستشار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

ولكن نسجل أن العرض عرض جد هزيل مقارنة مع الفئات المستهدفة، إلى كان غير عدد التلاميذ يقدر تقريبا بـ 10 ملايين تلميذ، وأنه ولو نوصلو لـ 200000 مستفيد، فالعرض يبقى هزيل جدا، خصوصا وأن المخيمات لها أهمية قصوى في بناء الشخصية، شخصية الشاب، شخصية الطفل، بل أن هناك فرق شاسع بين الإنسان الذي مر بتجربة تخييمية والإنسان الذي لم يمر بهذه التجربة.

على كل، نسجل أيضا الارتباك الذي حصل في البرنامج من خلال تملص أو عدم وفاء وزارة التربية الوطنية بالتزاماتها في آخر لحظة، وهذا الأمر كان يجب أن يتوقع، وبالتالي أنه واحد المجموعة ديال الجمعيات سحبت منها المقاعد التي منحت لها، وللأسف كان من الصعب على هذه الجمعيات إقناع الآباء والأطفال بما وقع، وبالتالي كان عندها آثار سلبية على نفسية الأطفال والأسر.

ونسجل أن الفئات التي تم سحب المقاعد منها هي الجهات والأقاليم غير المحظوظة التي من المفروض أنها كانت فرصة أولى للاستفادة من هذا العرض التخييمي، وأسجل كمثال على ذلك إقليم تاونات، جمعية الشروق بقرية با محمد.

ثم أننا نستغرب أنه تراجعا تمكين جمعيات شبيبة حزبية من الدعم رغم الدور المحوري الذي تلعبه هذه الجمعيات في تأهيل وتكوين النخب المستقبلية لتسيير الشأن العام.

كما نثير عدم رضا الفاعلين المباشرين في هاذ العرض، عدم رضا الجمعيات لا على مستوى الفضاءات، لا على مستوى حجم التأطير، لا على مستوى تمكين الصفقات فيما يخص التغذية في جهات محددة، بل أن هناك ممولو حفلات تم تكليفهم بالتغذية، وهو ما انعكس على جودة وكمية التغذية بهذه المخيمات.

نسجل اختيار فضاءات غير صالحة للتخييم، خاصة بعض الفضاءات المتواجدة في مناطق معروفة بارتفاع درجة حرارتها وبانتشار الحشرات فيها، وبالتالي تكون عندها أثار سلبية على هاذ الفضاءات وهاذ المخيمات.

نسجل أيضا غياب عدالة مجالية حقيقية في مجال العرض التخييمي، إذ أنها المحور المستفيد بنسب كبيرة يبقى هو نفس المحور، في حين أن الأقاليم غير المحظوظة تبقى دائما غير مستفيدة.

نسجل أيضا مبالغة بعض الجمعيات في قيمة أو رسم المشاركة في هاذ المخيمات، رغم أن الوزارة تتكلف بمجموعة من التكاليف.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا قلت للسيد المستشار عدم الرضى، أنا شخصيا لست براضٍ، هذا واقع عندو 83 سنة، ولا شي مجهود، 83 والوزارة لا تملك فضاء ديال الوزارة، هناك نموذج ديال السعيدية الذي تم بناؤه، هذاك هو النموذج الذي سيعمم الذي تتوفر فيه الشروط لاستقبال الأطفال في ظروف جيدة، لما نتكلم عن مخيمات الأطفال لا نتكلم عن الشباب.

هذا الموسم الوطني للتخييم للأطفال، ابغينا نديرو الشباب نزيدو نعاودو نتفقو عليها ونزيدوها، أنا أطبق بشكل قاطع التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، صدر في 2007 ولا مجهود، ما يمكن ليناش نستمرو، وأعطى الحلول وإلى طبقنا غير هاذيك الحلول غادي نرقيو ونرتقي بالمستوى ديال هذا، ذيك الساعة غادي نشوفو التوزيع المجالي.

لما كنتكلمو على 200 ألف واحنا ما كنوصلوهاش وكنديرو الإعلان ديال 200 ألف، حقيقة غادي نعرفوها هاذ السنة بالضبط اشحال كنعملو، وغادي نخبركم بالنتائج في النهاية، باش ما نكبروش الأرقام، مليون، 2 مليون، 3 مليون اللي خاصها تكون، في فرنسا 60 مليون ديال الساكنة، 6 مليون ديال الأطفال كيخيموا، في الولايات المتحدة الأمريكية 50 مليون طفل، كنتكلم على الأطفال ما كنتكلمش على الشباب، الشباب عندهم إمكانيات أخرى، يمكن لنا ناقشوها، لكن هاذ الوقيتة ديال الصيف هي مخصصة للأطفال، يجب أن نعتني بالأطفال في مخيمات موضوعاتية باش يمكن لو يستافد على جميع الواجهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونتنقل إلى السؤال موجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير، وموضوعه الدور الآيلة للسقوط، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تشكل الدور الآيلة للسقوط خطرا كبيرا على أرواح وممتلكات ساكنة المدن العتيقة كمراكش وفاس والدار البيضاء، وغيرها، فرغم المجهودات المبذولة لمعالجة هذه الظاهرة، تبقى النتائج المحققة في هذا المجال ضعيفة.

إذن، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم للتغلب على هذه المشكلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

الدور الآيلة للسقوط مرتبطة بمقاربة عامة هي اللي عملنا على وضعها في إطار الحكومة السابقة ونواصلها في إطار هذه الحكومة، أولا مقاربة مبنية على إطار قانوني جديد، وهو القانون اللي صادقنا عليه واللي كيمكن من آليات ديال التدخل جديدة، خاصة فيما يتعلق بملاكي هذه الدور الآيلة للسقوط، وبالنسبة للدور التي توجد في وضعية خطيرة جدا، أو متقدمة على مستوى الخطورة، ثم هاذ القانون تيحدد كذلك مختلف جهات التدخل باش نتمكنو من أننا نصونو الإمكانيات العملياتية ديالنا على جميع المستويات.

الجانب الثاني هو المرتبط بهاذ القانون نفسه تيوضع آلية جديدة للتدخل اللي هي الوكالة الوطنية لمحاربة الآيل للسقوط وللتجديد الحضري، هاذ الوكالة اليوم جاهزة خاصنا غير نعينو على رأسها مدير جديد أو مديرة جديدة، وسيتم ذلك في الأسابيع القليلة المقبلة حتى تتمكن من القيام بعملها وفقا لهاذ المقاربة اللي تيوفرها هاذ القانون.

أما فيما يتعلق بالتدخل العملياتي فهو مرتبط اليوم بما يناهز 22000 وحدة سكنية بمختلف مدن المغرب، البعض من هاذ البرامج انتهى، البعض الآخر في طور الانتهاء في بعض الأحيان يعرف بعض التأخر، نسعى إلى تداركه، وهناك سعي إلى أننا نوفرو كل الإمكانيات من أجل أننا نغطيو ما تبقى باش نوصلو لـ 43000 وحدة سكنية مهددة بالانهيار اللي تم الإحصاء ديالها سنة 2012، وهاذ الأمر مرتبط كذلك بالإمكانيات المالية المخولة لهاذ البرنامج، لكن تأكدوا أنه في غضون الخمس السنوات التي ستأتي سنكون قد تقدمنا كثيرا في معالجة هذه الظاهرة في بلادنا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير، نشكركم على جوابكم.

السيد الوزير،

حسب الإحصائيات ديال الوزارة ديالكم يبلغ عدد الدور الآيلة للسقوط حوالي 43000 دار موزعة على مدن مراكش وفاس والدار البيضاء، وغيرها، ملي تنهضرو على 43000 دار آيلة للسقوط تنهضرو على 43000 قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أية لحظة، فتؤدي بحياة مواطنين أبرياء، ويمكن أن تبيد أسر بكاملها وهم تحت أسقف هذه المنازل.

السيد الوزير،

هذه الأسر التي تعيش في هذه المنازل تعيش اليوم في قلق وحالتها النفسية تدعو إلى الإشفاق، لأنها معرضة للخطر في أي حين، أما في فصل الشتاء، السيد الوزير، هاذ الناس هاذوراه تيطير عليهم النعاس، بل فيهم اللي تيوضعوا اليدين ديالهم على القلوب ديالهم، منهم من يغادر هذه الدور مؤقتا وهو مكره لكي لا يعرض حياته وحياة أسرته لمكروه.

هذه الأرواح، السيد الوزير، تسائلنا جميعا إن لم نعمل على حمايتها من الخطر.

أشرتم، السيد الوزير، للقانون اللي صادقنا عليه السنة الماضية واللي جبتوه مشكورين وتناقش في هذا المجلس، وصدر في الجريدة الرسمية منذ سنة، إلا أنه لم يجد طريقه للتنفيذ، فعلا جاب واحد العدد ديال الإجراءات، جاب واحد العدد ديال التدابير مهمة جدا، ومنها التحديد ديال المسؤولية، جاب واحد الرؤية استباقية واستشرافية لصيانة جميع المباني الآيلة للسقوط على التراب الوطني ولتفادي الأخطار الناجمة عنها.

والوكالة، السيد الوزير، اللي أشرتم لها، كما قلتم فعلا، هاذ المؤسسة راه هي اللي غادي تضطلع بهاذ الدور هذا.

احنا اليوم، السيد الوزير، ما ابغيناش هاذ القانون يبقى حبر على ورق، ابغينا هاذ القانون يخرج حيز التطبيق، لأن أي هدر في الزمن في تنزيل هاذ القانون يعني مزيد من الفواجع، يعني مزيد من إزهاق للأرواح.

لذلك، السيد الوزير، نطالبكم باستعجال بتسريع أجرأة هذا القانون وإدخاله حيز التنفيذ، لأن الأمر خطير جدا بالنسبة لهاذ الناس هاذو اللي ساكنين في هاذ الديور والحالة النفسية ديالهم مزرية، لذلك، السيد الوزير، كنلتمسو منكم باش تسرعوا بإدخال هاذ القانون حيز التطبيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

فعلا أنا معكم، الأسر التي تعيش في هذه الدور الآيلة للسقوط تعيش حالات نفسية ومادية صعبة وصعبة جدا، وبالتالي يتعين التسريع من وتيرة التدخل، إعلموا أنه بالنسبة للنص هناك ضرورة المصادقة على النصوص التطبيقية، يعني القانون باش نتمكنو أننا نفرضو هذه الطرق ديال التدخل، والأمر الآن وارد.

وكذلك في الأسابيع القليلة المقبلة غادي نصادقو على المرسوم الذي يمكن من تدقيق أكثر طرق التدخل طبقا لما ينص عليه القانون.

فيما يخص البرامج اللي معمولة الآن، أنا ابغيتكم غير تقدروا بأنه لما تنقولو راه احنا تنعالجو 22000 وحدة اليوم، وغادي نعالجو 20000 وحدة أخرى في إطار 5 سنين اللي غادي تأتي راه كلها أسر في وضع في بعض الأحيان، 22000 بناية، فكل بناية كاين 10 ديال الأسر، فبالتالي ماشي أمر ساهل أننا نعالجوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع السياحة، وموضوعه السبل الكفيلة للنهوض بأوضاع السياحة الجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

تتوفر بلادنا ولله الحمد على مؤهلات طبيعية خلابة خصوصا في مناطق الأطلس والصحراء، هذه المؤهلات مع الأسف غير مستغلة بالشكل الكافي لكي تكون مناطق جذابة للسياحة، نظرا لافتقارها للبنيات الأساسية الضرورية.

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجيتكم المستقبلية للنهوض بأوضاع السياحة الجبلية والصحراوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين على هاذ السؤال وهاذ الاهتمام اللي كتعطيو لهاذ القطاع الحيوي ديال السياحة في بلادنا، قطاع السياحة اللي كيمثل واحد الجزء كبير بالنسبة للاقتصاد الوطني ديالنا واللي هو أول مورد ديال العملة الصعبة بالنسبة لبلادنا، وكيشغل كذلك واحد العدد كبير ديال الناس في هاذ القطاع ديال السياحة.

إذن السياحة مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني ديالنا والسياحة مهمة كذلك بالنسبة للناس اللي كيعيشوا فقط من هذا المنتوج السياحي بالخصوص بالنسبة للسياحة الجبلية لأن بعض المناطق البعيدة وبعض المناطق الجبلية وبعض المناطق الصحراوية المدخول الأساسي الأول ديالهم هو هاذ القطاع ديال السياحة.

اليوم هاذ القطاع ديال السياحة هو قطاع أفقي اللي كيتطلب التدخل ديال قطاعات متعددة وديال إدارات متعددة، نتكلم قبيلة على الولوج وعلى الوصول وعلى طريقة الوصول إلى بعض المناطق، هنا تتطلب فعلا تدخل ديال قطاعات أخرى، واحنا نشتغل اليوم في إطار الجهوية الموسعة على خلق بعض الأدوات لتنفيذ بعض البرامج ديال الشراكة مع جميع القطاعات لتنفيذ هذه العمليات ديال تنمية هذه السياحة الجبلية.

ابغيت كذلك نقول أن السياحة الجبلية كتعرف اليوم واحد التطور في بعض المناطق أصبحت وجهات معروفة لا وطنيا ولا عالميا احنا الدور

ديالنا كوزارة هو توفير الإطار القانوني لهذا القطاع ديال السياحة الجبلية، وتوفير كذلك التكوين بالنسبة للمهنيين اللي كيشتغلوا في هذا القطاع ديال السياحة الجبلية، وهنا ابغيت نشير أن كان عندنا واحد العجز بالنسبة للتكوين ديال المرشدين بالنسبة للسياحة الجبلية، كاين واحد المركز اللي يمكن تتعرفوا في تابنت في المنطقة ديال أزيلال اللي كان مشدود هذه سنوات واللي احنا نجتهد اليوم بمشاركة مع الجهة باش نعاودو نفتحوه ونفتحو المجال لواحد العدد ديال الشباب باش يشتغلوا في هذا الميدان ديال السياحة الجبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب،

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار واثقون بأنكم ستشتغلون على تعزيز القدرات السياحية لبلادنا في تجويد المنتوج السياحي الوطني الجبلي والصحراوي، في تحقيق التوازن المطلوب، أملنا كبير فيكم، السيد الوزير، على الاشتغال مستقبلا على تحسين المنتوج السياحي الجبلي والصحراوي في إطار رؤية شمولية للحكومة ككل، لأن تطوير القطاع السياحي في هذا الإطار رهين بتوفير الإرادة الكاملة للحكومة في توفير الإمكانيات لوزارة السياحة لإنجاح هذه الرؤية عبر تعزيز برنامج فك العزلة للوصول بسهولة إلى الأماكن الجبلية الطبيعية، والتي تزخر بها بلادنا ولله الحمد.

كما أن المناطق الصحراوية تفتقر بدورها إلى البنيات التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع السياحية فيها خصوصا السياحة الطبية، لذا أملنا كبير فيكم، السيد الوزير، للاشتغال على هذا المنتوج الوطني لأن منتوج مراكش وأكادير وفاس والسعيدية غير كاف، ويعيشون اليوم صعوبات كبيرة.

وهنا أثير انتباهكم أن المكتب الوطني للسياحة والذي يتوفر على ميزانية ضخمة تتجاوز 80 مليار سنتيم وجب عليه أن يدعم هذا المنتوج الوطني السياحي، ويساهم بالتالي معكم في الارتقاء بتنمية صناعة السياحة، السياحة في الجبال وفي الصحراء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إلى كان عندكم تعقيب في حدود أقل من نصف دقيقة.

السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

غير ابغيت نأكد أن هاذ النوع ديال السياحة والسياحة الجبلية أساسية وضرورية بالخصوص في هذيك المناطق اللي عادة ما كتكون معزولة والمدخول الأساسي ديالها هو هاد المنتوج السياحي، بدون شك أننا خاصنا نديرو مجهود أكبر بالنسبة لتحسين هاذ المنتوج السياحي ديال الجبل، إبراز المؤهلات ديال هذه المنطقة من خلال المكتب ديال السياحة والترويج لهاذ المناطق باش يكون عندها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك كذلك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه استغلال اليد العاملة وتغييب قانون الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الحضور الكريم،

كنظن أن السؤال المطروح اليوم يسائلنا جميعا بأن الحكومة أقدمت على مشروع المساعدة ديال شركات المناولة، غير أن بعض العقول أو بعض منعدمي الضمير استغلوها فرصة لاستنزاف الطاقات واستغلال اليد العاملة في أبشع صور.

السؤال للسيد الوزير: ما هي الطرق والسبل لإيقاف هاذ النزيف الاجتماعي القاتل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار الكريم.

هاذ السؤال سبق أن أجبت عنه مرتين، مرة في مجلس النواب، وسابقا قبل أسبوعين على ما أتذكر. أريد أن أؤكد بأن الحكومة عازمة على الوقوف في وجه هذه الظاهرة، ولن تسمح بأي مخالفات أو بأي خرق للقانون في هذا المجال، وأؤكد لكم، السيد المستشار، بأننا عاكفون على اتخاذ كافة الإجراءات، فضلا عن الإجراءات التي تسمح

بها مدونة الشغل والتي تلزم المقاول الأصلي بالتزامات المقاول الباطن وكل ما تعرفه في المدونة، السيد المستشار.

ولكننا الآن عازمون بالإضافة إلى البرنامج الوطني ديال التفتيش، بالإضافة لواحد الاتفاقية أخيرة درناها ديال التعاون بين المفتشية ديال وزارة التشغيل والمفتشية ديال الضمان الاجتماعي باش نتبادلو المعطيات ونتبادلو المعلومات باش نرصدو هاذ الظواهر ديال الخلل، ولكن أكثر من ذلك، قررنا أننا سنتصرف على مستوى العقود اللي كتديرها الدولة والمؤسسات العمومية مع مقاولات من هاذ الشكل.

في دفاتر التحملات سنشتغل هذه المرة على مستوى المرسوم ديال الصفقات العمومية باش نضبطوه وباش ما يمكنش على الأقل على مستوى المؤسسات الحكومية وعلى مستوى المؤسسات العمومية نسمحو بهاذ الشي، لا يمكن أن يستمر هذا لأنني، كما قلت سابقا، هذا نوع من الاستعباد الجديد الذي لا يليق بدولة ابحال المغرب، اللي احنا تنستناو دولة الحق والقانون، والحق كذلك في أبعاده الاجتماعية وفي أبعاده إعطاء أدنى الحقوق لأنه فعلا كاين استعباد، وأنا عندي ووقفت على حالات ملموسة في هذا الصدد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

أظن أنني لست ملزما بالتوضيح أكثر، سيما وأن الجواب الذي سمعته من السيد الوزير كان واضحا وشاهدا على أنه هناك بعض منعدمي الضمير استغلوا شركات المناولة للاستغلال البشع لليد العاملة، لا معنى بأن شركة تسمح لنفسها بتشغيل نساء ورجال وشباب بـ 500 درهم، 10000 ريال في الشهر ومن تنديو لـ (Inspection du travail) لمفتشية الشغل هي الحاسم، تيقول لك أنا تنطبق القانون، تنخدمهم ساعتين في النهار، والواقع أن العاملات المنظفات يشتغلن من الثامنة إلى الثامنة مساء، معنى 12 ساعة ولا كان شي واحدة تترفض فمصيرها الطرد، والوضع الاجتماعي يرغمهن ويرغم باقي الشباب على قبول هذا النوع من الاستغلال.

أنا واثق بأن من يسمعني اليوم، والوزير المسؤول عندو حس نقابي، يجب أن نتصدى جميعا، والحال في هاذ المجلس هنا، المنظفات يشتغلن بأبخس ثمن بعيدا عن الحد الأدنى للأجور ويوقعن على ثمن لا يستلمنه، هل نقبل بهذا ونحن في البرلمان؟ أليس من العار أن يكون بيننا نحن من يخالف القانون؟

رجاء، السيد الوزير، وأشد بحرارة على عزيمتكم وواثق جدا من تفهمكم، سيما وقد صرحتم بأنكم وقفتم مشكورا على حالات متعددة، اليوم هاذيك الصفقات يتم التلاعب بها، ويتم الربح على ظهور الأبرياء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

لا، ما غادي يمكنش نرد لأنني متفق معك 1000%، وتيظهرلي حتى المقاولات الشريفة والمواطنة وكيظهر المؤسسات ديالنا اللي هي عندها رمزية في البلاد، لا يجوز أن تسمح بمثل هذا، وينبغي أن نبدأ بأنفسنا، وأنا أعدك بأنني سأبدأ من وزارة التشغيل وأطهرها في حالة ما إذا كانت هناك حالات من هذا القبيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه للوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوعه تعامل الحكومة مع مشاكل الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يعاني أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج من جملة من المشاكل والإكراهات تؤثر بشكل سلبي على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى الخدمات الإدارية المقدمة إليهم تبقى دون انتظاراتهم وتطلعاتهم.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير الواجب اتخاذها في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا ابغيت نشكر فريق الأصالة والمعاصرة على هاذ السؤال. هناك إستراتيجية خاصة للتعامل مع مغاربة العالم فيما يخص التعاطي مع مشاكلهم، وهاذ الإستراتيجية مبنية على مجموعة من الآليات.

أول آلية هناك لجنة وزارية تجتمع تحت رئاسة رئيس الحكومة، واجتمعت مؤخرا في ماي وفيها كل القطاعات الإدارية والوزارية، وبالتالي اللي كتناقش كيفاش أنها تتفاعل مع مشاكل مغاربة العالم.

ثانيا، هناك داخل الوزارة اللي كيشرف عليها هاذ العبد الضعيف، هناك مصلحة خاصة فيها مجموعة من الموظفين تلقاو تكوين خاص، كيستقبلوا بشكل منتظم كل الشكايات وكيوجهوها للقطاعات المعنية، وكنكتبو يوميا المئات ديال توجيهات الشكايات فيما يخص التأطير والتوجيه.

ثانيا، من بين النتائج اللي تعطات مؤخرا وكانت إيجابية، هو أن مجموعة من الوثائق اللي كانت كتوجه للخارج كانت كتوقع بشكل مركزي في الرباط، الآن توقع والمصادقة عليها في مجموعة من العمالات خارج الرباط، وهذا شيء إيجابي، باستثناء مجموعة من العقود اللي عندها طابع عدلي فهاذي تتبقى من اختصاص المحاكم لكن على تراب المملكة المغربية.

كذلك هناك مجموعة من الشبابيك الخاصة اللي كاينة في الجمارك، كاينة في الضرائب، كاينة في المحافظة، كل سنة فهاذ الفترة كتبقى مفتوحة، خاصة بمغاربة العالم.

كذلك وهذا شيء إيجابي، المشروع الأخير اللي انطلق مع محافظتي، اللي كيسمح للمغاربة في الخارج أنهم يطالعوا على وضعية العقار ديالهم (à distance) عن بعد، واللي هي تيمكن تسمى واحد الثورة اللي غتساعدنا باش نتجنبو مجموعة من المشاكل اللي كتعرف بعض العقارات.

كذلك، وهذا شيء إيجابي ومهم، هو أنه ملي كنشوفو بأن كاين مجموعة من الدور ديال دالمغاربة العالم انطلقنا من تزنيت كتجربة مهمة، كاينة في الناظور عاطية تجربة مهمة وكاينة كذلك مؤخرا في بني ملال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة الواضحة.

إنما، السيد الوزير، احنا كنبغيو نعيدو الثقة ديالنا لهاذ الشريحة، لهاذ الجالية، لأبناء الجالية ديالنا، لأن كيعيشوا واحد المشاكل اللي هي كبيرة، حتى في الطرق ملي كيكونوا جايين، ولات عصابات اللي ولات دابا كتلاقاهم، لأن خاصنا أمن اللي يرد البال لهاذ الناس هاذو ملي كيكونوا جايين، يكونوا في أمن وآمان حتى يوصلوا لوليداتهم وللعائلات ديالهم.

كاين مشاكل بالجملة اللي كيلقاوها هاذ الناس هاذو، كاين مشاكل المساطر الإدارية اللي ملي كيدخل جايب معه شهر ديال (congé) وفورقة اللي خاص ياخذها في 3 أيام ولا 4 أيام كيولي واخدها خاصو يمشي فحالو وهاذيك الورقة مازال ما اخذاهاش، خاصو حتى يرجع لها السنة المقبلة، يعني كاين مشاكل المساطر اللي هي خاص تكون جذرية، هاذ الناس ما خاصهومش يبقاويتسناو، اللي دائما كان عندهم هاذ المشاكل هاذي غير في المساطر، غير من إدارة لإدارة، كاين مشاكل كبيرة، السيد الوزير، لأن خاصكم تاخذوا بيدهم، لأن هاذ الناس هاذو راه سفراء ديالنا اللي كيجيونا من الخارج وكيجيبوا لنا مستثمرين وكيجيبوا.. السياحة، إذن خاصنا نعتنيو بهم كما صاحب الجلالة نصره الله دائما كيولي اهتمام كبير لهاذ الفئة هاذي.

إذن احنا حتى احنا خاصنا نديرو واحد المجهود كلنا جميعا لهاذ الناس هاذو، كاين مشاكل كبيرة اللي كيتلقاوها، لأن دابا ملي كيخرج هاذ السيد من الميناء، كيخرج بسيارة كاين سكانير اللي كيقلب أشنو عندو، واش كاين شي سلاح، كاين شي حاجة، هو ملي كيخرج وما كتبقاش تفتيشية عاود ثاني في الطريق، غادين وكيقلبوا فيه حتى يوصل، حتى كيمل هذا، واش اخبارك بلي كاين هاذ العام 14% اللي ناقصة ديال أبناء الجالية اللي ما جاوش، أشنو المشكل ديالهم، السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد والجواب على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

الأرقام اللي كاينة حاليا، هو أنه كاين ارتفاع بـ4% ديال توافد مغاربة العالم، على مستوى الأرقام كذلك المالية كاين ارتفاع بـ 0.2%، إذن المغاربة كيتوافدوا على بلادهم كما جرت العادة نظرا لارتباطهم الوثيق بالوطن الأصلي.

أنا قلت بأنه كاينة مشاكل كثيرة، لكن راه تغلبنا على مشاكل كثيرة، وقعت تراكمات إيجابية، احنا بصدد تطوير مجموعة من الآليات بتنسيق مع قطاعات إدارية معينة، كاينة مشاكل اللي يمكن تتحل بسرعة، كاين مشاكل اللي كتطلب مساطر والتنسيق فيها أساسي، وبالتالي ما يمكنش نعالجوها في غياب قواعد قانونية اللي غادي تحصنها.

فإذن كاين اهتمام استثنائي، ويمكن نختم كذلك بأنه من بين التجارب الرائدة فالعالم، ديال الاهتمام بالناس اللي عايشين في الخارج هم مغاربة العالم، بصدق، وقارنا مع مجموعة من الدول اللي عندها الناس في الخارج، باستثناء مغربي ومحافظين عليه وبتوجهات صاحب الجلالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الماء وموضوعه صيانة السدود، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

من أجل التحكم في الموارد المائية، نهج المغرب منذ عقود سياسة مائية حكيمة، ارتكزت أساسا على تعبئة الموارد المائية عبر إنجاز تجهيزات مائية كبرى، مكنت بلادنا من تأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب حتى خلال فترات الجفاف الطويلة، إلا أنه نظرا للتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة تقلص منسوب المياه، مما دفع بالبنك الدولي في تقريره إلى الإشارة للأزمة المائية التي تنتظر المغرب في أفق 2025، ليرتفع العجز إلى أكثر من مليارى متر مكعب، بالموازاة مع ارتفاع الطلب على الماء إلى أكثر من 19 مليار متر مكعب، وتراجع حقينة السدود بسبب قلة الأمطار من جهة وارتفاع حجم الأوحال من جهة أخرى.

وقد تضمن البرنامج الحكومي إلى مواصلة إنجاز السدود الكبرى بإنجاز 15 سد مبرمج وبمعدل ثلاث سدود في السنة، ما بين 2017 و2021، فضلا عن 50 سد في نفس الفترة بمعدل 10 سدود صغرى سنويا.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن ما هي الجهات التي حظيت ببرمجة السدود خلال هذه السنة؟ وما هي نسبة الإنجاز للسدود التي أطلقتموها في الفترة السابقة؟ وأين وصلت الدراسات الخاصة بتحويل المياه بين الجهات؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على هاذ السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالفعل، إن كانت هناك سياسة ناجعة يعني أثبتت النجاعة ديالها والفعالية ديالها هي السياسة المائية منذ فجر الاستقلال لأنها كانت دائما قائمة على الدينامية وعلى الاستشعار وعلى الاستباقية، مما مكن المغرب يعني من تجاوز فترات الجفاف اللي كانت في بعض الأحيان متتالية وكانت فترات عسيرة بفضل يعني هاذ النظرة ديال التحكم في الموارد المائية، وتعبئتها وتخزينها اللي كتنفعنا في فترات الجفاف.

الآن كنتوفرو على واحد الرصيد مائي، التجهيزات المائية جد مهم تقريبا 140 سد كبير بواحد القدرة تخزينية اللي كتتجاوز 17 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى 13 سد في طور الإنجاز، ثم تقريبا إلى 30 أو أكثر من 30 سد اللي هو مرتقب في أفق 2030.

ولكن الآن بحكم المعطى المناخي، بحكم هاذ التقلبات المناخية اللي أصبح المغرب عرضة لها، لم يعد من الممكن الاقتصار فقط على بناء السدود أو الاكتفاء بالموارد المائية السطحية، صار من اللازم أننا ننوع مصادر التزويد، يعني ما نكتفيوش فقط عن تخزين مياه السدود ولكن نلتجؤو إلى موارد مائية غير تقليدية، وبالخصوص تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه المعالجة، اللي المغرب يعني سجل تأخر جد مهم في هذا المجال.

احنا غنستمرو في السدود بواحد الوتيرة ديال 3 السدود، إن سمحت الإمكانات المالية بطبيعة الحال ديال الدولة، سنويا، ولكن هاذ البرمجة ديال هاذ السدود بطبيعة الحال احنا ما تنعملوهاش عن طيب خاطرنا، ما تنبرمجوش سد في منطقة معينة لأن ابغينا ذاك المنطقة، البرمجة قائمة بالأساس مع الشركاء الأساسيين ديالنا، يعني القطاع الفلاحي وقطاع الماء الصالح للشرب، يعني المنطقة اللي تنلمسو فيها أن هناك خطر أو البنية التحتية اللي موجودة فيها لم تعد قادرة على تلبية كل الحاجات، تنبرمجو فيها منشآت مائية كما حصل مؤخرا في إقليم

الحسيمة بالرغم من الآفاق الزمنية ديال السد كانت في أفق 2021-2025 وقدمنا خمس سنوات قبل الأجل ديالو المحددة.

بطبيعة الحال هناك مشاريع أخرى اللي غتعرفها العديد من المناطق اللي غنتلجؤو فيها للبحر، ومن السابق لأوانه الحديث عن أزمة عطش في المغرب، لأن إن لم تكفينا الموارد المائية ديال الأمطار، عندنا الحمد لله 3500 كيلومتر من الشواطئ غنلتجؤو للبحر، وهناك تجارب نموذجية، بل أقول نموذجية على الصعيد الدولي اللي المغرب انخرط فيها، اللي غتمكن من ضمان الأمن المائي لكافة المواطنين المغاربة.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على هاذ التوضيحات القيمة.

اللي ابغينا نذكروه هو أنه سد محمد الخامس المتمركز بالجهة الشرقية، فعلا عاد بالنفع على هاذ الجهة وعلى المنطقة ككل، حيث تيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة، ويعتبر مصدرا لتوليد الطاقة الكهربائية، أيضا مزودا رئيسيا للماء الصالح للشرب، إلا أن هاذ السعة ديال هاذ السد ولات تقلصت بشكل كبير وكبير جدا، وذلك بارتفاع حجم الأوحال، حيث تقلصت هاذ السعة من 740 مليون متر مكعب إلى 288 أو 300 مليون متر مكعب، الأمر الذي يدعو إلى التعجيل بتعلية هاذ السد.

نعم، أعتقد أنها مبرمجة هاذ التعلية، لكن ابغينا نعرفو متى؟ وفوقاش غتبدا الأشغال في هاذ السد؟

أيضا ابغينا نعرفو المآل ديال سد عزيمان بإقليم الدريوش، واش هناك شي تصور على أنه غادي تبدا فيه الأشغال في القريب العاجل أو ماذا؟

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل سد محمد الخامس اللي تيتواجد في واحد المنطقة تعتبر من الناحية الجيولوجية منطقة غير قارة، يعني فيها انجراف كبير للتربة، وتيسجل بالإضافة إلى سد عبد الكريم الخطابي أعلى نسبة ديال التوحل، احنا الآن بصدد القيام بالدراسة التقنية، باش نشوفو هاذ السد واش أنه قابل للرفع من الطاقة الاستيعابية ديالو أو لا غير قابل.

ولكن بالرغم من أنه يسجل أدنى نسبة ديال الملء، غنطلقو لو الماء من سد الحسن الثاني اللي تيتواجد في العالية ديال حوض ملوية في إقليم ميدلت، هذا من أجل سد الخصاص اللي تتعرفو منطقة ملوية كاملة لأنها سجلت عجز جد مهم على مستوى التساقطات وعلى مستوى الواردات.

بالنسبة لسد "عزيمان" اللي بإقليم الدريوش...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة ومعذرة على المقاطعة، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

السؤال الأخير في هاته الجلسة موجه لقطاع الاستثمار، وموضوعه معوقات الاستثمار بالمغرب، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنركزو في الفريق ديالنا، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أساسا على تشجيع الاستثمار نظرا للأهمية ديالو واللي تيمثلوا من تحدي للبلاد ديالنا، خصوصا أن البطالة تتعرف ارتفاعا وخصوصا في أوساط الشباب.

وأمام هاذ الوضعية كيبقى تحفيز وتشجيع المقاولة على الاستثمار هي الوسيلة الوحيدة لخلق مناصب شغل جديدة.

ولهذا كنطلبو احنا في الفريق ديالنا من الحكومة الموقرة الإسراع في تحسين مناخ الاستثمار من خلال تنفيذ ما جاء به في البرنامج الحكومي على مستوى التربية والتكوين، تبسيط المساطر الإدارية، تخفيض الضغط الضريبي، تسهيل ولوج المقاولة لتمويل العقار ومحاربة هيمنة القطاع غير المنظم، وخصوصا إيجاد حلول لكلفة اللوجيستيك اللي كتعرف ارتفاع كبير، وخصوصا المقاولات اللي كتواجد في مدن داخلية كمكناس وفاس، كنعرفو باللي التكلفة نتاع اللوجيستيك كتوصل تقريبا لخمس مرات أكثر من الكلفة نتاع المقاولات اللي هي كتواجد

بجوار المدن اللي فيها الموانئ كالدار البيضاء وطنجة.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها على المدى القريب والمدى المتوسط لتشجيع الاستثمار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أعتذر لأن السيد الوزير خارج المغرب، السؤال الذي طرحه الفريق المحترم سؤال جد هام.

أولا، ننطلقو من الوضعية الحالية، المغرب من ناحية جلب الاستثمارات ومناخ الاستثماريتقدم سنة بعد أخرى، كاين واحد العدد ديال التطورات، وهاذي بشراكة مع الفاعلين، إلى اخذينا المؤشر ديال مناخ الأعمال ديال البنك الدولي كنا في أزيد من 120 نقطة هاذي سنوات، دابا الآن الرتبة 68 على 190 دولة.

تدفق الاستثمارات الأجنبية، إلى اخذينا الخمس سنوات الماضية تدفق طلع بحوالي 50%، 136 مليار، هاذي إحصائيات مكتب الصرف، وهاذ العام في الخمسة أشهر الأولى ارتفاع ديال 24%، اخذينا المؤشر ديال مخطط تسريع التنمية الصناعية اللي المهنيين فاعل أساسي فيه، الآن مجموع الاتفاقيات اللي توقعات تتعطينا أزيد من 173 ألف منصب شغل، وعدد من الأهداف بدات كتتحقق وفي قطاعات حيوية.

اخذينا المؤشر ديال الإشكالية ديال العقار، المشروع ديال الحظائر الصناعية للكراء بدات كتقدم، 1000 هكتار اللي دابا الآن معدة، اخذينا المؤشر ديال التمويل كاين 3 ديال الصناديق والصندوق الرابع ازداد هاذ السنة في إطار قانون المالية، الصندوق ديال الضمان ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة 4000 مشروع، ومن الناحية المالية هاذي 11 مليار درهم لأزيد من 16000 منصب شغل.

اخذينا الصندوق المرتبط بدعم الاستثمار في إطار صندوق الضمان المركزي، غادي نلقاو أيضا عدد من المشاريع اللي تم الأخذ بها، واللي الحصة ديال الدولة وصلات لأزيد من مليار ونصف ديال الدرهم.

خذينا الصندوق الثالث واللي انطلق وبدا كيحقق نتائج، لأنه انطلق هاذي سنوات، يمكن وكيتمثل في الصناديق، قطاع عام، قطاع خاص، موجهة للاستثمار اللي أعطانا شراكات، واللي المبالغ المفرج عنها من طرف الدولة وصلت ل194 مليون درهم، الآن عندنا صندوق رابع خاص بالمقاولات الناشئة (les startups) اللي غادي ينطلق ب 500 مليون هاذ الصندوق.

هذي إنجازات، ولكن واش هاذ الشي راضيين عليه؟ واش كافي؟ لا، لأن الحاجيات أكبر.

ولهذا القناعة اللي كاينة عند الإتحاد معنا نتقاسمها، خاص عمل على مستوى العقار، والولوج إليه، بدا هاذ العمل خاصو يتواصل، خاص عمل على المستوى الجهوي، اللجان الجهوية ديال مناخ الأعمال خاصها تنطلق، خاص عمل على مستوى الميثاق الجديد ديال الاستثمار، التحفيزات الضريبية وحل الإشكاليات المرتبطة بذلك، وخاص عمل أيضا على مستوى الإشكاليات المرتبطة بالتكوين والربط ما بين المنظومة ديال التكوين، سواء التكوين المهني أو التكوين الجامعي في علاقته مع الاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي العرائشي:

السيد الوزير،

كنفتخرو بالمؤشرات اللي وصلها المغرب في (Doing Business)، وكذلك كنفتخرو بالاستراتجيات بما تسمى بالمهن الجدد، كالسيارات والطيران، وهنا غنوصلو لتقريبا ل60 مليار درهم سنة 2017.

ولكن ما خصناش ننساو الصناعات التقليدية القديمة، أنا من جهة مكناس–فاس، في الجهة ديال مكناس- فاس كانت كتعرف واحد الصناعة في الثمانينات والتسعينات، صناعات كثيرة، كالملابس والأجهزة وكذلك الصناعات الغذائية وصناعات كتعلق بمواد البناء وصناعات الخشب، كانوا تقريبا صناعات ومقاولات كثيرة، كانت تقريبا، بحال دابا في الصناعات نتـأع (la confection) كانت على الأقل 50 شركة في مكناس وأكثر من 50 في فاس، اليوم مكاينش هاذ الشي كلو، كاين شي مشاكل خاصنا نعرفهم، مشاكل اللي كاين كتعلق بالتكلفة نتاع اللوجيستيك، راه بيننا وبين الدار البيضاء، بين مكناس وفاس والدار البيضاء خمسة دالمرات التكلفة، يمكن للواحد يمشي يشري الأرض في الناحية ديال الدار البيضاء بخمسة دالمرات في الثمن ديالها ويدخلها في الاستثمار، ولا يمشي كيؤدي الثمن ديالها في كل سنة.

خاصنا نديرو واحد ونطلبو من السيدة، من الحكومة الموقرة باش تدير واحد (Commission de veille) باش يمكن، واحنا عندنا أفكار كاتحاد وطني عام في الفريق ديالنا اللي يمكن لنا نعطيوهم لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وشكرا لكم جميعا لمساهمتكم معنا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الخامسة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 23 شوال 1438 (18 يوليوز 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثمان دقائق، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيدة ارقية الدرهم، كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، المكلفة بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه الوكالة، وكالة التنمية الرقمية.

يندرج إحداث هذه الوكالة ضمن الأوراش المهيكلة المعلن عنها أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال شهر يوليوز 2016، كما يأتي إحداث هذه الوكالة بالنظر إلى أهمية الاقتصاد الرقمي، والتي تتجلى في العناصر التالية:

- الدور المركزي لتكنولوجيات المعلومات في التنافسية والنمو؛

- الدور المركزي للتكنولوجيات الحديثة في تغيير وتحديث وتقريب الإدارة من المواطن؛

- أهمية الاقتصاد الرقمي في خلق مناصب الشغل وتحسين مستوى عيش المواطن؛

- ضرورة وضع مقاربة مندمجة لنموذج تنموي لمجالات التنمية الرقمية بالمغرب.

ويهدف مشروع هذا القانون بالأساس إلى:

- تموقع المغرب على المدى المتوسط بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا؛

- جعل الاقتصاد المغربي ذو قيمة مضافة عالية وملاءمة الإطار المؤسساتي مع الأعمال المنجزة وكذا مع الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي في مجال الاقتصاد الرقمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ستتولى هذه الوكالة:

- تنفيذ إستراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية وتطوير الوسائل والأدوات الرقمية والتشجيع على استخدامها من طرف المواطنين، وذلك لاسيما عبر القيام في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية بوضع التصورات المتعلقة بمشاريع الإدارة الإلكترونية وتطوير الخدمات العمومية الرقمية بتنسيق وثيق مع السلطات والهيئات والسهر على تنفيذها في إطار اتفاقيات للشراكة مع السلطات والهيئات المذكورة؛

- أيضا توفير الخبرة اللازمة للفاعلين في مجال الاقتصاد الرقمي قصد تعزيز قدرتهم التنافسية؛

- اقتراح التوجهات العامة على الحكومة الواجب إتباعها في مجال التنمية الرقمية وتقديم كل توصية أو اقتراح من شأنه تنمية وتحسين مناخ وشروط وإجراءات تطوير مجالات التنمية الرقمية؛

- إبداء الرأي في جميع المسائل التي تحال إليها من قبل الحكومة ذات الصلة بالتنمية الرقمية، لاسيما تلك المتعلقة بتأثير التكنولوجيات الرقمية على المجتمع وعلى عالم الاقتصاد.

أما فيما يخص كيفية تنظيم وتسيير الوكالة، فقد نص مشروع هذا القانون على أنها ستدار من طرف مجلس الإدارة أو مجلس للإدارة وسيديرها مدير عام، ويتألف مجلسها الإداري الذي يضم ممثلين من القطاع العام: ممثلو الإدارة، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، وأيضا ممثلين من القطاع الخاص، رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، ممثل عن المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية وممثل عن مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وفيما يخص وضعية الموارد البشرية، فقد نص مشروع هذا القانون على الإلحاق بالوكالة للعاملين بمديرية الاقتصاد الرقمي

والمكلفين بالاختصاصات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وكذا الموظفين الملحقين وأطر وأعوان تقوم الوكالة بتوظيفهم وفقا للنظام الأساسي الخاص بمستخدميها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية المعروض على أنظاركم.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم الإيجابي ومساهمتهم البناءة في إغناء مشروع هذا القانون، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

إذن وزع التقرير.

أفتح باب المناقشة، الفريق الاستقلالي، إذن المساهمة مكتوبة، فريق الأصالة والمعاصرة كذلك، فريق العدالة والتنمية كذلك، الفريق الحركي.

إذن كل ما تبقى من الفرق والمجموعات إذن ستقدم مداخلاتها مكتوبة.

شكرا لكم جميعا.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة الثانية كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة الثالثة كما عدلتها اللجنة: الإجماع.

المادة الرابعة كما جاءت: الإجماع.

المادة الخامسة: الإجماع.

المادة السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة: إجماع.

عندنا من المادة 11 كما أضافتها اللجنة المادة 11، 12، 13،14، 15، 16، كما أضافتها اللجنة: إجماع.

المادة 17 كما جاءت وأعيد ترتيبها: الإجماع.

المادة 18، 19، 20، 21 كذلك كما جاءت وأعيد ترتيبها: الإجماع.

أعرض مشروع القانون كما عدلته اللجنة برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.**

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

الملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل في مشروع قانون 61.16 تحدث بمقتضاه وكالة التنمية الرقمية التي تشكل أحد الأرواش المهيكلة والذي سبق عرضه أمام أنظار صاحب الجلالة خلال شهر يوليوز 2016. والذي فرضته ضرورة تحسين جودة الخدمات الإدارية وضرورة تطوير الاقتصاد الوطني، وتسهيل ولوج الرأسمال ولاستثمار لأجنبي، وضرورة خفض التكاليف المالية، وانتهاج الشفافية على مستوى المعاملات الاقتصادية والإدارية والتجارية، والعمل على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وتسريع تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي2020.

لذا، فإن الانخراط الإيجابي للفريق الاستقلالي في مناقشة المشروع والتعاطي معه بكل ما تمليه المصلحة الوطنية، والمساهمة في تجويده فإيمانا منا بضرورة مسايرة تطور مجتمع المعرفة والاتصال والإعلام والتكنولوجيات، وكذا من أجل مواكبة التقنيات الحديثة الجاري بها العمل في المعاملات الدولية، خاصة في مجال الاقتصاد الرقمي، والانخراط الفعلي في تحويل المجتمع والإدارة من الكلاسيكية، إلى مجتمع الإدارة والحداثة والرقمنة. وتعزيز جاذبية اقتصاد بلادنا وتقوية تنافسيته، خاصة على مستوى المبادلات والمعاملات الرقمية.

السيد الرئيس،

يستمد هذا المشروع إلحاحيته كون أنه لم يعد كافيا أن ترتقي الحكومات الكلاسيكية بأساليبها لمواجهة التغيير، بل أصبح من اللازم إعادة النظر جذريا بنموذجها، وابتكار نموذج جديد تماما. وانتقالها إلى مرحلة النضج (الاليكترو- حكومي) أو ما يصطلح عليه بالحكومة الالكترونية.

هذا الطموح الذي يحدو الفريق الاستقلالي، والذي يتمنى أن يكون مشروع الوكالة ليس غاية لذاته، بل وسيلة للوصول إلى الحكومة الالكترونية التي تقدم الخدمات الحكومية عبر الانترنيت وتدعم عمليات الحكومة الكلاسيكية من حيث تقديم الخدمات لجمهور المستفيدين وإشراكهم في صنع القرار وصولا إلى تخفيف لأعباء المالية في الإدارات العمومية.

فبالإضافة إلى مجال إشراك المواطن وتوصيل الخدمة العمومية إليه بدل أن يصل هو إليها. تساعد الحكومة الالكترونية في مجال التصويت الالكتروني والانتخابات الالكترونية على توسيع المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية، وتهدف كذلك إلى تنشيط الدورة الاقتصادية عبر تسهيل معاملات المؤسسات التجارية المحلية والإقليمية والدولية.

ومن أهم أهدافها كذلك ردم الهوة أو الفجوة بين مختلف القطاعات الحكومية، ورفع مستوى الكفاءة والفعالية. وتهدف كذلك إلى دمج الحكومة بطريقة سلسة وذات جدوى اقتصادية مع محيطها الخارجي.

السيد الرئيس،

نتمنى أن يسرع خروج هذه الوكالة لحيز الوجود، في المرحلة الأولى إلى تجويد الإدارة الالكترونية، لتشمل العديد من الخدمات عن بعد في مجال الصحة العمومية والتعليم والتجهيزات الأساسية... إضافة إلى الإسهام في تطوير وتأهيل الاقتصاد الوطني وتطوير التسويق والمبادلات التجارية خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغرى عبر الوسائط الالكترونية.

وهنا لا بد أن نحث الحكومة على دعم وتشجيع الصناعة الرقمية، خاصة صناعة البرماجيات مما سينعكس إيجابيا على النسيج المقاولتي ويؤثر على جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، فنموذج شركة (سامسونغ) تشغل ما يفوق 370 ألف عامل أي ما يتجاوز عدد موظفي قطاع التعليم العمومي بالمغرب.

لابد كذلك من رفع القيمة المضافة للقطاع الرقمي من 3% حاليا إلى10% كما هو الحال في العديد من الدول الصاعدة.

السيد الرئيس،

لقد تفاعل الفريق الاستقلالي بكل إيجابية مع مشروع الوكالة، بالمناقشة المسؤولة والرصينة وبتقديم تعديلات جوهرية وشكلية تروم تجويد نص القانون، بتعاطي إيجابي مع مقترحات الفرق الأخرى بكل روح مسؤولة، وسجلنا التلقائية والروح الإيجابية للسيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي مع مقترحات الفرق.

وسيظل تساؤلنا حول إيجاد تمويل قار ومستدام للوكالة يجنبها تقلبات الميزانيات السنوية، مطروحا لدى فريقنا. إضافة لقناعتنا أن تكون رئاسة مجلسها الإداري للسيد رئيس الحكومة لتحقق بشكل أفقي الالتقائية المنشودة بين كل القطاعات والإدارات.

وفي الأخير، أسجل تفاؤلنا بإخراج هذه الوكالة لحيز الوجود، ونتمنى أن تلعب دورها التنموي، وتشكل إضافة كبرى في عالم التنمية الرقمية في أفق الوصول للحكومة الرقمية على غرار الدول المتقدمة.

السيد الرئيس،

من أجل تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني، وتقوية مكانة المغرب التنافسية، وإزاحة العوائق البنيوية، يصوت الفريق الاستقلالي بنعم لهذا المشروع.

2. مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد على الأهمية القصوى التي أصبح يحظى بها العالم الرقمي والثورة الرقمية في العالم المعاصر، فالإحصائيات تشير أن عدد من يستطيعون الحصول على الهواتف المحمولة في العالم أصبح اليوم أكبر ممن تتوفر لهم المياه والكهرباء.

وفي هذا الصدد، أكد تقرير عن التنمية في العالم 2016 الخاص بالإنترنت والصادر عن البنك الدولي بعنوان "العوائد الرقمية"، أن انتشار التقنيات الرقمية خلال العقدين الماضيين كان سريعا، وأثار الكثير من الإثارة حول إمكانيات العصر كان الرقمي. ووفقا للتقرير، فإن المنافع المأمولة من ذلك ارتفاع مستوى الإنتاجية، وزيادة الفرص للفقراء والطبقة المتوسطة، وارتفاع مستوى المساءلة للحكومات والشركات.

غير أن التقرير شدد على أنه ينبغي بذل جهد أكبر لربط المزيد من البشر بالإنترنت وتهيئة مناخ يفتح المجال لمنافع التقنيات الرقمية للجميع.

وحذر التقرير من أن تخلف المحرومين من التكنولوجيا والتعليم والمهارات عن اللحاق بالركب سيزداد بينما يواصل باقي العالم تقدمه.

وبالرغم من أنه يمكن للتكنولوجيا أن تساعد إلى أقصى حد بكثير من السبل، فإنها لم تساعد في الالتفاف على إخفاقات التنمية خلال العقدين الماضيين. فمازال يتعين الحصول على الحقوق الأساسية: التعليم ومناخ الأعمال، ومساءلة الحكومة.

ويقول التقرير إن التقنيات الرقمية تبرز أثر السياسات الجيدة والسيئة، ومن ثمَّ فإن أي تقاعس عن الإصلاح ينذر بمزيد من التخلُّف.

ويضيف التقرير أن تحسين التعليم وإعادة النظر فيه سيكون مهما لتأهيل الناس لأسواق التوظيف المستقبلية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أتاح الحصول على التقنيات الرقمية فرصا لم تكن متاحة للفقراء من قبل. فبعض أصحاب العمل الحر في الصين يستخدمون التجارة الإلكترونية لبيع السلع، وثلثهم من النساء. كما أدى استخدام الهويات الرقمية في الهند إلى الحد من الفساد وزاد من إمكانية الحصول على الخدمات.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته اليوم، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون نابع من قناعتنا بالأهمية القصوى التي يحظى بها خلق وكالة التنمية الرقمية كمؤسسة يقع على عاتقها دور تجويد الخدمات الإدارية وتطوير الاقتصاد الوطني وتسهيل ولوج الرأسمال الوطني والأجنبي وتعزيز الشفافية والتنافسية وتقليص آجال المعاملات.

كما أن من المنتظر من هذه الوكالة أن تقوم بتسريع تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي التي تعرف مشاكل كبيرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى الفشل الذريع الذي طبع تعامل الحكومة السابقة مع هذه الاستراتيجية الهامة والطموحة، فقد أكد التقرير الذي أصدره المجلس الأعلى للحسابات لتقييم استراتيجية "المغرب الرقمي 2013" التي تم إطلاقها سنة 2009 وتم تحديد سنة 2013 من أجل أن تحقق جميع أهدافها، أن هذه الأهداف لم يحقق منها إلا الشيء القليل

وكشف التقرير عن مجموعة من الاختلالات، التي شابت تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع بداية بعدم التوزيع العادل للموارد المالية على أولويات المشروع الأربعة، وهي التحول الاجتماعي، الخدمات العامة الموجهة للمرتفقين، استعمال المعلوميات من طرف المقاولات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى تطوير الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

وتم رصد مبلغ 500 مليار سنتيم من أجل تحقيق هذه الأولويات غير أن المجلس أشار إلى 83 في المائة من هذه الميزانية تم تخصيصها للأولوية الأولى والثانية في حين تم تهميش الأولويتين المتبقيتين، كما أن "الإستراتيجية لم تحدد بشكل واضح مصادر تمويل هذه الإستراتيجية التي اعتمدت على التمويل الخارجي".

كما رصد التقرير تفاوتا في إنجاز المشاريع ففي الوقت الذي عرف كل من مشروعي "nafida"، و"injaz"، نسبة إنجاز جيدة فإن المشروع المتعلق بتجهيز المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بالحواسيب المحمولة الموصولة بالإنترنت المعروف ببرنامج "Genie"، لم يسجل إلا نسبة 24 في المائة فيما يخص تجهيز القاعات المتعددة الوسائط، "وذلك عوض تعميمه على مجموع المؤسسات المدرسية"، وأشار إلى أن 20 في المائة من المشاريع تم التخلي عنها ولم يتم تنفيذها.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تطرق أيضا إلى حصيلة مشروع الحكومة الرقمية، والتي لم تنجز سوى 36 في المائة من أصل 69 مشروعا مبرمجا، بينما توجد 3% من المشاريع في طور الإنجاز، في حين أن 38 في المائة من المشاريع تعرف مشاكل في عمليات إنجازها و22 في المائة لم يشرع بعد في إنجازها.

كما انتقد التقرير بشدة عدم إنجاز المشاريع التي وصفها بـ"الإستراتيجية" في إطار مخطط المغرب الرقمي وعلى رأسها مشروع "القنصلية الرقمية" ونظام المعلومات الخاص بالجماعات المحلية، مبررا عدم قدرة مشروع "المغرب الرقمي" على بلوغ أهدافه بـ"ضعف الحكامة" حيث لم يخضع المشروع للمصادقة القبلية من طرف جميع الفاعلين المعنيين بهذا المشروع، "مما أثر سلبا على سير مجموعة من المشاريع المبرمجة".

ووجه التقرير، انتقادات لاذعة للمجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي، الذي "لم يقم بالأدوار المنوطة به حيث إنه في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013 لم ينعقد إلا ثلاث مرات في حين من المفترض أن يعقد اجتماعين على الأقل في كل سنة" حسب ما جاء به التقرير.

السيد الرئيس،

بالرغم من كل هذه الملاحظات ومن منطلق حرصنا كمعارضة بناءة على دعم المبادرات التشريعية الهادفة إلى تطوير الترسانة القانونية الضرورية لتأهيل وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

3. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية، نعتبر مشروع القانون الذي نتدارسه اليوم من الأهمية بمكان، على اعتبار أن إحداث وكالة تختص بكل ما له علاقة بالتنمية الرقمية من الضرورة القصوى التي يحتمها مواكبة التطور السريع الذي يعرفه هذا المجال. ويعتبر هذا الإحداث إحدى أهم الخطوات المتخذة في إطار تنزيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2020". كما أن الأهداف المتوخى بلوغها، كما تم التأكيد على ذلك خلال المناقشة والدراسة باللجنة، من قبيل جعل المغرب ذو قيمة مضافة عالية وتعزيز صورته على الصعيد الدولي وتحسين جاذبيته للاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة إلى ملاءمة الإطار المؤسساتي مع الأعمال المنجزة على أرض الواقع، وذلك من أجل دمج التدابير الجديدة والإجراءات المصاحبة الجاري بها العمل والممارسات الجيدة على الصعيد الدولي

في مجال الاقتصاد الرقمي، هي أهداف تندرج في نظر فريقنا في إطار المساعي والمجهودات التي يبذلها بلدنا في سبيل الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة.

كما نعتبر أن إعداد هذا المشروع من طرف الحكومة خطوة مهمة في اتجاه ضمان تموقع المغرب بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا.

ومن بين أهم الملاحظات التي يجب إثارتها في مشروع القانون هو حجم وحساسية المهام المسندة إلى الوكالة، حيث يناط بها تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال التنمية الرقمية وتشجيع نشر الوسائل الرقمية وتطوير استخدامها وضمنها القيام بتنفيذ استراتيجية تنمية الاستثمار في مجال التنمية الرقمية وتشجيعه والتحفيز عليه، مما يستدعي التساؤل حول قدرة الوكالة بصيغتها الحالية على إنجاح الدور التي تضطلع به، أخذا بعين الاعتبار أن التنمية الرقمية هي مسألة أفقية تتجاوز قطاعا بعينه. وعليه، تصبح مسألة التنسيق مع السلطات والهيئات التي تتقاطع في مجال اشتغالها مع كل ما له صلة بالجانب الرقمي أمرا محوريا في عملها.

ومن النقط الجوهرية التي تدخل في هذا النطاق، والتي نعتبرها في فريق العدالة والتنمية مدخلا مهما لتجاوز العديد من الاختلالات والإشكالات التي مازالت تعاني منها الإدارة العمومية، مهمة وضع التصورات المتعلقة بمشاريع الإدارة الإلكترونية وبتطوير الخدمات العمومية الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المكانة التي وضع فيها مشروع القانون وكالة التنمية الرقمية وأهمية المهام المنوطة بها، كما أسلفنا الذكر، يقتضي تعزيزها بموارد بشرية ذات كفاءة عالية وتكوين معمق في المجال التكنولوجي، ويتطلب هذا الأمر ضمان جميع الإمكانيات المتاحة لجلب هذه الكفاءات بما في ذلك الإلحاق أو الوضع رهن الإشارة أو التعاقد، بالإضافة الى توفير الموارد المالية واللوجستيكية الضرورية لضمان الفعالية والنجاعة في عملها.

وأخيرا، نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن وكالة التنمية الرقمية خطوة مهمة لتجاوز التأخر المسجل على مستوى التقدم التكنولوجي ولتجاوز الصعوبات التي تعيق المغرب في اللحاق بركب الدول المتطورة في هذا المجال بالانتقال من وضعية المستهلك إلى المنتج والمبدع.

فلكل هذه الاعتبارات، سيصوت فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4. مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

في البداية، نود أن ننوه بعمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية وبكافة أعضائها، ونستحسن في الفريق الحركي تجاوب الحكومة مع تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية التي ستساهم لا محالة في تجويد النص شكلا ومضمونا، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للسيدات والسادة المستشارين بخصوص هذا المشروع لأهميته ومساهمته في تطوير الإقتصاد الوطني، وفي تحديث الإدارة واعتماد صيغ الشفافية على كافة المعاملات الإقتصادية والإدارية والتجارية، والتأكيد على كون ورش الإقتصاد الرقمي ورقمنة الإدارة من شأنه جعل المغرب يحتل موقعا ريياديا على المستوى العربي والإفريقي، والسعي إلى تطوير النموذج التنموي المغربي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي ننوه بهذا المشروع لكونه أيضا يسعى إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطنين والشركات، وتسهيل ولوج الإستثمارات الأجنبية إلى المجال المغربي، والتقليص من مستوى التكاليف، ومواكبة التطور الإجتماعي، وكذا العمل على تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020.

وعليه، فإن إحداث هذه الوكالة ستساهم لا محالة في تطوير الإدارة المغربية، وأيضا في ربح الوقت واقتصاده وضبط وترشيد الموارد المالية على مستوى الإدارة والجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، نود في الفريق الحركي التأكيد على أن هذا المشروع كان يتطلب الرجوع في شأنه إلى مجموعة من الخبراء قصد الإستشارة وامتلاك المعرفة بكل جوانبها سواء الاستراتيجية منه أو التقنية، وذلك ضمانا لجودة هذا المشروع استجابة لما جاء به التصريح الحكومي، وخصوصا ما اصطلح عليه بالبرنامج والنموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهم الإشكاليات والإختلالات المطروحة تتجلى في سوء البرمجة الزمنية وغياب القانون المنظم للمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى تفشي مظاهر العشوائية، وتعدد المتدخلين وعدم تجانس الرؤى، مما ينعكس سلبا على الحكامة المؤسساتية، لذا ننبه الحكومة إلى ضرورة العمل على تحقيق التجانس والتناغم فيما بين المتدخلين مع الحرص على النجاعة المفقودة في الاستراتيجية، وأيضا إلى النظر في إحداث فروع للوكالة على مستوى الجهات تماشيا مع تنزيل الجهوية المتقدمة، كما لا ننسى دور عملية الأرشفة لما لها من دور فعال للإنخراط في صلب التنمية الرقمية في ظل غياب أرشيف رقمي على المستوى القطاعي وبالجماعات المحلية

مما سيشكل عائقا أمام الإندماج الرقمي، ورفع تحدي تحديث الإدارة الإلكترونية .

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الإعتبارات السالفة ذكرها، سنصوت في الفريق الحركي إيجابيا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

5. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أَتشرف اليوم بِتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأي في مشروع القانون رقم 61.16، والذي تحدث بِموجبِهِ مؤسسة عمومية تهتم بالاقتصاد الرقمي والتنمية الرقمية تحت اسم "وكالة التنمية الرقمية".

كما نثمن بهذه المناسبة النقاش البناء والمثمر الذي عرفته أشغال اللجنة من خلال التعاطي الإيجابي بين أعضاء اللجنة والسيد الوزير، الأمر الذي تمخض عنه المصادقة بالإجماع على هذا المشروع، بعد إدخال مجموعة من التعديلات الهامة عليه والتي من شأنها تقوية دور الوكالة واستحضار البعد الترابي في عملها.

السيد الرئيس،

إن إحداث هذه الوكالة يأتي في سياق اقتصادي وتكنولوجي عالمي يتسم بالثورة الرقمية التي همت جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهي خطوة تشكل، في نظرنا، استجابة وتفاعلا سريعين للحكومة لمتطلبات النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني من أجل مواكبته لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه الثورة الرقمية.

ويأتي مشروع القانون -موضوع المداخلة- في سياق وطني ودولي يتميز بتطور متسارع لوسائل التكنولوجيا والتواصل، وكذا التطور الهام في بنية المجتمع بفعل الاقتصاد الرقمي الذي أصبح عاملا أساسيا ومهما في تطوير المجتمع والإدارة بالخصوص، وذلك بالنظر إلى آثاره الاقتصادية والإنتاجية، لذا فإننا ننوه في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بهذا المشروع لكونه سيشكل، بعد المصادقة عليه بهذه الجلسة العمومية، أداة مؤسساتية موضوعة رهن إشارة الوزارة الوصية، تستهدف تحسين تموقع المغرب على المدى المتوسط بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا، وجعل الاقتصاد المغربي ذو قيمة مضافة عالية وتحسين جاذبية بلادنا للإستثمار في قطاع الاقتصاد الرقمي، ونثمن كذلك وفي نفس الإطار دور وكالة التنمية الرقمية في مجال تحسين مناخ الأعمال في قطاع الاقتصاد الرقمي وتبني المقاربة التشاركية من خلال التنصيص على إدخال المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية كمكون أساسي داخل تمثيلية الوكالة.

ولا شك أن إحداث هذه الوكالة يأتي تجسيدا للدينامية التي يعرفها القطاع والذي يعرف مجموعة من الأوراش المفتوحة بتعليمات وتوجيهات من صاحب الجلالة حفظه الله، وهي أوراش مهيكلة والتي تم استعراضها أمام صاحب الجلالة في يوليوز 2016.

كما أن توفر المغرب على "وكالة للتنمية الرقمية" وإحداثها كمؤسسة عمومية قائمة الذات سيكون له الأثر الإيجابي، لا محالة، من حيث الفعالية وسرعة التجاوب مع المتطلبات السريعة للقطاع، إضافة إلى التفاعل مع مختلف المتدخلين، مما سيمكن من تسريع تنزيل "استراتيجية المغرب الرقمي 2020" وبالتالي تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني وتقوية مكانة المغرب التنافسية لجذب الرساميل والاستثمارات الأجنبية والوطنية.

وبما أن الأهداف المسطرة والتي من أجلها تم خلق هذه الوكالة والمتمثلة أساسا في:

- تموقع المغرب، على المدى المتوسط، بين البلدان المنتجة للتكنولوجيا؛

- جعل الاقتصاد المغربي ذو قيمة مضافة عالية؛

- تعزيز صورة المغرب على الصعيد الدولي وتحسين جاذبيته للاستثمار في هذا القطاع؛

- ملاءمة الإطار المؤسساتي مع الاعمال المنجزة على أرض الواقع مع الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

فإنها تشكل هاجسا لنا جميعا، وخصوصا نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ولا يسعنا في هذا الإطار إلا أن نثمن عاليا هذا التوجه واستعدادنا للمساهمة من موقعنا في مواكبة هذه الوكالة والعمل معها جنبا إلى جنب من أجل تحقيق هذه الطموحات، كما نأمل من خلال مقتضيات مشروع القانون رقم 61.16 قيد المصادقة أن تشكل أداة قانونية ومؤسساتية للتغلب على إشكالية تعدد المتدخلين وعدم تجانس الرؤى من أجل حكامة مؤسساتية جيدة تأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية المغرب الرقمي في شموليتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيتها السيدات والسادة،

وبِناء على كل ما سبق، فإننا نُؤَكِّد دعمنا لهذا المشروع الطموح الذي نأمل أن يشكل مدخلا أساسيا لإرساء أسس اقتصاد المعرفة ببلادنا، وأن يساهم كذلك في تحسين جودة الخدمات الإدارية للمواطنين

والشركات، فضلا على خلق فرص اقتصادية، وتسهيل الاستثمارات الأجنبية، والرفع من الإنتاجية، والذي يأتي ليكمل باقي الأوراش المهيكلة التي يعرفها القطاع الإنتاجي ببلادنا بصفة عامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

6. مداخلة الفريق الاشتراكي:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية، وهو المشروع الذي يهدف إلى إحداث وكالة تشكل إحدى المكونات الرئيسية لتحقيق الأهداف المتوخاة والمسطرة في إستراتيجية المغرب الرقمي 2020، وذلك خدمة لتطوير الاقتصاد الرقمي بالمغرب وجعله ذو قيمة مضافة عالية، كما تهدف إلى تموقع المغرب بين الدول المنتجة للتكنولوجيات على المدى المتوسط، وتعزيز صورة المغرب على الصعيد الدولي، وجلب الاستثمار في هذا القطاع، وملاءمة الإطار المؤسساتي مع ما هو موجود على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

في البداية، لا بد من التطرق للسياق العام لإحداث وكالة التنمية الرقمية، فالتطور الذي أصبح يعرفه القطاع الرقمي، والدور المهم الذي تلعبه التكنولوجيات الحديثة في تسهيل عملية الولوج المشترك للمعلومات بين كل القطاعات ومرافق الدولة وتقريب الإدارة من المواطنين، والرقي بالإدارة العمومية الذي سينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، سواء من الناحية الاقتصادية عبر تحسين جودة الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطنين وبالنسبة للشركات، وتسهيل الاستثمارات الأجنبية من خلال الربط الرقمي مع عالم الأعمال، ثم الرفع من الإنتاجية وتقليص تكاليف المصالح الإدارية، سواء من الناحية الاجتماعية من خلال العمل على ترسخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة في الإدارة المغربية، وتسهيل الحصول على المعلومات من طرف المواطنين والولوج للخدمات الاجتماعية، وتوفير مناصب الشغل وتحسين مستوى عيش المواطن.

ويعتبر إحداث الوكالة من بين الأوراش المهيكلة المعلن عنها أمام صاحب الجلالة في يوليوز 2016، لتعميم الإدارة الالكترونية، وتقريب المعلومات والخدمات في أقل وقت ممكن تفعيلا للخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته في افتتاح الدورة التشريعية في 14 أكتوبر 2016.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى المشروع المعروض على أنظارنا اليوم والمتعلق بإحداث وكالة التنمية الرقمية، يتضح بالملموس أن الحكومة اليوم أصبحت واعية بالرهان الكبير الموضوع على القطاع الرقمي باعتباره قطاعا حيوي، يلعب دورا رئيسيا في تحقيق أي إقلاع اقتصادي، وبالدور المهم الذي ستقوم به الوكالة لتنزيل البرامج المسطرة في الإستراتيجية الرقمية "المغرب الرقمي 2020" لتنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير الوسائل والمعدات الرقمية والتشجيع على استخدامها، وتطويرها عبر تشجيع وجلب الاستثمارات في مجال الاقتصاد الرقمي والتحفيز عليه، لتسريع التحول الرقمي للاقتصاد المغربي وتقوية مكانته كقطب رقمي جهوي، وإزاحة كل العوائق البنيوية المتعلقة سواء بالحكامة سواء بالمؤهلات البشرية، وجعلها مشروعا تنمويا ناجحا كفيلا بجعل بلادنا يتبوأ مكانة بارزة بين الدول الصاعدة في المجال الرقمي.

السيد الرئيس،

إن إحداث وكالة التنمية الرقمية من شأنه المساهمة في الوصول بالقطاع الرقمي إلى مستوى متقدم وناجح، وجعله محركا قويا لتنمية الاقتصاد الوطني على مدى السنوات المقبلة.

7. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على العرض الذي تقدم به السيد الوزير بخصوص هذا المشروع قانون، يتبين أن مناسبة مجيئه يتجلى فيما تفرضه ضرورة تحسين جودة الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطن والشركات، وتسهيل ولوج الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، وكذا متطلبات الرفع من مستوى الإنتاجية، والتقليص من مستوى التكاليف ومواكبة التطور الاجتماعي، وتكريس المزيد من الشفافية في الإدارة العمومية، وضمان تحقيق المنافع الاجتماعية المحصلة من الولوج الى الخدمات الاجتماعية، والعمل بالتالي على تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020 المتمثلة في:

- تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني؛
- تقوية مكانة المغرب كقطب رقمي جهوي؛
- إزاحة العوائق البنيوية وبالخصوص المتعلقة بالحكامة والمؤهلات البشرية.

تمت بلورة هذه الاستراتيجية الجديدة كأداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي تتبنى مسارا تنمويا كفيلا بجعل المغرب يتبوأ مكانة بارزة في مصاف الدول الصاعدة.

ولعل الهدف من هذا المشروع قانون هو احداث وكالة للتنمية الرقمية من اجل تطوير الاقتصاد الرقمي تحمل اسم "وكالة التنمية الرقمية" وذلك في إطار رؤية متكاملة للنموذج التنموي للاقتصاد الرقمي بالمغرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن وجود رؤية استراتيجية لتطوير الإدارات والمؤسسات العمومية، تتجاوز تلك المقاربة الضيقة الذي أفرزها تفعيل ورش المغرب الرقمي 2013، يكتسي أهمية بالغة اليوم لما لها من دور في توفير خدمة عمومية ذات جودة عالية تستجيب لمطالب ورغبات جميع المواطنين، عن طريق توفير الوسائل الضرورية لتطوير التبادل المعلوماتي داخل الجهاز الإداري، وبشكل خاص تحقيق التناغم بين الأنظمة المعلوماتية التابعة لمختلف الأجهزة والهياكل الإدارية من خلال الوعي بأهمية نظم المعلوميات في تطوير العمل بالإدارة العمومية، وحتى لا يصبح مشروع رقمنة العمل الإداري غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لخدمة المواطنين وتيسير معاملاتهم اليومية وتحسين العلاقة معهم، بالإضافة إلى توفير الشروط الملائمة لتنمية اقتصادية واجتماعية، عن طريق تنمية استعمال تكنولوجيا المعلوميات والاتصال داخل الإدارة العمومية.

والملاحظ كذلك أن التقدم العلمي أصبح يفرض نفسه على جميع الدول، وأصبحت التكنولوجيا تغير وجه العالم، وتغير ارتباطاتنا الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها كل يوم، فما كان يمكن الحصول عليه في ساعات أو أيام أو ربما شهور وسنوات، أضحى اليوم يتم الحصول عليه في دقائق كحد أقصى، فبدأ الحديث عن الدور الذي أصبح يلعبه الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي تطلب اعتماد رؤية استراتيجية لتطوير الإدارة العمومية بالمغرب. وذلك من خلال العمل على تأهيل الموظف العمومي وتشجيع المواطنين لمواكبة الانعكاسات التي أضحت تفرضها الثورة الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا كان الدفع بعجلة التنمية الإدارية يعتبر الهاجس الرئيسي لمختلف الفاعلين الإداريين، لما لها من دور في تحسين أداء الإدارة العمومية وتقريب الإدارة من المواطنين والقضاء على البيروقراطية، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الحديثة داخل الإدارة العمومية أضحى يعتبر هدفا أساسيا للعديد من الدول لتحسين هياكلها الإدارية من جهة، ولإرضاء احتياجات المواطنين من جهة أخرى.

فالرغبة إذن في الرفع من كفاءة الجهاز الإداري أصبح من العوامل التي دفعت بالإدارة العمومية المغربية إلى استعمال تقنيات حديثة داخلها للرقي بعملية التسيير الإداري ومن أجل تلبية الحاجيات الإدارية للمواطنين، حيث أضحت المعلوميات تعتبر من الآليات الحديثة التي تتبناها الإدارة العمومية اليوم لتنظيم مرافقها وإدارة أعمالها ونشاطاتها، مما يساعد في القضاء على المشاكل التي كانت تحد من فعالية عمل الجهاز الإداري.

وخلاصة القول فإن تقديم الخدمات الإدارية بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية التي يسعى لتحقيقها ورش الإدارة الرقمية التي انخرط فيها المغرب منذ سنوات، وذلك بتحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الإدارة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على الخدمات، وأيضا بخلق بيئة متميزة للعمل الإداري يستطيع من خلالها الموظف اكتساب المهارات والكفاءات المطلوبة في استخدام التكنولوجيا الحديثة بالإدارة العمومية وتحسين الآليات التواصلية مع المواطنين.

ولكل ما سبق الإشارة إليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

8. مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني آن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 61.16 الذي تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.

في البداية، نسجل التأخر الذي عرفه المسار التشريعي لمشروع هذا القانون، الذي لا تخفى أهميته في تطوير وتحديث الاقتصاد الوطني، وإن كان هذا المشروع يتضمن مقتضيات من شانها أن تضفي الشفافية على المعاملات، فإنها تبقى بدون الفعالية المطلوبة في غياب تفعيل إستراتيجية محاربة الرشوة وفي غياب تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تفعيل مقتضيات هذا النص القانوني الهام ليبلغ أهدافه ومراميه يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات وعلى رأسها نهج حكامة جيدة وتوفير الأطر والكفاءات الضرورية، كما يتطلب بدل مجهود لتحقيق العدالة المجالية لضمان تدخلات وكالة التنمية الرقمية.

وشكرا.

محضر الجلسة السادسة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 01 ذو القعدة 1438هـ (25 يوليوز 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخمسين مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

وقبل، السيد الأمين، ما نعطيك الكلمة، هناك نقطة نظام من طرف السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس، البث مازال ما كاينش، راه مازال في مجلس النواب، إذن الجلسة ديالنا...

السيد رئيس الجلسة:

ربما يكون البث من بعد، السيد الأمين يلاه تقريبا بعض الدقائق غادي يبدأ البث، هذا ما تأكد لنا.

شكرا السيد الرئيس، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تقدم السيدات والسادة أعضاء المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمقترح قانون يرمي إلى نسخ الفصل 288 من مجموعة القانون الجنائي.

وتوصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1، مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة؛

2، مشروع قانون رقم 3.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس بابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

3، مشروع قانون رقم 4.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

4، مشروع رقم 5.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية؛

5، مشروع قانون رقم 6.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

6، مشروع قانون رقم 7.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار؛

7، مشروع قانون رقم 8.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا؛

8، مشروع قانون رقم 9.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

9، مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في

المجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية الموقع بانتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر؛

10، مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة؛

11، مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية؛

12، مشروع قانون رقم 13.17 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم في ميدان الصيد البحري الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجريا الفيدرالية؛

13، مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة التعاون بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية؛

14، مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا؛

15، مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات؛

16، مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البرتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي المعتمد بدوربان، جنوب إفريقيا، في 9 يوليو 2002؛

17، مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي المعتمد بمدينة سرت، في ليبيا، في 2 مارس 2001؛

18، مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية المعتمدة بأبوجا، في نيجريا، في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي؛

19، مشروع قانون رقم 20.17 يقضي بالمصادقة على مرسوم بقانون رقم 2.16.814 يتعلق بإخضاع العاملين في المديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري؛

20، مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والجمعوي؛

21، مشروع قانون رقم 2.15 يتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء؛

22، مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

كما توصلت رئاسة المجلس من الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي بطلب يطلب بموجبه تأجيل السؤال الشفوي الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 25 يوليوز 2017:

- عدد الأسئلة الشفهية: 35 سؤالا.

- وعدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء، تفضلي الأستاذة رجاء.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بسؤال آني، قدمناه للمجلس في نهاية الأسبوع، لكن للأسف تم إبلاغنا بالرفض شفويا، علما أن النظام الداخلي والسؤال كان موجه لوزير حقوق الإنسان، بعد ما تأكدنا بأن السيد الوزير ما كاينش في لائحة الغياب، النظام الداخلي ما فيهش نهائيا ما يفيد أن الوزير غادي يرفض وشفويا أنه يجاوبنا على سؤال آني، والسؤال الآني ديالنا كان عندو صبغة آنية، هاذ الشي كيتكرر، السيد الرئيس، خاص كنسجلو هاذ الشي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا ما غاديش نخليك تكملي أستاذة، تم تسجيل الملاحظة ديالك، السيدة المستشارة، قلت ونبدأ.. الله يخليك تم تسجيل الملاحظة ديال السيدة المستشارة، لا يمكن تمرير أي خطاب أو رسالة عبر نقطة نظام، نقط نظام تتعلق، نقط نظام بتسيير الجلسة، لا يمكن تمرير أي رسالة، اسمحوا لي الله يخليكم.

قلت نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء، ونبدأ بالسؤال الأول وموضوعه ضرورة الرفع من وتيرة برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

الفريق الاستقلالي، وتيرة برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، سيدي عبد اللطيف تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

موضوع السؤال يتعلق بالمجهودات التي تبذلها الدولة لتوفير الماء الصالح للشرب بالعالم القروي، حيث أن الحكومات المتعاقبة تبنت هاذ الموضوع، وكانت فيه خطوات جد مهمة، الآن كنبغيو نسولو السيدة الوزيرة عن أشنو هما المراحل اللي قطعها هاذ البرنامج ديال التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي؟ كيمكن نتكلمو (PAGER[1]) وبالتالي أشنو هما، واش تمكننا من الوصول للطموحات اللي كنا كنرغبوها جميعا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيدة كاتبة الدولة، للإجابة على السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

لابد أولا من الاعتراف بأن بلدنا قطعت أشواط وحققت تقدم جد مهم على مستوى تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب في العالم القروي، انتقلنا من 14% بداية (PAGER) إلى حوالي 96% حاليا بالخصوص مع تدخل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب اللي تحمل المسؤولية فيما يتعلق بتعميم التزويد، وكان له وقع مباشر على مستوى التنمية البشرية في هاذ العالم القروي، كان له وقع مباشر أيضا على مستوى الدخل الفردي للأسر على مستوى العالم القروي، كان له أيضا وقع على مستوى التمدرس بخصوص الفتيات في العالم القروي، هذا يعني بالملموس والأرقام تثبت ذلك.

وهذا بحكم الجهود المتراكمة منذ انطلاق هاذ البرنامج اللي ساهمت فيه جل الحكومات المتعاقبة، الآن وفي ظل هاذ الحكومة هاذي بطبيعة الحال المجهودات متواصلة بحيث أنه رصدت ما بين 2017 لـ 2021: 26 مليار درهم مخصصة بالأساس لتأمين التزويد في الحواضر ومواصلة تأمين التزويد على مستوى العالم القروي بالأساس موجهة للمناطق التي تعاني من تفاوتات ومعدل الربط ديالها أقل من المعدل الوطني، وأعني بالخصوص العالم القروي العميق اللي كيتميزبواحد الصعوبات طبيعية: صعوبات في التضاريس، تشتت الدواوير، محدودية الموارد المائية المحلية. هاذ البرنامج موجه بالأساس للحد من هاذ التفاوت والرفع من نسبة التزويد على مستوى هاذ المناطق بالخصوص الجبلية.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لكم أحد السادة المستشارين أو المستشارات في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالك.

السيدة الوزيرة،

الإستراتجيات اللي عندكم في الحكومة إستراتجية كبيرة في الأوراق، ولكن ملي نجيو، السيدة الوزيرة، على أرض الواقع، نلقاو شي حاجة بعيدة من أرض الواقع.

أنا غنعطي مثال بسيط على إقليم وزان، غتقول لي بأن كاين الماء وكاين واحد البرنامج وكاين جوج مشاريع اللي هما كبيرة، واحد كيضم جوج الجماعات اللي غادي يزودوا الدواوير "مركز اسجن" و22 سقاية عمومية، و22 دوار بالساقيات العمومية، هذا المشروع تم توقيع الإتفاقية من 2008، ولحد الساعة ما كاينش إنجاز المشروع، وقف هاذي تقريبا 6 سنوات، هذا المشروع الأول.

المشروع الثاني اللي ماجي من سد المجاعرة، كيف يعقل، السيدة الوزيرة، سد الوحدة، إقليم وزان اللي يتوفر على أكبر سد في المغرب، وساكنة وزان تعاني من نقص كبير في الماء، وإلى قلت لك ما عندهاش الماء نهائيا، والاحتجاجات الأخيرة، السيدة الوزيرة، هي خير دليل على النقص الحاد في الماء الصالح للشرب بوزان.

السيدة الوزيرة،

احنا ما عرفناش هاذوك المنشآت الفنية اللي ماشيين من سد الوحدة واش من أجل التأثيث، لأن هاذي مدة والماء ما كاينش؟

احنا ما ابغيناش التأثيث، الطبيعة ما محتاجاش للتأثيث، الطبيعة أصلا مؤثثة راسها بيدها بلا ما نزيدها منشأة فنية اللي تم التخريب ديالها وما يستافدوش منها الساكنة، لأن هي أموال باهضة تصرفت وما تمش المشروع، الناس ما تعرفش المشروع ما تمش، الناس محتاجة في الماء والاحتجاجات الأخيرة راه أكبر دليل، الناس ما طالبوش بشي حاجة، طالبوا بشي حاجة بسيطة حقهم في الماء، وهذا حق مشروع، ما يمكنش.

[1] Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau potable des populations Rurales

الأغلبية ديال الدواوير تعاني من الماء، مثلا نعطيك مثال بسيط: ساكنة مدينة وزان كاين مناطق اللي تزودوا ساعتين في اليوم، كيفاش ابغيت هاذو مستفدين في الماء، واش غادي يعمروا الما؟ واش غادي يصبنوا؟ واش غادي يقضيو المصالح ديالهم؟ أشنو غادي يعملوا، السيدة الوزيرة، بديك ساعتين ديال الما، ما نهضروش على العالم القروي ما فيهش نهائيا، أسبوع اللي تم كاين مناطق في العالم، الأسبوع اللي تم التزويد ديالهم 4 دالساعات، مرة في الأسبوع 4 دالساعات، واش هاذوك الناس ما محسوبينش في إستراتيجية الحكومة ولا أشنو؟

هاذوك المشاريع حرام باش يتوقفوا وحرام بأن الناس عندهم واحد السد كبير في الإقليم وما يستفدوش منو، أكبر سد على الصعيد الوطني.

الاحتجاجات الأخيرة تفرقت بالأمن، اعلاش؟ اكلاو الناس العصا لأن طلبوا شي حاجة حقهم، الماء حق مشروع، وفروا لهم الماء، هاذوك الناس ما طالبين لا خدمة، ما طالبين لا هذي ولا هذي، طالبين دابا حاليا غير الماء باش يعيشوا، محتاجين غير باش يعيشوا ما محتاجينش شي حاجة اخرى أكثر من الما.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

أقولها وأكررها، أتقاسم معكم، السيدة المستشارة، نفس الغبن ونفس القلق فيما يتعلق بالأقاليم المجاورة لسد الوحدة، ولو كنت مكانك سأقول نفس الكلام، وأقول نفس الكلام وأنا لست في مكانك.

آن الأوان الآن، أنه الساكنة والأقاليم المجاورة أنها تربط بالماء الصالح للشرب والمجاورة بالخصوص لأكبر منشأة مائية على الصعيد الوطني اللي هي سد الوحدة.

إلا أنكم، السيدة المستشارة، خاصكم تعرفوها هاذ المشروع اللي انطلق في 2008 عرف عدة تعثرات المتعلقة بالأساس بتعرض الساكنة.

التعرض الأول على مستوى المحطة ديال المعالجة؛

التعرض الثاني على مستوى القنوات ديال الجر، (les conduites) الكبار ديال الجر واللي تخربت بعد ذلك؛

التعرض الثالث على مستوى جماعة تروال.

واحنا ما ابقيناش ساكتين، السيدة المستشارة، 60 ثقب اللي أنجزتو في 2016 على مستوى إقليم وزان كحلول مؤقتة ريثما يوجد هذا المشروع، كلها هاذ الأثقاب أبانت على صبيب ضعيف جدا أو لا ما كاينش الما، لأن الطبيعة الجيولوجية ديال الإقليم لا تسمح بأن يكون هناك فرشة مائية، واحنا ما ابقيناش واقفين، أنا غدا عندي لقاء على مستوى إقليم وزان بحضور السادة المستشارون والسادة المنتخبون وبتنسيق مباشر مع المكتب الوطني للكهرباء من أجل التسريع، وكنتمنى من السادة المنتخبون بالخصوص ورؤساء المجالس المنتخبة يقدموا لنا يد العون ويسهلوا علي المأمورية وييسروا هاذ الصعاب اللي كنوجدوها في تعرض الساكنة، وكاين هناك من يتاجر فهاذ تعرض الساكنة، وأقولها وأتحمل مسؤوليتي فيها، كاين الناس اللي كتشحن هاذ السكان باش يتعرضوا للمقاولات يوقفوا الخدمة ديالهم، باش يكسروا هاذ القنوات اللي خاص فيها تضافر جهود الجميع، لأن مصلحة المواطن وتأمين التزويد ديال المواطن دإقليم وزان فوق كل اعتبار وفوق كل الحسابات السياسية.

شكرا لكم السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

قبل المرور للسؤال الثاني هناك نقطة نظام، السيد رئيس فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

ثلاث أسئلة اللي بقات في القطاع ديال كتابة الدولة المكلفة بالماء تربطها وحدة الموضوع بشكل واضح، فاحنا كنستغربو اعلاش ما دارش وحدة الموضوع، وبالتالي إلى ما كانش اعتراض عند السيدة الوزيرة المحترمة، كنلتمس أنه يتم الإدراج ديالهم في إطار وحدة الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وحدة الموضوع في بعض الأسئلة كما ينص على ذلك النظام الداخلي، يا إما بطلب من الحكومة أو باقتراح من المكتب، أقول، اقتراح من المكتب بعد موافقة الفرق التي طرحت الأسئلة.

هناك فريق ديال الفريق الاشتراكي، وكاين فريق الأصالة والمعاصرة وفريق العدالة والتنمية، إلى كاين شي اعتراض عند أحد الفرق غادي نمشي نمرو للسؤال كل واحد بوحدو، إلى كاين هناك اتفاق حول وحدة الموضوع كيمكن لنا نديرو سؤال في إطار وحدة الموضوع.

ما كاين مشكل؟ الفريق الاشتراكي ما كاين مشكل؟ شكرا السيد رئيس الفريق.

نمر إلى الأسئلة الثلاث والتي تجمعهم وحدة الموضوع، السيدة كاتبة

الدولة، السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

استطلاع سريع للسيدة كاتبة الدولة هي كتفضل باش يكون سؤال بسؤال بالنظر أن بعض الأسئلة كتكون مرتبطة ببعض...

السيد رئيس الجلسة:

لا نرى مانعا، احنا بالنسبة لنا ما كاين مشكل، غادي نمرو لكل سؤال بوحدو، ما كاينة إشكالية، شكرا.

قلت السؤال الثاني موضوعه إستراتيجية الوزارة للقضاء على إشكالية ندرة الماء الصالح للشرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

الفريق الاشتراكي يسائلكم عن إستراتيجية الوزارة للقضاء على إشكالية ندرة الماء الصالح للشرب، وكذا الحفاظ على استدامة هاته المادة الحيوية التي تنعدم الحياة بدونها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

السيد المستشار المحترم،

بالفعل ندرة المياه أصبحت الآن معطى واضح ومعطى يفرض نفسه بحكم الموقع الجغرافي دالمغرب اللي كيتميز بواحد التأثر كبير على مستوى التقلبات المناخية واللي أصبحت تنعكس سلبا على مستوى الموارد المائية اللي هي تعتبر الضحية الأولى لهذه التقلبات المناخية.

على مستوى الإستراتيجية، بطبيعة الحال هذه إستراتيجية ماشي جينا بها، هذه إستراتيجية منذ القدم، منذ بالخصوص مطلع الاستقلال اللي أثبتت النجاعة ديالها واللي مرتكزة بالأساس على التخزين الاستباقي والاستشعار عن بعد والتخطيط عن بعد، بالخصوص على مستوى تعبئة الموارد المائية عن طريق إنشاء السدود الكبرى.

الآن، السدود الكبرى لم تعد قادرة لوحدها أن تؤدي وظيفة ضمان الأمن المائي بالبلاد، أصبح المغرب مطالب أن ينوع مصادر التزويد واللي انخرطت فيها البلاد منذ القديم عبر اللجوء إلى الموارد المائية غير التقليدية، أعني بذلك تحلية مياه البحر، وبالخصوص إعادة استعمال المياه المعالجة، الندرة هي أصبحت معطى يفرض ذاته، وتدبير الندرة يدخل كجزء من الكل ضمن هذه الإستراتيجية ديال السياسة المائية على المستوى الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

لكم الكلمة أحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

من حيث العملية ديال التخزين ديال المياه فنحن متفقون، ولكن احنا الفريق الاشتراكي نسائلكم عن استفادة المواطن المغربي من شرب الماء.

السيدة الوزيرة،

الوضع هو مرشح للتفاقم خاصة على مستوى البادية المغربية مع حلول شهر غشت من كل سنة، راه ما يقع في مدينة آسفي من انقطاعات متكررة لتزويد المدينة بالماء الصالح للشرب يقع في مدينة شفشاون، وما يقع في شفشاون يقع بمدينة وزان، وخير دليل هو الاحتجاجات الأخيرة التي عرفتها مدينة وزان اللي ذيك الناس حجوا إليها من ساكنة الجماعة الترابية لزومي، زومي فيها 43000 نسمة قريبة من سد الوحدة.

قبل قليل، السيدة الوزيرة، تحدثتم عن المعلمة ديال سد الوحدة، فكيف يعقل الملايير ديال المياه والمواطنة أو المواطن يفتقدون غير شرب الماء، هاذ الناس راه ماشي باغيين يغسلوا به السيارات أو يديروا شي (piscine) أو يستحموا به، باغي يشربوا ميها هما والماشية ديالهم.

والأمن المائي هو وسيلة للاستقرار، فكيف يعقل احنا كنقولو غنديرو التحلية، فالبرنامج الحكومي كاينة إستراتيجية ضخمة وكبيرة من حيث عدد البناء ديال السدود، واحنا مشروع قدم أمام جلالة الملك سنة 2006، الاتفاقية وقعت، والمتدخل الياباني أدى أموال لفائدة الحكومة السابقة، والتجهيزات تم وضعها على مستوى الأرض، ولكن اليوم كما جاء على لسانكم فيما يتعلق بالسؤال الذي قلتم قبل قليل بأن بعض التجهيزات تعرضت للتلف، إذا تعرضت للتلف ألا يعد،

السيدة الوزيرة، هذا هدرا للمال العام؟

احنا ابغينا نقولو لكم احنا كفريق اشتراكي ماشي كنركبو على الاحتجاجات، أبدا، احنا ابغينا معكم الحل، ولا أخفيكم سرا على أن الجماعات الترابية ديال إقليم وزان فجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، السيد رئيس الجهة راه دار شغلو، ورئيس المجلس الإقليمي ورؤساء الجماعات القروية والحضرية داروا اشغالاتهم، راه اليوم عمدوا إلى كراء واحد الشاحنات اللي عندها (les citernes) باش يزودوا الناس، ولكن هاذي تتبقى حلول ترقيعية، احنا ابغينا حل جذري، حل نهائي، حل عادل باش ذاك الناس يبقاو جالسين فالديور ديالهم، لأن الاحتجاجات راه ما سالاتش، السيدة الوزيرة، راه غدا عندكم لقاء على مستوى المقر ديال العمالة ديال إقليم وزان، ولكن الساكنة ديال زومي لازالت كتغلي، راه اليوم المنتخبين ورجال السلطة مازال في تفاوضات مع الناس باش ما يجيوش للمدينة.

فأنا كنظن هذا ماشي حل، احنا ابغينا شي حل جذري واقعي عادل، باش الناس يبقاو فديورهم ويشربوا الماء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أسفي ما فيهاش مشكل، غير باش نوضح لك لأن أتتبع الحالة يوميا، ما يكتب في الصحف أتتبعه يوميا، وكل مشكل عندي التفسير ديالو، وكل مشكل عندي الحل ديالو، وكاين فيها مشاكل اللي تتجاوز ما هو حكومي، وتتجاوز ما هو داخل فالاختصاصات ديال القطاع، كاين أمور تدبر على الصعيد المحلي ما غندخلش فهاذ التفاصيل هاذي.

الاضطرابات الآن اللي متسجلة فالعديد من المناطق واللي تظل اضطرابات محدودة مقارنة مع السياق العام وعلى التزويد العام، شملت بالأساس 37 مركز، وهاذ الاضطرابات جاري بها العدد في أية فترة الذروة وأي فترة صيف اللي كيرتفع فيها الطلب المتزايد واللي كيخلق واحد الانخفاض فالطاقة الإنتاجية ديال منابع المياه، وكيخلق أيضا انخفاض الضغط على مستوى الشبكة، وكيخلق أيضا بعض أشغال الصيانة اللي كنكونو مضطرين أننا نقطعو المياه، وكنعلمو السلطات بذلك، ولكن احنا ما جالسين مربعين يدينا، السيد المستشار، احنا متبعين الوضعية، ورصدنا 40 مليون درهم باش نعالجو هاذ الاختصاصات فيما يتعلق بتكثيف اكتشاف المياه الجوفية اللي كانت تلتجؤوا لها فالأساس في فترات الجفاف، رصدنا أيضا غلاف مالي من أجل بناء خزانات وصيانة الشبكات.. إلخ.

المشكل ديال وزان أنا كنعترف لكم أمام الملأ فيه تأخر، وأقاسمكم نفس القلق، وكنعاودها ونقولها وكنطلب ونلتمس من المنتخبين يقدموا لنا يد العون باش نحلو المشكل ونتجاوزو هاذ المشاكل ديال التعرض ديال الساكنة، وأنا غدا غنكون موجودة مع المسؤولين ديال المكتب الوطني، ونتمنى أنكم تعاونونا باش نحدو من هاذ المشكل، ووزان راه حفرت فيها 60 ثقب للأسف ما كاينش فرشة مائية، ما علينا إلا نصبرو شي اشوية وتتكاثف الجهود من أجل معالجة هاذ المشكل ديال وزان.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موضوعه الطلب المتزايد على الماء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في ظل محدودية الموارد المائية وتناقصها نتيجة تغير المناخ والضغط المتزايد للطلب على الماء.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات المستعجلة للحد من نزيف الموارد المائية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

في نفس السياق، الإجراءات هو أننا خاصنا نأمنو الماء للبلاد عن طريق تنويع مصادر التزويد، ما نعتمدوش فقط على المياه السطحية، نلتجؤو لموارد مائية أخرى، موارد غير تقليدية كتحلية مياه البحر، تعميق الاستكشاف الجوفي، تثمين الرصيد ديال المياه للمعالجة اللي استثمر فيها المغرب الكثير من الأموال، ولكن للأسف كانت المقاربة هي المعالجة والقذف في الوسط الطبيعي، آن الوقت أن ننتقل إلى مقاربة أخرى، المعالجة وإعادة الاستعمال بالخصوص إلى الاستعمالات الثانوية باش

نخففو العبء على المياه العذبة ونخليوها للاستهلاك البشري.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

السيد الرئيس،

بكل صراحة، لأن الجواب ديالكم، السيدة الوزيرة، غير مقنع، بكل صراحة واللي كنطلبو منكم بأن تنقصوا اشوية من الكلام وتكثروا في العمل، خصوصا بأن هناك خزانات فأقاليم، خزانات ديال المياه وكيموتوا بالعطش، عندك تادلة، عندك تاونات، عندك وزان، عندك هذا اللي غادي ذكروا فيه الإخوان، ولكن كنشوف بأن انت بحال اللي اللومة كاملة كتمشي عند المنتخب، وكتهضر كتقول ابحال المنتخب اللي هما كيحركوا هاذ الناس هاذو، مع العلم بأن الحكومة خاصها تكون عارفة البرامج اللي كتدار، هاذ الشي راه في الخطاب ديال سيدنا كيقول لكم بأن أي مشروع غادي ديرو خاصكم تعملوا الدراسة ديالو، وتعملوا المسائل ديالو، واعطيوا الفلوس للناس.

عندكم واحد الصندوق، السيدة الوزيرة، واحد الصندوق اللي ناقشناه معكم في قانون المالية، صندوق خاص بتحسين عملية تزويد السكان ديال العالم القروي بالماء واللي فيه أكثر من 145 مليون درهم، غير قولوا لنا هاذ الفلوس فين امشات؟ واحد الحاجة والمساهمين، بأن الغريب في الأمر المساهمين فهاذ الصندوق هذا، هناك البنك الدولي لإعادة الإعمار، البنك السعودي للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار، الإتحاد الأوروبي، إلى غير ذلك، البنك الألماني، قطر، بلجيكا، إسبانيا.

ولهذا، احنا كنقولو واش كاين شي حل؟ حل جذري، واحد المدير ديالك ما اعرفتش واش ما قاداش عليه أو لا لا؟ المدير ديال المكتب الماء الصالح للشرب، هاذي تقريبا فريق الأصالة والمعاصرة شهرين ملي طلبنا يجي باش ناقشو معه في اللجنة ما ابغاش يمتثل، اشكون هو كاع هاذ المدير هذا؟ اللي عمر فهاذ المديرية 16 عام، ياك لا باس، ما كاينش شي مغاربة آخرين قاريين؟

خاص تكون عندكم جرأة، السيدة الوزيرة، وغادي تقول لنا واش ما قادراش عليه، مع العلم بأن هاذ المكتب هذا ماشي للإفلاس، خطرة اخرى ناقشنا هنا بأن الحكومة كتزيد كتدعم كذا في هاذ الصندوق هذا وهو غادي كيغرق.

احنا بغينا حلول جذرية، راه الناس واحد الحاجة، راه المواطن المغربي راه يقدر يتنازل حتى إلى قدر الله على المسائل ديال الصحة، التعليم بأن شي كرسي في القسم يقول ولدو ما يقراش، ولكن حتى للماء بأن ما يجبر ما يشرب، بأن هذا راه منكر، وبكل صراحة، اعلاش كنقول بأن خصكم تنقصوا اشوية من الكلام؟ لأن مدة ست سنوات اللي فاتت واحنا كناقشو معك، كتقول لا، بأن الجماعات خاصهم يديروا، خاصهم يبقاو يفعلوا، الجماعة راه ما عندهاش إمكانيات غير الموارد البشرية باش تخلص، الموارد البشرية ديال الموظفين ما عندهومش إمكانيات في العالم القروي، ما بالك بأن غادي تشوف الحلول ديال الساكنة فيما يخص هاذ الشي ديال الطرق وهاذ الشي ديال المياه والشرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

السيد الرئيس،

أولا، أنا لم أحمل المسؤولية للمنتخب، أنا ألتمس وأطلب من السيد المنتخب ورؤساء المجالس المنتخبة أنهم يقدموا لنا يد العون إن أمكن، إن ما أمكنش لا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

ثانيا، هاذ المدير ماشي ديالي، هاذ المدير هو المدير العام لمؤسسة إستراتيجية اسمها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومجلسها الإداري يترأسه السيد رئيس الحكومة، نحن على تنسيق مباشر مع السيد المدير واللي كيقدم كل الدعم للقطاع الوزاري اللي كينسق معه تقنيا، ولكن رئاسة المجلس الإداري راه كيترأسها رئيس الحكومة.

ثانيا، السيد المستشار المحترم، ابغيتيني نقلل من الكلام ما خصكش تسألني، أنا سألتني جاوبتك، وأنا ما فياش الكلام بزاف، في العمل بزاف على ما أظن، والدليل هو أن عندي 14 مشروع قيد الإنجاز، وعاد المشاريع المبرمجة، وهاذ الصندوق اللي تحدثت عليه، السيد المستشار المحترم، راه ما ابقاش، الصندوق تخلق لما تخلق "PAGER"، ولما تحمل المسؤولية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مسألة التزويد بالعالم القروي ما ابقاش للصندوق، الصندوق حاليا فيه 3.4 دالمليون الدرهم اللي غادي تسالي هاذ العام وغادي نشدوه.

إذن، المسؤولية ديال تعميم التزويد مسؤولية المكتب الوطني بالإضافة إلى الجماعات المحلية، باش نهضرو على بينة من الأمر وما نبقاوش غير نطلقو الأرقام غير هكذا وصافي.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

نمر إلى السؤال الرابع والأخير، أرجوك السيد رئيس الفريق، أرجوك.

السؤال الرابع والأخير بخصوص هذا القطاع موضوعه الأمن المائي بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة، قد اهتمت جل الحكومات المتعاقبة بقطاع الماء، وأولته هذه الحكومة أهمية إستراتيجية خاصة من خلال البرنامج الحكومي، بحيث تحدث عن 15 سد كبير، يعني بمعدل 3 سدود في السنة، 10 سدود صغرى من أجل إيجاد حل لهذا المشكل ديال مياه الشرب للعالم القروي.

لذلك نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، حول إستراتيجية وزارتكم لضمان الأمن المائي للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

المستشار المحترم،

يعني تماشيا مع الأسئلة السابقة، الحكومة الآن تمشي في اتجاه مواصلة المجهودات على مستوى تعميم التزويد بالعالم القروي وتأمين التزويد أيضا على المستوى الحضري، لأن الحواضر يعني تتمشي بواحد نسبة نمو ديموغرافي تجعلنا أيضا أن نؤمن تزويدها، ما رصد لهذه المسألة 26 مليار درهم على مستوى المنشآت والمنظومات المائية.

على مستوى التعبئة، هناك التزام ديال البرنامج الحكومي في مواصلة تعبئة الموارد السطحية عن طريق السدود، مع العلم بأن هذه السدود الآن لوحدها لم تعد قادرة على ضمان الأمن المائي للبلاد، لابد من اللازم أننا نطورو أو نلتجؤو إلى منابع أخرى، إلى مصادر أخرى كالتحلية، الآن اللي ما ابقاتش تقتصر فقط على الأقاليم الجنوبية، أكادير، الحسيمة، الدار البيضاء، ربما طنجة وآسفي، ربما إقليم الناظور والدريوش، كلها غادي تعتمد أيضا على البحر من أجل تأمين حاجياتها من الماء الصالح للشرب، ثم أيضا استثمار المياه المعالجة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة المحترمة.

بالفعل، إلى كان المغرب اقترب من كسب الرهان بخصوص تعميم الكهرباء على العالم القروي، فإن كسب رهان الأمن المائي لازال بعيد المنال، حيث يمكن أن نقول أن سياسة المغرب المائية في المجال الحضري هي سياسة ناجحة إلى حد ما، عكس العالم القروي اللي فيه كثير من المشاكل واللي كتصعب الصبر عليها، لأن الماء يمكن نصبرو على الصحة وخا تتكون مشكل اجتماعي، يمكن نصبرو على التعليم، ولكن الماء ما يمكنلناش نصبرو عليه أكثر من يوم، وهذا عادي لأن المواطن في العالم القروي ما وصلش للحق ديالو في الكثير من الثروات وخيرات هذا الوطن، أكيد حتى في الماء رغم أن الماء تيجي من الجبال من العالم القروي، ولكن ما تيوصلش لعند المواطن في البادية.

في العديد من القرى ديال المغرب تعاني من شح المياه ويضطر الأهالي إلى التنقل، يعني كيلومترات، من الفجر حتى لعند الظهر أو لعند العصر باش يحصلوا على الماء وتينتظروا في طوابير لساعات وتيحصلوا على الماء وهو غير صالح للشرب، هو ملوث، الأمر اللي تيأدي إلى الضرر على الصحة ديالهم وديال وليداتهم.

إلى كان الماء، السيدة كاتبة الدولة، هو حق للجميع، والجميع يتفق على هذا وملك للجميع، فالناس في البادية راه ما تتوصلهاش، يعني نسجلوها وما فيهاش مزايدات، لا أظن بأن أي فريق سياسي أو أي حزب غادي يزايد على المسألة ديال الماء داخل البلد، لأن المواطن في حاجة للماء من الصباح إلى العشية ما يمكنلوش يصبر عليه، الاحتجاجات هي مشروعة عند المواطنين على هاذ المادة الأساسية، ولا أظن أن أية مقاربة غادي تنفع، لأن المقاربة الأمنية إلى كانت تتأدي نتائج في اتجاهات معينة، فسيستحيل أن تؤدي في هذا الجانب، الآن ابدينا تنشوفو حركات تخرج إلى الشارع، حركة عطشانين، حركات غضبانين، هذا الحق ديالهم، حق دستوري ديال الماء، حق بسيط جدا، اللي ابداو تيخرجوا لو.

بالفعل، اليوم، السيدة الوزيرة، أصبح من الضروري وقبل فوات الأوان إعادة النظر في السياسة المتبعة لتدبير الموارد المائية وتبني

إستراتيجية جديدة تهدف إلى تدبير وترشيد معقلن، لأن كاين اللي كيطلب الماء للشرب وكاين اللي كيطلبو لأشياء أخرى، راه ما عندوش الكولف راه ابغا غير الماء ديال الشرب فقط، ولا يحتاج إلى أشياء أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الكاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

تحدثتو بأن لا مزايدات سياسية في الماء، الماء أصلا ما كيقبلش هاذ المزايدات السياسية، لأن لا لون له، فبالأحرى أن يكون له لون سياسي، كل المواطنين المغاربة خاصهم يشربوا.

السيد المستشار،

أظن بأنه من الإجحاف وجلد الذات أن ننكر ما قام به المغرب على مستوى تعميم التزويد، كاين هناك نقص صحيح، كاين هناك اختلالات صحيح، ولكن المجهودات اللي قام بها المغرب منذ 95 لحد الآن مجهودات جبارة، والواقع والمؤشرات ديالها على الوقع اليومي للمواطن على مستوى العالم القروي.

وقلت لك بأن هذه المؤشرات ملموسة بمؤشرات التنمية البشرية، على مستوى التمدرس، على مستوى الدخل الفردي، على مستوى ظروف عيش الساكنة كلها ملموسة.

هناك اختلالات فيما يتعلق ببعض المناطق اللي لازال فيها معدل الربط أقل من المعدل الوطني، احنا كنعترفو بها وغادي نعلمو جميع من أجل تجاوزها، وهناك برنامج موازي من أجل الحد من هذه الفوارق، رصدت له 725 مليون درهم اللي غادي توجه بالأساس لهاذ المناطق الجبلية حتى تستفيد من حقها، ولا أحد الآن يجادل في كون أي مواطن ولا مواطنة مغربية فين ما كانت، في الصحراء ولا في الجبال، ولا في الهضاب، عندها حق أنها توصل للماء الصالح للشرب إذ أصبح حق دستوري، والدستور تيهضر على تيسير، لأن كاين هناك صعوبات اللي معروفة، وهذه الصعوبات كتبان لكم كلكم، كاين الجبل اللي خاصك تطلع لو الماء، وإذا درتي القادوس غيتهرس لك، خاصك(Pompage)، (Pompage) غادي تكون عندك مكلفة... إلى آخره، كنتعاونو بشوية بشوية باش نحلو هاذ المشاكل.

مشكل الجودة، السيد المستشار، هذه المسألة ما فيهاش تهاون وما فيهاش مساهلة، يمكن لنا نتساهلو في تعطيل بعض المشاريع وتأخرها، ولكن الصحة ديال المواطن ما فيهاش اللعب، وإذا ما كانش الماء كاين الصالح للشرب وطبقا لمعايير الجودة ما نعطيهش للمواطن لأن فيه مسؤولية جنائية، ولم يحدث إطلاقا أنه يكون شي مواطن مغربي تزود من شبكة عمومية مات ولا وقعت لو شي حاجة في الصحة ديالو، ما عدا الناس اللي كيتزودوا من منابع اللي غير مراقبة، هذه اللي فيها مسؤولية ديال الناس اللي كيتزودوا منها.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكركم السيدة كاتبة الدولة على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

السؤال الموالي موجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير وسياسة المدينة، وموضوعه إعادة هيكلة المراكز القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات،

السيد الوزير، سؤالنا اليوم عن ما قمتم وما ستقومون به من أجل تأهيل النسيج العمراني للمراكز القروية بالمملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير الإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

مشكل السكن غير اللائق والمنتشر كثيرا في العالم القروي هو مشكل شائك ومستمر بالنظر للتزايد السكني وبالنظر لأن هناك كذلك هجرة قروية اللي كتجعل أنه اليوم الناس تطمح إلى هذا النوع من السكن.

البرامج اللي مقامة لحد الآن هي برامج عديدة ومتعددة، هناك برامج إعادة الهيكلة ديال عدد من الأحياء، وكثر العمل على هذا المستوى، بحيث أننا في هذا الإطار ابغينا نزيدو نعطيو دفعة إضافية لذلك، وهو

ما جعلنا ندخل في تعاقدات مع الجهات، باش واحد ما يزيد على 300 جماعة يتم إدخالها في هذه البرامج اليوم، و4 ديال الجهات وقعنا معها وغادي نوقعو مع مختلف الجهات الأخرى، بما ربما يوصلنا لواحد 1000 جماعة اللي يمكن ندير فيها هذا النوع من البرامج، إضافة لما نقوم به لحد الآن.

هناك كل ما هو مرتبط بتحسين الولوج إلى السكن بالنسبة لهذه الفئات، وهو أساسا من خلال المساعدة المعمارية، (l'assistance architecturale)، وهاذ الشي اعطيناه دفعة جديدة كذلك في إطار هذه الحكومة، باش نوفرو واحد القدر مالي في تعاقد مع الجهات كذلك باش نعطيوه رخصة ديال التصميم ديال البناء، زائد التصميم ديال الخرسنة، زائد المساعدة ديال المهندس المساح بالمجان، على أساس أن الناس يبنيو بشروط قانونية.

وهناك كل ما هو مرتبط كذلك بمحاولة التدخل اليوم في السكن ديال العالم القروي باش نحسنو منو فيما هو موجود، بمعنى أنه اصعيب اليوم تريب أو أنك حتى تمشي بنماذج اللي هي صالحة للمدن لكن غير صالحة للقرى، ما يمكنش تجي تدير لو الشقق ولا تدير لو أنواع اللي ماشي في المتناول ديالو، حتى إذا كانت تجزيئات، وهي البرامج اللي اليوم شارعين فيها واللي كنتمناو أننا نزيد نتضاعف المجهودات ديالنا كاملين باش نتغلبو على هذه الظاهرة بالنظر كذلك للإمكانيات المتواضعة اللي كتتوفر عليها الدولة على هاذ المستوى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار، السي كريم تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، ابغيت نوضعك في الصورة إلى كاين شي مواطن، وهذا ليس استثناءا اللي تم رد الاعتبار ديالو والكرامة ديالو هو المواطن اللي كيسكن بالعالم القروي، فما محتاجينش نجيو هنا للقبة باش ندير التشخيص، لأن الوضعية اللي كيعيشها المواطن بالعالم القروي هي صعبة، لا شروط العيش من الأزمة ديال الماء، غياب المرافق الصحية، التعليم، البنية التحتية الطرقية جد متهالكة، فالآن هاذ المواطن هذا اللي كيعيش في واحد السكن عمراني هش، مهدد في أي لحظة بالموت، فالحر مع ذيك الفصل ديال البرد والشتاء، ذيك البنايات اللي كاينة تما كتعرض لجميع الضغط ديال الطبيعة، فبالتالي ما كتقاومش.

إذن خاص الحكومة تدير واحد البرنامج استعجالي في تأهيل هاذ المراكز القروية، فالحقيقة كاين برامج متعددة، برنامج التأهيل الترابي، برنامج تأهيل المراكز الصاعدة، برنامج تأهيل المراكز القروية، ولكن خاص التقنين ديالها.

لأن ملي كنهضر بالنموذج، السيد الوزير، وإلى امشيت غير للدائرة ديال "أكنول" إقليم تازة ولا الدوائر المجاورة لها، دائرة "تاينات" ولا .. واحد العالم قروي في أي لحظة توقع كارثة إنسانية ما غنلقاوش لها الحل.

إذن خاص واحد المعاينة عن قرب ونصفيو إقليم بإقليم أولا منطقة بمنطقة وندخلو أشنو خاص فهاذ المنطقة يتدار، يا دراسات تعطى للساكنة، يا مسح طبوغرافي، مساعدات تقنية، لأن المواطن مسكين الآن، وخا غير ذاك البيت إلى ناض يبدلو ديال التراب يبنيه محاصر، كاين الضغط ديال الأخر مراقب من طرف السلطات.

إذن هنا خاص التأهيل ديال هاذ الناس والمساعدة ديالهم من أجل إعادة بناء قرى نموذجية، هذا هو المخطط اللي خاص تمشي فيه البلاد، قرى نموذجية، لأن ما يمكنش يعيش هاذ المواطن محروم من البنية التحتية الطرقية، معزول في فصل الشتاء يبقى واحد جوج ولا 3 ديال السوايع ما عندوش منين يدوز، ولكن ما نحصروهش ما نخليوهش يبني ما نخليوهش، إذن خاص هنا واحد التدخل وواحد إعادة التفكير في طريقة مساعدة المواطن بالعالم القروي.

السيد الوزير،

أنا كنظن هاذ البرامج اللي مفتوح الأوراش ديالها على الصعيد الوطني يتم التقييم ديالها، وكما مشات رسالة أو لا كاين لجنة من الداخلية كتراقب برنامج "منار الحسيمة" خاص البرامج، راه البرنامج الاستعجالي فيه تأخر اللي شرف عليها سيدنا في 2012 في مدينة جرادة، مجموع من المؤسسات الوزارية لم تلتزم، ولحد الساعة كاين مجموعة من البنيات التحتية اللي مازال ما خرجاتش للوجود، فبالتالي الكل أصبح الآن مراقب، الكل خاصو يخضع للمراقبة ويتم تفتيش هاذ البرامج، لأن كاين هناك مؤسسات.

وأنا من قبة البرلمان أطالب السادة رؤساء الفرق باش يخرجوا واحد القانون زجري لضبط كل من يلتزم باتفاقية شراكة وعدم تنفيذ هاذ المشاريع في المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، أقل من دقيقة السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار.

أنا بكل صدق بغيت نثني على الكلام اللي أكدتيوا عليه، ما يمكنش لنا نحلو مشكل من هذا الحجم إلى ما كانتش هناك شراكة حقيقية بين مختلف المتدخلين، الدولة من جهة.

لكن اليوم كاين الجهة، ولذلك مشينا في اتجاه التعاقد مع الجهات، بإمكانيات متواضعة ولكن مزيان يساعدونا، كاين الجماعات بما تتوفر عليه، كاين نظام زجري اللي ضروري أنه يتفعل، لأنه ما غيمكنش نبقاو تابعين هذا النوع بهذه الطريقة.

كاين فتح مناطق جديدة للتعمير، باش الناس ربما يعوض، أنا ما كنتيقش بزاف في المسألة ديال القرية النموذجية، بكل صدق هذه النماذج كلها اللي درنا في المغرب ما نجحاتش، فبالتالي الناس ما عرفناهمش اليوم أشنو باغيين، باغيين السكن اللي هما متوفرين عليه يسكنوا فيه في ظروف أحسن، ونمكنهم من أنهم إذا بغاو الأسر ديالهم كذلك يبنيو، أنهم كذلك يتوفروا ويبقاو قراب من الأرض ديالهم، فبالتالي ماشي بالضرورة أن نظام (dirigiste) توجيهي بهذه الطريقة ينجح، ولكن أعتقد أن خاص نظافرو الجهود ديالنا في هاذ الاتجاه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه، أوضاع العاملين بقطاع الوكالة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تضطلع الوكالات الحضرية بأدوار مهمة لتصحيح وتأهيل قطاع التعمير، وتتوفر على كفاءات بشرية هامة، للأسف نلاحظ أن العلاقات المهنية، خصوصا منها مع الشركاء الاجتماعيين تعرف تدهورا كبيرا جدا.

نسائلكم، السيد الوزير، عن ما هي سياسة الوزارة لتصحيح هذا المسار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

ربما، السيد المستشار المحترم، لن أفاجئكم إن قلت لكم بأن سياستنا الاجتماعية فيما يتعلق بالوكالات الحضرية هي بالضبط ما تتمنونه أنتم كذلك، بالنسبة لهاذ العاملين في هاذ القطاع.

احنا كنسعاو إلى نفس الأشياء والعلاقة اللي عندنا مع النقابات الموجودة في هذا القطاع تسير في اتجاه توفرهم على نظام أساسي جديد، هذا الأمر كنوجدوفيه بعض الصعوبات مع باقي الشركاء بالنظر أنه يقال لنا بأنه إلى مشينا في هذا الاتجاه بالنسبة لهذه الفئة غادي نفتحو جهات أخرى بالنسبة لفئات أخرى والأمر مكلف جدا.

لكن مع ذلك، سعينا إلى أننا في عدد من الأمور أننا نوفروا على الأقل في انتظار النظام الأساسي الجديد واحد العدد ديال الامتيازات بالنسبة للعاملين في هذه الوكالات، مثل الحذف ذيك السلالم الدنيا، كتعرف هما عندهم السلالم من 1 حتى ل 16، عندهم نظام خاص ديالهم من 1 حتى ل 7 حذفناهم، باش نرفعو شوية من الشأن ديالهم، استفدوا شوية من بعض التعويضات باش نرفعوا من الشأن ديالهم، احنا كنعتبروا بأنه احنا كنتكلموا على المراقبة وعلى مهندس معماري كيشتغل في وكالة حضرية ب 8000 درهم اليوم باش تسيفطوا لواحد العدد دالمناطق صعب أنه يستمر معك في هذه الوكالات.

لذلك، هذا النظام فعلا يتعين أنه يتغير، وأتمنى أن نجد الآذان الصاغية من أجل أن نسير في هذا الاتجاه اللي هو مطلوب من أجل تحسين العمل والمردودية ديال هاذ الوكالات وديال العاملين في هذه الوكالات اللي هما من خيرة الأبناء ديال بلادنا، واللي كيقدموا واحد الخدمة لا تقاس بالدرجة الكافية بالنسبة للفضاء التعميري والفضاء السكني في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي، ولكن للأسف الشديد أن النظام الأساسي تحدثنا عنه منذ سنين ومازال لم يرى النور.

كذلك هناك مشكل خطير وهو التمايزات، التمايزات أولا بين الوكالات مثلا نجد عند بعض الوكالات نظام تكميلي للتقاعد ووكالات أخرى لا تحظى به، نجد التميز حتى داخل الوكالة نفسها، وهذه الأشكال كلها تجرى فقط للاعتبارات النقابية، وهذا ما يخيفنا كثيرا.

فمجرد إعلان مكتب نقابي أننا في الاتحاد المغربي للشغل أسسنا النقابة الوطنية للوكالات الحضرية، وبمجرد إعلان المكاتب تبدأ أشكال تمييزية ضد المسؤولين النقابيين، وما تعرفه الوكالة الحضرية بأكادير في هذه الأثناء وفي هذا الأسبوع خير دليل على ما نقول، وكذلك ما عرفته الوكالة الحضرية منذ شهور في الخميسات خير دليل على ما نقول

بالإضافة إلى وكالات أخرى.

لهذا، نطالبكم، السيد الوزير:

أولا، بالإشراف على إخراج النظام الأساسي؛

ثانيا، إقامة منظومة أجور عادلة وموحدة بين جميع الوكالات؛

إحداث تقاعد تكميلي بالنسبة للجميع ودون تمييز؛

كذلك احترام الحريات النقابية داخل الوكالات واحترام المسؤولين النقابيين تطبيقا لأحكام الدستور، والاتفاقية الدولية 135 التي تحمي المسؤول النقابي.

بالإضافة لهذا نلاحظ بأن الجودة في العطاء داخل المعمار هي مرتبطة بالجودة وباحترام العلاقات المهنية واحترام العاملين بها، لأن هم الأساس وهم من يمكنهم أن يراقب كل هاذ الإجراءات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

لا، فقط غير باش نؤكد على مستوى المطالب المعبر عنها اللي هي كلها كنعتبرها عادلة، خاصة فيما يتعلق بتعميم النظام أولا، النظام الأساسي أنا قلت لكم متفق معه، تعميم النظام التكميلي كذلك، والآن احنا في طور التعميم ديالو.

أما إذا كانت هناك حالات ديال الحد أو التأثير بشكل سلبي على العمل النقابي، أشرتيوا إلى البعض منها، تأكدوا أنه أنا تنطلب منكم الاتصال المباشر وجيبوا لي هاذ الأمور لأن لا يمكن على الأقل شخصيا أنني نقبل تصرفات من هذا النوع إذا كانت، وبالتالي تأكدوا أنه لا يمكن أبدا أن نساير ذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث والأخير في قطاع التعمير، موضوعه رخصة تسوية بنايات غير قانونية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات،

أجاز القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء خلال المادة 40، السيد الرئيس ديال الجماعة باش يسوي الوضعية من خلال الرأي ديال الموافقة ديال الوكالة الحضرية، وربط هاذ الموافقة ديال الوكالة الحضرية بنص تنظيمي اللي تيشرح الكيفيات والشروط ديال هاذ الرخصة، إلا أنه لحد الآن لازال هذا النص التنظيمي لم يخرج، لم يصدر بعد، وبالتالي هذا تيسبب واحد المجموعة ديال المشاكل للمواطنين اللي تينتظروا الصدور ديال هاذ القانون.

نسائلكم، السيد الوزير، على السبب ديال التأخر، واش كاين شي أفق واضح من إخراج هذا النص والنصوص الأخرى المتعلقة بهذا القانون ديال 66.12؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

فعلا، هذا ربما أنه سؤال تيتكامل كذلك مع السؤال الأول، لأن باش نسويو الوضعية ديال واحد العدد ديال الأحياء اللي موجودة في وضعية غير قانونية، أولا يتعين أن نتساءل في مرحلة ما، كيف يحدث أن هذه الأحياء تتنبع بين عشية وضحاها، وكلما اقتربنا من تسوية وضعية في ضواحي مدينة معينة إلا وتزداد أحياء أخرى، وبالتالي وكأننا في مسلسل لا ينتهي لمحاربة هذا النوع من السكن.

الآن من أجل ذلك، كاين عدة برامج تكلمنا عليها، برامج ديال إعادة الهيكلة ديال هاذ الأحياء لما تنوفروا لها الشروط القانونية، إلى ذلك، برنامج ديال التأهيل الحضاري كذلك، باش نعطيوا عدد ديال المرافق العمومية، ماشي فقط غير نهيكلوا السكن ولكن نعاود نعطيو بعدد من المرافق.

في بعض الأحيان، وأنتم تعلمون ذلك، بعض رؤساء المدن ولا رؤساء الجماعات يعني استبقوا الأحداث بالنسبة لبعضهم ومشاو عالجوا هذا النوع من السكن في إطار حسن النية، البعض منهم تعرض إلى ما تعرض إليه، وأخيرا صدرت قرارات في هذا الاتجاه، مع الأسف.

أعتقد أنه اليوم خاصنا نلقاو الصيغ والصيغ هي اللي موجودة في 66.12.

66.12 فيها واحد العدد ديال المراسيم اللي خاصها تصدر، احنا الآن في طور إخراج هاذ المراسيم، دفتر الورش نهار الخميس المقبل، كان غادي يدوز الخميس اللي داز، من نهار الخميس المقبل غادي نتفقو عليه باش غادي يدوز على مستوى المبدأ والإدارة اللي كتصاوبو، وباش من بعد يكون قرار وزاري ديال أشنو هي المضامين ديالو وهاذ الصباح فقط كان عندي اجتماع مع المهنيين حوله.

كاين كذلك تحديد المقصود من الإدارة، هاذ الشي غادي نديروه، تحديد إجراءات وكيفية منح رخصة الإصلاح وكذلك رخصة الهدم، هاذ كذلك هذا احنا خدمنا فيه والآن تقريبا وصلنا للصيغة النهائية ديالو، تحديد طبيعة وخصائص المشاريع الخاضعة للمقتضيات المتعلقة بتنظيم الورش، وهاذي كذلك مرسوم هاهو حضرناه الآن وغنحاولو نخرجو علما بأن ماشي لوحدنا في كل هذه المراسيم خاصنا تناقشوا مع وزارة الداخلية كذلك اللي عندها اختصاصات على هاذ المستوى.

وعندنا تخويل صبغة ضابط الشرطة اللي يمكن لو يتدخل اللي هو إما تابع للولي أو للعامل أو للإدارة، في هاذ الباب هذا خاصنا نحددو هاذ الأمور.

وأخيرا، تحديد إجراءات وكيفية منح رخصة التسوية اللي احنا بصددها، كيف يمكن أننا نعطيو هاذ الرخصة باش نمشيو نعالجو ما ضاع ونعالجو السكن اللي كان غير قانوني وندخله في إطار نسيج اللي هو قانوني ومهيكل وفيه المرافق الأساسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات ديالكم.

هو هاذ المشكل ديال التعمير هو مشكل كبير، وهاذ الوضعية هاذي ديال البناء اللي فيه اختلالات قانونية هي ظاهرة، ماشي حاجة اللي محددة في مكان دون آخر، المجالس الجماعية كانت سابقا كتعمل الاجتهادات ديالها، مجموعة من المجالس: مكناس، تطوان، طنجة واللي كانت كتخرج مقررات جماعية وكتشتغل بها، مدينة طنجة بين 2011 و2015 سوت تقريبا 650 حالة، ودرت عليها ما يقرب من 20 مليون درهم اللي دخلتها من مداخيل الجماعة، بالإضافة إلى المداخيل اللي كتمشي للمحافظة، وهذا كيحل أولا مشكل المواطن، وفي نفس الوقت كيعطي واحد الدينامية ديال التعمير وكينمي الإمكانات المادية ديال الجماعات.

دبا الآن احنا ملي خرج هاذ القانون وقعنا في البلوكاج، المجلس الجماعي ديال طنجة صدر قرار في 2016 باش يسوي الوضعية، والناس كيعرفوا رئيس الجماعة لأن هو اللي غادي يسوي الوضعية وحتى القانون كيشير لرئيس الجماعة.

أما الأمور الأخرى كون أنه هاذ الإجراءات ديال الدراسة ديال هاذ النصوص التنظيمية المواطن ما كيعرفهاش، كيجي للجماعة خاصو يأخذ الرخصة ديالو وينزل الطلب، فكل تأخير إلا والمشاكل كتجي للجماعة.

فاحنا، السيد الوزير، كنطلبوا باش تسرع، فعلا الحكومة جادة، عاملة واحد المجموعة ديال المجهودات سواء في هاذ دفتر الورش، في المسألة ديال الرخص، فالمجال ديال المراقبة، ولكن حتى هاذ تسوية الوضعية بالنسبة لنا هو جد مستعجل، السيد الوزير، كنطالبو باش يتحل هاذ المشكل وخاصة كتعرفوا أنه الكثير ديال الجماعات كتعاني من مشاكل مادية، وكثير ديال المواطنين لأنه ما يمكنش يبيع، ما يمكنش يورث، ماشي غير الأحياء اللي كيخصها إعادة الهيكلة حتى البناء العادي، كاين الناس اللي كتجي لعندنا عمارة 9 ديال الطبقات راهم عندنا واقفين، السيد الوزير، في وسط المدينة، لأن وقعت فيها مشكل أثناء البناء الآن كيخصو يسوي الوضعية، كان قبل كيعتمد بأنه المجالس كتعمل هاذ المقررات، دابا الآن راهم مبلوكيين، ما يقدرلا يرجع لا الطريقة القديمة ولا يزيد من الطريقة الجديدة.

كنطلبو، السيد الوزير، باش تسرع هاذ النصوص التنظيمية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التربية الوطنية، وموضوعه ملائمة التكوين المهني لمتطلبات سوق الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، عرف مناخ الأعمال في العشر سنوات الأخيرة تحولات عميقة، واللي عناوينها الكبرى بالطبع هي العولمة وهي الثورة الرقمية، وكذلك التحولات المناخية والأزمة العالمية اللي بالطبع أنها تضررت منها

المقاولات كثيرا، واللي أعطتنا بالطبع أفرزت لدينا بطالة كبيرة، نظرا لأن المتضرر الأول منها هو المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي كتمثل كما تعلمون 98% من النسيج المقاولاتي المغربي.

وكما تعلمون، السيد الوزير، أن التكوين المهني هو وسيلة للارتقاء الاجتماعي وهو كذلك وسيلة كذلك للرفع من الإنتاجية ومن تنافسية المقاولة، واللي كذلك أداة من الأدوات ديال التكيف كتعطيها مواكبة المقاولة من أجل التكيف مع المناخ الذي تتنامى فيه المقاولة من أجل تمنيعها حتى تتمكن من مواجهة هذه التحولات.

فالتكوين المهني، ولكن على أساس أنها تكون واحد الملاءمة ما بين التكوين وما بين سوق الشغل، فهاذ العنوان العريض ديال الملاءمة، ما هو محتواه؟ لأن الكل أصبح يتكلم عن الملاءمة، الملاءمة بالنسبة لنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب تبدأ أولا بإعمال (une régulation) تقنين فيما يخص حكامة المؤسسات والمتدخلين في القطاع، لأنه المتدخلين، كاين كوكبة من المتدخلين اللي هما فاعلين، اللي هما أولا خواص اللي تحت الوصاية ديال القطاع ديالكم، كذلك المؤسسات ديال التدبير المفوض اللي هي بشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، كذلك (Les OFC, les organes de formation et de consulting) المؤسسات ديال الاستشارة وديال التكوين، وكذلك الفاعلين العموميين اللي هما اكثار بزاف، كل قطاع تقريبا وزاري عندو مؤسسات تابعين له حتى أن هناك العشرات من المؤسسات، مما أنه ما كيخليناش أنه يكون واحد الانسجام في هذا القطاع، فكل وزارة تقنية تقريبا عندها مؤسسات تابعين لها، كذلك التربية الوطنية حتى هي عندها مؤسسات ديالها، الباكالوريا التقنية، إلى آخره، مؤسسات التعليم العالي (DUT[2])، الباكالوريا، إلى آخره.

يعني إشراك المهنيين وهاذ الشي كلو إلى جانب مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بالطبع اللي هو الفاعل الأساسي، واللي بالطبع أنه تحت إدارتكم أنه هاد من باب الإنصاف أنه أثمر مجهودات ونتائج إيجابية يشهد لها الجميع.

إذن إشراك المقاولة هو الترياق، هو هذيك الوصفة السحرية اللي غادي تعطينا نحلو جميع المشاكل ديالنا، عبر ماذا؟ عبر أولا تسيير المؤسسات، تسيير المؤسسات أشنو غادي تعطينا من خلال تسيير المؤسسات؟ غادي يعطينا أولا خارطة الطريق، ما يمكنش نتصورو، السيد الوزير، أنه غادي نديرو خارطة ديال الطريق، خارطة ديال التكوين اللي أشنو هي خارطة التكوين؟ هي أولا شحال الأعداد ديال ذيك السنة؟ وأشنو هما الاحتياجات ديالنا؟ وفين في أي مجال؟ إذن هذه مسألة ثانية من المسائل الأساسية.

شكرا.

[2] Diplôme Universitaire Technologique

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد العربي بنشيخ كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تطرق إليه السيد الرئيس فإنه سؤال عريض، تطرق لعدة مواضيع، تطابق التكوين مع فرص الشغل، الحكامة، حاجيات المقاولات، انخراط المقاولة في عملية التكوين.

فيما يخص مقاربة أو تطابق التكوين مع فرص التشغيل، كانت هناك مقاربة قبل سنة 2000، كما تعلمون أن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل يقوم مما يزيد على 90% التكوين المهني ببلادنا، وأن التسيير ديالو ثلاثي فهناك ممثلون عن الوزارات القطاعية، ممثلون عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وكذلك ممثلون عن النقابات، فهو التسيير ديالو ثلاثي، قبل سنة 2000 كانت مقاربة نظرا لعدم دراسة قطاعية تحدد ما هي حاجيات سوق الشغل، كان الاتصال مباشر مع الجمعيات المهنية والفيدراليات المهنية لتحديد هذه الحاجيات.

من بعد سنة 2000، خلال 17 سنة الفارطة مع انطلاق المشاريع المهيكلة للبلاد والتي تطلبت طاقات بشرية مؤهلة، قامت الوزارات القطاعية بدراسات لتحديد حاجيات كل قطاع، كما تعلمون تم دراسة مع وزارة الصناعة والتجارة لتحديد حاجيات هذه الوزارة مع التطور الذي عرفه هذا البرنامج، كذلك وزارة السياحة ووزارة التجهيز والنقل والسياحة لتحديد حاجيات كل قطاع، ومن بعد تحديد هاذ الحاجيات تم تطوير الطاقة الاستيعابية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث أصبح عدد المؤسسات 184 مؤسسة في سنة 2002، حاليا 356 مؤسسة على الصعيد الوطني، والطاقة الاستيعابية مرت من 54000 مقعد بيداغوجي إلى ما يزيد على 500 ألف مقعد بيداغوجي، حيث تضاعفت بعشر مرات، وذلك مرة ثانية تطابقا مع حاجيات سوق الشغل.

فهناك واحد المؤشر اللي كيبين على هاذ التطابق، وهو نسبة الاندماج في سوق الشغل، فحسب الدراسات الأخيرة اللي كيقوم بها مكاتب دراسات متخصصة خارجة عن الوزارة أو خارجة عن مكتب التكوين المهني، فنسبة الإدماج تفوق 75% هي ما بين 75% و100% حسب القطاعات.

بما أن السؤال عريض كما تدخل السيد المستشار، فأنا أقترح على السيد الرئيس، في إطار اللجنة مناقشة جميع النقط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

ننتقل للسؤال الثاني موضوعه وضعية الأساتذة المتدربين المرسبين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي وضعية الأساتذة المرسبين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني:

واحد التوضيح، السيدة المستشارة، الأساتذة الراسبون ماشي المرسبون.

كما تعلمون هاذ العملية تقوم بها لجنة مختصة مكونة من أساتذة باحثين ومفتشين تربويين وأساتذة ممارسين حسب الأسلاك، مشهود لهم بالكفاءة والخبرة العلمية والبيداغوجية ولا يمكن للوزارة ولأي كان أن يتدخل في اختصاصات هذه اللجنة.

فالراسبون الذي عددهم 150 من بين 9279 مرشح، أي بنسبة 1.6% تبقى ضئيلة مقارنة مع المباريات المماثلة، على سبيل المثال لا الحصر أن من بين 385 من الأساتذة المتدربون الذين تابعوا تكوينهم بالمراكز الجهوية والذين تقدموا لمباراة التوظيف دورة يونيو 2016 نجح منهم 365، أي أن نسبة الرسوب تجاوزت 5%، ما كانش فيها مشكل، ما قلناش بأن هاذ الناس راهم مرسبون أو راسبون، فهاذي مباراة جرت بطريقة معقولة، احترمت فيها المساطر وسهروا عليها أساتذة وكذلك ومؤطرون أكفاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

الكلمة لك السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الوزير،

شكرا على التوضيح رغم أنني لم أطرح سؤالا للبحث عن مصطلح أو أن أتباحث في هل هو راسب أم هو مرسب.

أنا أقول راسب لأنه لم ينجح، ولكن هذا الذي لا ينجح ويطالب بالكشف عن نقطه ولا تستجيب له الإدارة، ويقول له الأستاذ الباحث والمفتش والمكون، بأن هنا لم تكن راسبا لدينا في المقررات التي رفعنا إلى الوزارة.

إذن هنا يقولون بأننا مرسبين، إذن كان من حقهم حينما وضعوا طلبا للحصول على نقط في إطار الشفافية في العالم أن يصلوا إلى هذه الكشوفات، هاذي واحد.

ليس من حق وزارة التربية الوطنية أن لا تستجيب لهذا المطلب، لأنه دستوري ولأنه في إطار الديمقراطية.

ثانيا، هو تمرين ديمقراطي في حد ذاته، ثانيا، 150 رَسبوا أو رُسبوا، ولكن كاين حوامل اللواتي قلنا لهم في لجنة التتبع والتي أنا فرد منها، بأنه ما دوزوش الامتحانات وحطوا الشواهد وغادي ندوزو لكم الامتحان من بعد، إيوا دوزوا لهم الامتحان، ما دوزتوش لهم الامتحان.

نفاجأ اليوم وتتقولوا لنا هاذ الناس حتى قبل ما نفاجأ اللي سقط في (CPR[3]) اللي سقط في (L'école régionale) اللي سقط في (l'ENS[4]) كلو تعاود الامتحان من بعد، والناس تيعرفوا هاذ الشي مرة ومرتين، هاذ الناس سقطوا، رسبوا، رسبوا ليس مهما، ولكن نفتح المباراة من جديد لهؤلاء.

لا أن نقول لهم صافي دوزتو سقطتو الله يعاونكم، لجنة التتبع تهزات امشات، السيد والي الرباط آنذاك مشكورا أبلى البلاء الحسن في هذا الملف، ولكن امشى، الوالي ديال الرباط ما ابقينا نجبرو مع من؟ فين لجنة التتبع؟ أين هو مدير ذاك الامتحانات اللي كان تيجي عندنا ويهضر معنا؟ أين هي وزارة التربية الوطنية؟

لا أحد وأن بما أن كنتو بزاف، 10000 كنا تنستاجبولكم، ولكن ملي وليتو 150 يمكن لنا نقفزو عليكم، هذا هو اللي خطير، أشنو تيكون؟ فقد الثقة الحوارية داخل المجتمع.

السيد الوزير،

إنكم تضربون الوسائط الاجتماعية، إنكم تخيبون الآمال في آليات الحوار ولا تعطون للحوار مصداقية، أنا لا أفهم ماذا تريدون بنا نحن كممثلين لهذه الفئات؟ ملي تنقولو كلمة وما تنديروهاش، تكون عندنا

[3] Centre Pédagogique Régional

[4] Ecole Normale Supérieure

محاضر وما تنحترموهاش، يكون كل شي وما نديروهش، ونخليو واحد 150 زائد الحوامل اللواتي أدلين بالشواهد الطبية باتفاق مع اللجنة، انت واحد سير.. سيروا للتعاقد، مزيان، ابغيتو نمشيو للتعاقد، اجتمعوا بهم وقولوا لهم سيروا للتعاقد، ماشي حتى يدوز التعاقد.

الشفافية، وطننا يحتاج إلى الشفافية، إلى الديمقراطية، نحن مع الاستقرار، نحن مع.. ما ينجحش كاع أستاذ إلى ما كانش عندو المعدل، مع الاستحقاق، مع الجدارة، ولكن ملي كتدخلني أنا نتدرب وأنا عندي 3 في الفرنسية، وخا تكوني حتى 10 سنين يلاه نجيب 7، يلاه نجيب 8، نجيب 9.

إذن الله يخليكم يجب إعادة فتح هذا الملف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني:

السيد الرئيس،

إن نصف الجواب اعطاتو السيدة المستشارة، فكانت هناك فرصة لهؤلاء الأشخاص، تمت مباراة لانتقاء 24000 أستاذ، لماذا لم يتقدموا؟ اعلاش ما ابغيناش نقولوها لهم؟ هاذي كانت على الصعيد الوطني.

في بلادنا، الحمد لله، كاين مؤسسات يجب احترامها ضروري، فقلت لك أنا الفريق الذي سهر على هاذ العملية فهما مشهود لهم بالنزاهة ديالهم، بالكفاءة ديالهم، وما كاينش شي واحد سواء من الوزارة أو خارج الوزارة يتدخل في القرار اللي اخذاتو هاذ اللجنة، فالباب مفتوح أمام هاذ الناس اعلاش ما تقدموش للمباراة؟ وما يمكنش كل مباراة واحد رسب فيها هاذوك الراسبين غادي نخلقو لهم ثاني مباراة جديدة، هاذي غير منطقية.

وإلى كانوا هاذ الناس، أنا غادي نقول لك، كاين فرص أخرى ما كاينش غير القطاع العام، كاين القطاع الخاص اللي دابا تتعرفوه في التربية الوطنية في المدارس اللي كتخلق ولا الموجودة عندهم خصاص وهما في حاجة لهذاك، يمكن لهم يتقدموا إلى كانت عندهم كفاءة، راه غادي ياخذهم هاذ القطاع، أنا تنقول لك رأيي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الثالث موضوعه ظروف الدخول المدرسي 2017-2018، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

اتخذت وزارة التربية الوطنية مجموعة من التدابير الإعدادية للدخول الموسم الدراسي الجديد 2017-2018.

نسائلكم عن المعطيات وهاذ التدابير التي اتخذتموها لبلوغ دخول مدرسي جديد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

أود في البداية الإشارة أن لجنة التعليم والثقافة والاتصال بالمجلس الموقر ستخصص في وقت لاحق إن شاء الله جلسة لمناقشة كافة التدابير والاستعدادات اللازمة للدخول المدرسي وكذلك مؤسسات التكوين المهني وبالجامعات.

وبما أن الحيز الزمني المخصص لهذا الجواب لا يسمح بتقديم كل المعطيات المتعلقة بهذا الموضوع، سوف أتطرق إلى جانب من هذه الإجراءات.

فقد اتخذت الوزارة عدة تدابير أخص منها، إبتداء من التسجيل بالنسبة للتلميذات والتلاميذ الجدد، حيث تم الانتهاء من تسجيل هؤلاء التلاميذ قبل 15 يونيو، وهاذي سابقة.

خلق مؤسسات جديدة، 55 مؤسسة من بينها 26 مؤسسة بالعالم القروي، وكذلك خلق 10 داخليات.

كما في علمكم تم توظيف 24000 من الأساتذة بموجب عقود من طرف الأكاديميات الجهوية، العناية بالفضاء وتحسين ظروف استقبال التلاميذ، فهناك عملية على الصعيد الوطني بجميع المؤسسات تخص جميع الجوانب.

كذلك، إعادة ضبط والانضباط داخل المنظومة التربوية، ومن

التدابير التي اتخذت وهي كذلك مهمة واللي غادي تلعب واحد الدور كبير وهو اللا مركزية، ابتداء من توظيف 24000 أستاذ من طرف الأكاديميات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم أحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد الوزير،

انطلاق الموسم الدراسي بشكل محكم لا ينبني فقط على المقتضيات والشروط التي قمتم بعرضها وتوضيحها، لابد من القول بأن نجاح المخططات وبلوغ الأهداف وتحقيق الأفضل ينبني على الاعتناء بالمورد البشري، إطارا تربويا وإداريا.

في هذا الإطار، السيد الوزير، وزارتكم سعت وحرصت على دخول مدرسي في الأسبوع الثاني من شهر شتنبر، وقامت بمجموعة من الإجراءات وأصدرت مجموعة من المذكرات، من بينها السعي إلى تخفيض عدد التلاميذ داخل الأقسام، هذا شيء مهم.

ولكن، السيد الوزير، هاذ الأمر هذا يتعارض مع السعي الذي قامت به الوزارة والحكومة إلى توفير مناصب شغل واسعة لتقليص العجز في العرض التربوي الموجود، لأن 24000 متعاقد هي لسد الخصاص الموجود، ولكن حين نقوم بعملية تقليص عدد التلاميذ في هذه الأقسام لاشك أننا نحدث أقسام جديدة وهذا يتطلب موارد بشرية جديدة.

بطبيعة الحال، اليوم بلغني من خلال الصحافة ومن خلال الإخوة في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم أنه في الحوار مع السيد الوزير تحدث على العمل من الساعة 12 إلى الساعة 2 زوالا في إطار المؤسسات التعليمية، هاذي عملية انتقال من توقيت موجود اليوم إلى توقيت مستمر، التوقيت المستمر في الإدارات العمومية استمر النقاش فيه والحوار لمدة زمنية طويلة، لا يمكن أن ننتقل إلى هاذ الوضعية هاذي في رمشة عين أو بين عشية وضحاها، ونخلقوا اللاستقرار داخل القطاع التربوي.

الحركة الانتقالية اليوم، السيد الوزير، أفرزت مشاكل وأفرزت اللاستقرار والاحتجاجات موجودة على مستوى الأكاديميات وعلى المستوى الوطني.

إشكالية التعيين بالنسبة للأسلاك الإدارية هاذو قاموا والوزارة خلقت هاذ المسلك هذا، ولكن هاذ الناس هاذو جيتو وأعطيتوهم طريقة ديال التعيين ما فيهاش وضوح، ما فيهاش خريطة ديال المناصب الشاغرة التي يمكن أن يعينوا فيها، فضلا على كون واحد العدد من المدراء الذين تخرجوا في إطار هذا التدريب هذا، لا يتلقون تعويضات كما يتلقاها الذين كلفوا بهذه المهام في إطار الإسناد، وهذه الدوافع مؤثرة بطبيعة الحال على المردودية.

عندنا مشكل حاملي الشواهد وهو موجود في جميع القطاعات، ولكن لابد من فتح حوار، اليوم يحتجون وهذا يؤثر على الاستقرار النفسي والأداء التربوي لهذه الفئات، اليوم سجلت أنا اليوم باستقبال الناس عندهم مشكل ديال الترقية بالشهادة، تم إدراجهم وقبولهم في إطار الامتحانات ولكنهم لم تسوى وضعيتهم رغم الإعلان بالنجاح ديالهم.

السيد الوزير، هاذ المقاربة هاذي لابد أن يعاد فيها النظر، لا يمكن نسخ..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب، شكرا، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتكوين المهني:

بعض التوضيحات لأن مرة ثانية سؤال عريض وخاص لجنة اللي يمكن لنا نناقشو فيها جميع الجواب، لأن التدابير اللي اتخذتها الوزارة تدابير مهمة، ولي اليقين بأنها غادي تخلق واحد القفزة نوعية بالنسبة للتعليم ديالنا في بلادنا إن شاء الله.

في ما يخص الاكتظاظ، راه هناك دراسات اللي قمنا بها حسب الفضاءات الموجودة، طبعا حسب الموارد البشرية الموجودة، على سبيل المثال توظيف أو انتقاء 24000 أستاذ ستمكن من تحديد الطاقة بكل قسم، 44 تلميذ بالقسم المستقل، هذا أعلى تقدير، ولكن إلى شفنا الحالة الراهنة واللي كانت، راه كانوا بعض الأقسام اللي كيوصلوا حتى ل70 و60، هاذ المسألة ما غاديش تبقى إن شاء الله من الدخول المدرسي المقبل.

أما بالنسبة للأقسام اللي فيهم مستويين فأقل من 30.

أما في ما يخص الحركة الانتقالية، خلينا نكون صراحة كواقعيين مع واحد المسألة اللي وقعت، وهاذي سابقة، الحركة الانتقالية كانت كتهم ما بين 7 ألف و8 ألف أستاذ سنويا، حاليا استفد منها 30 ألف، ونعطيكم بعض المؤشرات..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، أشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى قطاع التجهيز والنقل، والسؤال الأول موجه للسيد

الوزير، وموضوعه تعهدات الوزارة المتعلقة بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

على الرغم من كل الاعتمادات المرصودة لصيانة الطرق القروية، إلا أنها لا ترتقي لانتظارات ساكنة العالم القروي ولا تستجيب لطموحاتهم، وهو ما ينعكس سلبا على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالنظر لأهمية الطرق القروية في فك العزلة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول حصيلة البرامج الوطنية حول الطرق القروية وما أدراك من مشاكل الطرق القروية والأكثرية في فصل الشتاء؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

السيد الرئيس.

السيد المستشار،

تعلم على أنه البرامج ديال الطرق القروية، البرنامج الأول اللي بدا في 1995 والبرنامج الثاني اللي انطلق من بعد 2005، واللي المرحلة الأولى كانت في 95-2005: 11 ألف كيلومتر، وصلنا لمستوى ديال 54% ديال نسبة الولوج في 2005.

لكن من 2005 لليوم، انتقلنا من نسبة ديال الولوج ديال 54% للآن راه احنا 79.3%، بمعنى ربحنا 25 نقطة بين 2005 و2016، 15560 كيلومتر التي كانت مبرمجة اللي خدام فيها 86%، 13400 كيلومتر اللي خدام، واللي خدمات ولا في طور الإنجاز 97% من ذاك 15500 كيلومتر، بقات 663 كيلومتر هي اللي بقات، واللي فيها إشكال من 15000 واللي فيها إشكالات ديال المساهمات ومشاركات ديال الجماعات المحلية، تقريبا واحد 550 مليون.

احنا اليوم في إطار البرنامج الوطني ديال تفريق وتقليص الفوارق الاجتماعية والقروية والجبلية، يمكن ندخلو هاذ 550 كيلومتر باش نكونو في نسب اللي 25 نقطة خلال 10 سنوات، اليوم كاين أقاليم اللي تتوصل ابحال مكناس والدار البيضاء اللي تتوصل النسب ديال 93%، وكاين أقاليم بحال وزان والخميسات اللي ابقى فيها النسب ضعيفة، لكن درنا فيهم واحد 20 نقطة خلال هاذ العشر سنوات.

إذن، هذه هي الإنجازات السيد المستشار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

السيد الوزير،

من باب الصدف هاذ السؤال تنعاودو نطرحوه بعد سنة لما كنت في الحكومة السابقة، احنا تنعاودو نجيو تنعاودو نطرحولك نفس السؤال.

السيد الوزير،

إلى كان تغيير على مستوى المسالك الطرقية بالعالم القروي لاش غادي نجيو وغادي نطرحو نفس السؤال؟

السيد الوزير،

ابغيناك تهضر مع المواطنين بصراحة، الحكومة راه عجزت على توسيع الشبكة الطرقية بالعالم القروي، السيد الوزير أعطيتنا واحد الرقم ديال 663 كيلومتر، 663 كيلومتر نقدر نقول لك هذا خصاص أكثر من هاذ الخصاص عندنا غير في جهة بني ملال خنيفرة، وديما تنطرح لك السؤال باعتباري ولد المنطقة وولد الجهة، تنعطيك سؤال دائما على إقليم أزيلال.

السيد الوزير،

راه إقليم أزيلال راه 44 جماعة، أكبر إقليم في المغرب بعد تارودانت، 44 جماعة قروية كلهم، السيد الوزير، معزولين، جماعات قروية في الجبل معزولة، لا مسالك طرقية في المستوى، كل شي متهالكة وشبه منعدمة، وكاين ناس تنتظر فتح مسالك أخرى.

البرامج اللي جيتو بها، السيد الوزير، ذات تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، هذا تيبقى برنامج على الورق خاص هاذ البرنامج يخرج يخدم السيد الوزير، خاصك تجي تنتقل عندنا للأقاليم وتشوف السيد الوزير، راه نفس السؤال طرحناه على السي الرباح لما كان وزير

ديال التجهيز في الولاية السابقة.

السادة الوزراء المحترمون،

راه خاصكم تجيو تنتقلوا عندنا للأقاليم ديالنا وتشوفوا المعاناة ديال المواطنين، راه ما نكونوش احنايا فهاذ الغرفة الموقرة وهاذ الغرفة المحترمة تناقشوا مشاكل، وتتعطيونا أرقام غير على الأوراق، خاصكم تجيوا عندنا وديروا معنا اجتماعات وديروا معنا لقاءات تواصلية، راه كان لقاء تواصلي بجهة بني ملال خنيفرة كان وفد وزاري محترم، والكل استحسن الزيارة اللي دارتها الحكومة لهاذ الجهة.

والكل كان جميع التدخلات، السيد الوزير، تتصب في المحور الرئيسي هو فك العزلة على المواطنين، المحور الرئيسي هو التجهيز، المحور الرئيسي هو فتح المسالك القروية، المحور الرئيسي هو نفتحوا على الناس هاذ الشي هذا، باش أنهم يتمكنوا أنهم يحسنوا المستوى المعيشي ديالهم، يحسنوا الولوج للخدمات الصحية.

راه ما يمكنش، السيد الوزير، دابا احنا ما عندناش الطريق وتنعاتبو وزير الصحة ما يمكنش، راه أنتما المحور الأساسي فهاذ الحكومة، وزارة التجهيز هي الوزارة اللي تتدي الميزانية الكبيرة في الحكومة.

السيد الوزير، الله يخليك خاصكم تجيوا تنتقلوا لعندنا، بارك من الرباط، اجيوا عندنا لإقليم أزيلال وشوفوا معنا المشاكل اللي تنعانيوا منهم، راه 1700 مسيرة، الله يخليك السيد الوزير جيوا عندنا وتصنتوا للمواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أرجوك انتهى الوقت، الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو أكيد أنه الصياح هو آلية ديال من لا حجة له، أنا لن أصيح، أنا تنهضر على ما هو منجز في إطار السؤال ديال ماذا أنجز في برنامج العالم القروي، فاحنا اللي التزمنا به في أزيلال 562 كيلومتر، تم الإنجاز ديال 562 كيلومتر بالتمام والكمال كلها تلونسات، عندي هنا (صفر) اللي هو تتسالو (الوزارة).

أما الخصاص اللي كاين في المغرب كلو ماشي هو هذا البرنامج اللي غادي نجاوب، الخصاص راه كاين وراه ذيك 79.3% بمعنى راه بقى 21.7 ديال الخصاص في المغرب، احنا ما قلناش جنة، قلنا البرنامج اللي خاصها تحاسب عليه الحكومة واللي هو مبرمج نحن ملتزمون به ونطبقه، أزيلال راه زرناها، زارها الوزير وإن شاء الله غادي نزوروها حتى احنا باش غادي نزيدو نشوفو أشنو فيها.

أفضل الأقاليم من حيث الإنجاز ديال البرامج، إلى هضرت لي على ما يجب أن يفعل..

السيد الرئيس، من فضلك...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار أرجوك، لا ماشي من حقك السيد المستشار، أرجوك، لا السيد المستشار، السيد المستشار راه ما عندكش الحق تدخل السيد المستشار.

أرجوك السيد المستشار، السيد المستشار، هاذ الشي ما مسجلش، لا، لا غير اسمح لي، السيد المستشار غير اسمح، السيد المستشار.

كاين هناك الله يخليك، السيد المستشار ما تخلينش نطبق النظام الداخلي، ما عندكش الحق تتدخل، تم استهلاك جميع الوقت، السيد المستشار، عندنا غير اسمح لي السيد المستشار، اسمح لي.

راه حتى واحد ما كيتصنت لك حتى واحد السيد المستشار، غادي نطبق عليك النظام الداخلي السيد المستشار، وغادي تضطر تغادر القاعة، ما عندكش الحق تدخل، عندك ثلاث دقائق اللي كيسمح بها القانون والنظام الداخلي تم الاستهلاك ديالها، كان من الممكن تقول هاذ الشي كامل، وحتى واحد ما قاطعك، السيد كاتب الدولة كيجاوبك على السؤال، ولكن ما عندناش الحق نقاطعوه، ما يمكنش ولكن كاين توازن، واسمح لي.

الله يخليك السيد المستشار، الله يكثر خيرك، أرجوك، عندنا نظام داخلي كينظمنا كاملين، لا مستشارين ولا كحكومة، أرجوك.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة ومعذرة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو أكيد أنه الصياح هو آلية ديال من لا حجة له، أنا لن أصيح، أنا تنهضر على ما هو منجز في إطار السؤال ديال ماذا أنجز في برنامج العالم القروي، فاحنا اللي التزمنا به في أزيلال 562 كيلومتر، تم الإنجاز ديال 562 كيلومتر بالتمام والكمال كلها تلونسات، عندي هنا (صفر) اللي هو تتسالو (الوزارة).

أما الخصاص اللي كاين في المغرب كلو ماشي هو هذا البرنامج اللي غادي نجاوب، الخصاص راه كاين وراه ذيك 79.3% بمعنى راه بقى 21.7 ديال الخصاص في المغرب، احنا ما قلناش جنة، قلنا البرنامج اللي خاصها تحاسب عليه الحكومة واللي هو مبرمج نحن ملتزمون به ونطبقه، أزيلال راه زرناها، زارها الوزير وإن شاء الله غادي نزوروها حتى احنا باش غادي نزيدو نشوفو أشنو فيها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت، وتم احتساب الوقت اللي كان ضايع، السيد كاتب الدولة.

السؤال الثاني موضوعه تسعيرة الطرق السيارة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السي أحمد.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي، إخواني الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

تعرف تسعيرة الطرق السيارة تفاوتات كبيرة، ويتجلى ذلك بين الجهات والأقاليم المرتبطة بين شبكة الطرق السيارة.

فتسعيرة الطريق السيار الرابطة بين برشيد وبني ملال تعتبر جد مرتفعة بالمقارنة مع المسافات بالجهات الأخرى، مما يضطر معه المسافرين إلى تفضيل الطريق الوطنية والتي تعرف اكتظاظا وازدحاما كبيرا، الشيء الذي يؤدي إلى حوادث مميتة.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي المعايير المعتمدة في تحديد تسعيرة الطرق السيارة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تعرف بالفعل أنه الطرق السيارة هي من الوسائل التجهيزية الضرورية للتنمية في البلاد، سواء كانت اقتصادية أو أيضا اجتماعية، وأنه الطرق السيارة الحمد لله اليوم ديالنا استطعت أنها تمر من مرحلة ديال البدايات ديال التجهيز الرئيسي، الأساسي ديال البنيات التحتية ملي كنا في 400-500 كيلومتر انتقلنا إلى مرحلة ثانية بين 500 و1500 اللي كانت المرحلة ديال البحث عن الذات ومحاولة الانتشار في الجهات، حتى أصبحت جل الجهات المغربية اليوم فيها (l'autoroute).

اليوم كاين عدة مواضيع اللي ما مرتبطاش فقط بالجانب التجاري، الاقتصادي ديال الطرق السيارة، وإنما مرتبطة ضرورة بما هو صيانة، وما هو استثمار في المستقبل، وهاذ الصيانة والاستثمار للعلم ديالك السيد المستشار، واحد الكيلومتر ديال الصيانة يتطلب منا تقريبا مليون درهم غير واحد كيلومتر، وخاص كل 10 ديال السنوات ذاك الكيلومتر اللي تمت الصيانة ديالو في المعدل عاود خاصو يتصان من جديد.

وبالتالي اليوم كاين دراسات تقنية في كل فتح ديال واحد المقطع ديال الطرق السيارة، على أساس هاذ الدراسة التقنية تتشوف ما هو إيجابي من حيث ربح الوقت أيضا ومن حيث الربح ديال الاستهلاك ديال العربات إلى آخره، وتتكون الأسعار.

اللي نقدر نقول لك هو أنها كانت أسعار اللي حددت منذ البداية، هاذيك اللي اليوم تتبان شوية ناقصة بالنسبة لبعد 20 سنة نفس الأسعار ماشي هي، وبالتالي اليوم نحن في إطار التحيين تنبحثوا على صيغة للأسعار اللي تكون مواكبة، ربما الأسعار الليلية، ربما الأسعار ديال النهار، وبالتالي راه المنظومة ككل في إطار عقد البرنامج المقبل اللي إن شاء الله راهم تيوجدوه مع (l'autoroute du Maroc) غادي يكون إعادة النظر في الطريقة ديال الاحتساب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد كاتب الدولة.

فعلا احنا استبشرنا خيرا في الجهة ديالنا على هاذ المشروع المهم، والمشروع فعلا فيه المواصفات العالية والمواصفات مهمة فهاذ المشروع هذا اللي فعلا أننا كنا في الانتظار ديالو.

ولكن بكل صراحة للمرة الثالثة تنطرحو هاذ السؤال هذا، اللي فعلا أنه تيقطع هاذ الطريق تيلاحظ واحد الغياب كبير وواحد الحركية اللي بعض المرات تتكون منعدمة، الشيء اللي تيأثر لا على السلبية ديال المسافرين، اللي فعلا تنلقاو بأن الطريق الوطنية فيها واحد الاكتظاظ كبير اللي فعلا أنه يعيق بعض الأحيان حتى الطريقة ديال الولوج لهاذيك الطريق الوطنية، وفي نفس الوقت تنلقاو الطريق (l'autoroute) تنلقاوها فارغة خصوصا في الأوقات ديال الليل.

واش ما تتشوفوش، السيد كاتب الدولة، بأن حان الوقت باش تكون فعلا أنه واحد التحليل منطقي وجوهري وربما لاحظتو بأن كاين واحد المسألة ديال المراجعة أو الدراسة ديال هذه العملية ديال مثلا كيفاش أننا نخليو أن أكبر عدد ديال المسافرين يولجوا لهاذ الطريق.

السي الرباح مشكور واعدنا ونتمناو على الله أنه السي الرباح بكل صراحة تنعرفو عندو الكلمة وانتما غادي تكون عندكم الاستمرارية على أساس أننا كيفاش نحاولو ما أمكن نسرعو بهذه الإجراءات هذه باش يمكن نقصوا من حوادث السير اللي فعلا ربما درتو واحد التحليل ودرت واحد الإحصاء غادي تلقاو بأن عدد الضحايا اللي تيوقعو في الطريق الوطنية، كيتزادو نهار على نهار.

وفي نفس الوقت أن تنقول بأن هاذ المواطنين ديال هذه الجهة خاصهم فعلا واحد الالتفاتة على أساس أنهم يستفدوا من هذا المرفق اللي مهم، وأنا ما تنكرش بأن تدارت إجراءات كبيرة على المستوى الوطني واحنا ما يمكنش نقولوا بأن احنا تنرجعو اللور، بالعكس احنا تنزيدو للقدام في هذا الميدان هذا، وابغينا أننا نشجعو المواطنين أنهم فعلا يحاولوا يحسوا بأن هاذ المرفق راه ديالهم، ولكن فاش تنديرو واحد العملية حسابية تنلقاو بأن تقريبا تصور معي من بني ملال حتى للدار البيضاء تقريبا أزيد من 160 درهم فيها عملية سير وجولان.

إذن بالنسبة لنا هذا رقم اللي فعلا خاصو يتراجع في أقرب وقت، وفي نفس الوقت كاينة ملاحظة أخرى هو أن حتى الطريق من الجديدة لأسفي عندها نفس العملية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد كاتب الدولة إذا رغبتم في ذلك من أجل الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

دابا مسألة الأسعار، السيد المستشار، هي خاصنا نشوفوها في الإجمال ديالها، ونكون معك واضح.

اليوم إلى جينا نديرو الحساب ديال واحد اللي غادي يشد (l'autoroute) من فاس لوجدة تيقولوا (غالية) وواحد غادي يمشي في (nationale) الربح ديال شاحنة، ديال شاحنة اللي عندها.. 100 درهم اللي تتربح إلى مشات في (l'autoroute) رغم الأداء، لأنه تتزيد في (kilométrage)، وتتزيد في الاستهلاك بمعنى إلى غادي نجي نديرو الحساب راه تمشي في (l'autoroute) بهاذ السعر (اللي يقال على أنه..)، هو أفضل من أنه يمشي الواحد. إذن فالمسألة ديال الربح، راه الربح كاين في المشي وفي (L'autoroute).

احنا مستعدين على أننا بالفعل إعادة المنظومة ديال الأسعار، اللي فالعلم ديال السيد المستشار وأكيد راه أنت عارف هاذ الشي الفارق سنتيم على كيلومتر في (réseau) كله ما كاينش شي فارق كبير، كنبقاو في واحد (la marge) ديال (plus ou moins) 10%، بمعنى ما كاينش شي فارق، غير هاذي فيها (kilométrage) بزاف وهاذي أقل، احنا اليوم مستعدين على أنه في إطار إعادة النظر في المنظومة باش نعطيوها فاعلية أكثر من خلال عقد البرنامج اللي هو ملتزم به (Autoroutes du Maroc) مستعد نشوفو ونعاودو النظر فهاذ الطريقة ديال الأسعار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، وأشكركم السيد كاتب الدولة على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى قطاع الصحة، والسؤال التالي موجه للسيد وزير الصحة، وموضوعه واقع المنظومة الصحية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعاني المنظومة الصحية ببلادنا من عدة اختلالات بنيوية، ونخص بالذكر هذا الخصاص على مستوى الموارد البشرية والتجهيزات، مما انعكس سلبا على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

بناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة للنهوض بهذا القطاع الصحي ببلادنا؟

ثانيا، ما هي إستراتجيتكم لمعالجة إشكالية النقص في الموارد البشرية والتجهيزات التي تعاني منها المستشفيات العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أولا نشكركم على السؤال ديالكم، اللي بكل صراحة وبكل تواضع ما يمكنش نجاوب عليه في ثلاث دقائق، لأن كتسائلني على إستراتجية ديال الوزارة للنهوض بقطاع الصحة ككل فيما يخص البنيات التحتية، فيما يخص الموارد البشرية، فيما يخص التجهيزات البيوطبية.

اللي يمكن لي نقول لك بعجالة، على أن هاذ الخمس سنين الجاية إن شاء الله، الأربع سنين مشينا في الاتجاه ديال أربعة د المحاور متكاملة ومندمجة:

أولا، توطيد الاستراتجيات اللي كانت قبل اللي تبدات ودعم البرامج الصحية اللي كانت بدات قبل، ملي كنقول بدات ماشي بدات مع هاذ الحكومة ولا الحكومة السابقة، يعني جميع الحكومات منذ عقود وعقود وعقود وهي كتعمل مجهود فهاذ الشي، كاين كل واحد مشى في اتجاه اللقاحات، واحد مشى، كل واحد جاب حاجة مهمة للبلاد.

النقطة الثانية، هي تكريس التوجه الخدماتي للقطاع وجعل المواطن المغربي في صلب المنظومة الصحية، اللي كنقولوا بهاذ الشي أشنو معنى بهاذ الشي؟ أنه المواطن رغم هذه الاستراتجيات ما كيحسش بها، فقلنا أنه هاذ الولاية هاذي إن شاء الله أنه غادي نحاولو نقربو الخدمات للمواطن، أنه يقربوا ويستفد منها، ولهذا خذينا ذاك مليار درهم زيادة على باش نشريو السكانيرات في المستشفيات الإقليمية، التشخيص بالرنين المغناطيسي يعني (l'IRM) في المستشفيات الجهوية، إلى آخره.

النقطة الثالثة هي نحاولو نتجاوزو الإكراهات شح الكم والكيف ديال الموارد البشرية، والتحفيز ديالها والجواب على المشاكل اللي كتعيشها.

وأخيرا يعني تجويد الحكامة ديال القطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم، السيد الوزير، على المجهودات الجبارة التي كتقوموا بها على الصعيد الوطني هاذ الشي كنعرفوه، واحنا مفروغ منو.

لكن السيد الوزير، راه هناك نقص حاد في الموارد البشرية وفي التجهيزات، راه كل شي معترف بهاذ المسائل.

السيد الوزير، نقول لك غير على أسفي، راه كاين الطبيب، حتى هاذ الناس، هاذ الأطباء حتى هما، السيد الوزير، حتى هما بشر بحالنا، راه كاين اللي كيبقى في البلوك 16 ساعة، كيفاش غادي يعطي هاذ الطبيب، كذلك الممرضين خاصو يخلص الممرض باش يبقي معه، راه هاذ الشي راه احنا كنلاحظوه يوميا، أسيدي.

فيما يخص المواعيد، راه درتو واحد الرقم ديال المواعيد، السيد الوزير، راه عيط له دبا يعطيك الموعد على سنة ولا ستة أشهر على الأقل، راه ما كاينش شي اختصاصات اللي ما فيها ستة أشهر وسبعة أشهر.

احنا اللي كنطلبو منكم، السيد الوزير، راه لا يعقل بأن 6% ولا 6.9% ديال الميزانية العامة ديال الدولة هي اللي غتسير لنا هاذ القطاع المهم اللي هو خاصو فعلا، ونكونوا راه كما التكوين، نكونو الأطر.

السيد الوزير، الفحوصات هاذ الشي راه دوينا معك عليه في اللجنة، راه هاذي سنة تقريبا ولا سنة وشي حاجة الفحوصات ديال الحوامل راه ما كايناش عندنا، هاذ المرأة ما عرفانش الجنين ديالها واش في القبلة ولا في البحر، هاذ الناس إذا ما مشاوش للخواص راه ما يمكنش يتبع، هاذ الشي كله كاين فيه واحد المسائل اللي هي، الله يجازيكم بخير احنا تنعرفوا المجهودات الجبارة، الأطباء ديال التخدير راه هما قلال، راه ما كاينينش منعدمين، و49000 طبيب على كل 100000 نسمة، راه تتجي شوية ثقيلة.

وكذلك احنا المغرب ديالنا غادي في واحد النمو وصلنا ل 40000 نسمة ويلاه عندنا 9000 ولا 6000 طبيب و9000 ديال الممرضين في كل شي، لهذا يمكن كاين خصاص كثير.

كذلك، السيد الوزير، 200 طبيب اللي امشات لمختلف الاختصاصات، قدموا استقالاتهم غير في الرباط بوحدو مشات 90 طبيب، واش مشاو للقطاع الخاص، واش هاذ القطاع العام ما عندوش حقه في التطبيب، هاذ الناس اللي ما عندهمش باش يمشيو للمصحات الخاصة واش ما عندهمش باش يمشيو.

ولهذا، السيد الوزير، احنا تنعرفوا المجهودات الجبارة اللي تتقوموا بها، ولكن خاص حتى الميزانية، يعطيوكم الميزانية باش تخدموا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا رغبتم في ذلك، نشكركم السيد الوزير على المساهمة ديالكم.

وننتقل إلى قطاع الطاقة، والسؤال الأول موجه للسيد الوزير، وزير قطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه ضعف المخزون الاحتياطي الخاص بالمنتوجات البترولية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي الأستاذة رجاء.

المستشارة السيدة رجاء كساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم حول ضعف المخزون الاحتياطي للمنتوجات البترولية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد عزيزرباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيد الرئيس، أشكر الفريق المحترم على طرحه السؤال والسؤال مهم ومهم ومهم جدا.

لذلك، أشكركم على طرحه ونتمنى أنها تجي مناسبة باش نتكلمو على السياسة الطاقية لبلادنا بصفة عامة.

القانون كيحدد مع الموزعين يكون واحد 60 يوم، طبعا لكن القدرات ديال التخزين اللي عندنا، قدرات الشركات كاملة اللي تتوصل لمليون و300 متر مكعب، يعني أنه تيعطينا فقط 47 يوم، ولكن عمليا في سنة 2016 و2017 وخاصة بعدما وقع الإشكال ديال "لاسامير" أنه ابدينا تنتكلمو على 30 و24 يوم، 15 يوم، حسب الأنواع ديال المحروقات اللي احنا كنحتاجوها.

لذلك، اعتبرنا بأنه في الحكومة الحالية أهم تحدي غادي يواجهنا في الطاقة بصفة عامة في مجالات أخرى ديال الطاقة، بما فيها الكهربة وهو الموضوع ديال التخزين، هذا موضوع مهم جدا، لأنه الاستهلاك غادي وكيتزاد تقريبا في المحروقات بـ 3%، الكهربة ما بين 4، 6% هذه السنة غادي نوصلوا ل 7%، بمعنى وغادي نضاعفوا 3 المرات القدرات الاستيعابية ديالنا في المجال ديال الكهربة، بمعنى الحاجيات غادي تكون، لأن البلاد ماشية في الاتجاه ديال التصنيع، الاقتصاد كيطور، المواطن أيضا عندو حاجيات جديدة بالإضافة إلى الحاجيات الأساسية.

لذلك يمكن لي نقول لكم اليوم كاين من 2017 فالقطاع الخاص يستثمر 2 مليار ديال الدرهم في التخزين، اللي غادي تشكل 50% من الحجم، بمعنى غادي نزيدو واحد 17 يوم في القدرات ديالنا ديال التخزين، فضلا على أننا جمعنا تقريبا واحد 4 دالمليار ديال الدرهم من هامش الاحتياط اللي كانوا كيعطيوها الموزعين راها موجودة باش غادي نشوفو في أي استثمار غنوجهوها فالموضوع ديال اللوجيستيك ديال الطاقة، باش نضمنو إن شاء الله البلاد ديالنا تكون مرتاحة في هذا الجانب وما يكونش أي انقطاع فهذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم أحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

فعلا هناك نقص في المخزون وهاذي بشهادتكم وبشهادة المجلس الأعلى للحسابات، بل كاينة كتوصل النقص حتى لأسبوع، أقل من أسبوع في بعض المواد، مثلا الفيول اللي كيضطرو معه بعض الصناعات وخاصة المحمدية لاستعمال الشاربون، وهاذ الشي كيأثر على البيئة والمحيط ديال ساكنة المحمدية.

واحنا كنتقصاو فهاذ الموضوع عرفنا على أنه هاذ التخزين، كاينة تأمين اللي تيستافدوا منو الموزعين، بغينا نسولكم واش حقيقة كاينة تأمين تيستافدوا منو الموزعين بدون أنه ما يحترموا القانون ديال التخزين؟

السؤال الثاني، بصفتكم وزير للوزارة الوصية على القطاع، في دفاتر التحملات بالنسبة لموزعين كاينة غرامات إلى ما التزموش بالتخزين، واش الوزارة فعلا كتطبق هاذ الغرامات؟

بما أن القرار السياسي ديال تفويت مصفاة المحمدية واللي كنا احنا آنذاك ضد هاذ التفويت، لأنه الآثار السلبية عرفناها على الوطن وعلى الاقتصاد الوطني وعلى البلاد كلها، اليوم في انتظار التصفية القضائية ديال هاذ المصفاة واش هناك قرار للدولة المغربية في إعادة تشغيل هاذ المصفاة؟

وأنتم تعلمون، السيد الوزير، الأثر السلبي ديال إغلاق هاذ المصفاة، يمكن نعطيكم بعض الآثار، أما الآثار كثيرة ومتعددة.

أولا، كيف يمكن نستدركو هاذ الخصاص المهول في الاحتياطي؟ الحد من الزيادات الغير المبررة في المواد البترولية، الحد من الخسائر الفادحة في فقدان مناصب الشغل، ضرب الرواج التجاري الوطني لجهة الدار البيضاء والمحمدية، استرداد المال العام باسترداد مديونية الشركة السابقة والذي يقارب 16 مليار.

ونسولكم سؤال وحسب بعض الأخبار اللي جاتنا هو أنه الاستثمار ديال الصندوق المغربي للتقاعد مشى فهاذ الاتجاه في المديونية ديال شركة سابقة، وإلى ما رجعناش الأموال هاذ 16 مليار، غادي يكون عاود مشكل فهاذ الصناديق ديال التقاعد، لأنها أموالها مشت فهاذ الاتجاه.

إذن، بغينا نعرفو كان قرار سياسي اليوم، واش كاينة الدولة عندها قرار سياسي ديال إعادة تشغيل المصفاة وتحل هاذ المشكل؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

الأسئلة كثيرة، لكن غادي نجاوب أيضا بخلاصات ولكن كما قلت هذا الأمر يحتاج إلى:

أولا، كاين توجه لدى الدولة لدى الحكومة أن موضوع اللوجيستيك الطاقي سيتطور بشكل كبير، لأن احنا كنستوردو حتى للزبون، وبالتالي يجب أن نتحكم في السلسلة كاملة، وأن نفتحها للاستثمار وأن نطورها وأن التخزين؛

المسألة الثانية، أنه تكرير النفط هذا قرار أيضا إستراتيجي؛

المسألة الثالثة، الساندیك هو المكلف وليس الحق للحكومة أن تتدخل في تفويت المصفاة، والآن كل مرة تيتأجل ريثما يجي شي عرض اللي هو مناسب "لاسامير" العرض اللي هو مناسب، اللي يمكن لو أيضا يكون مناسب، كما قلت لك، لهاذ الإشكالات كلها اللي طرحتوها، ليس في علمي أن (CMR[5]) حط شي فلوس فهاذ موضوع التقاعد، أنا خذيت اللائحة ديال الدائنين ما كاينش كاع الناس ديال التقاعد، باش تنعطيكم هاذ المعطيات.

الأمر الآخر وهو أنه فيما يتعلق بالمراقبة ما عمر كان شي أسبوع، حسب الأرقام اللي عندي تنتكلموا على 15 يوم فيما يتعلق بالفيول، أما فيما يتعلق كاين 30 يوم، وأحيانا نصل إلى 36 يوم، الفيول طبعا نظرا لأن تنحتاجو لو إلا في حالات نادرة وإلا احنا تنستعملو الغاز، تنستعملو الفحم، تنستعملو أيضا الطاقات المتجددة.

فيما يتعلق ب تتعطى واحد التعويض للموزعين باش كيدخل في تركيبة الأثمنة، ما تيتعطاش اللي ما تيلتزموشاي، وكذلك مع السيد الداودي تنشتغلو على نظام شفاف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، السيد الوزير أرجوك انتهى الوقت.

نمر للسؤال الثاني موضوعه تعميم الكهرباء القروية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لأزيد من عقدين والحكومات المتعاقبة تضع موضوع الكهربة القروية من صميم أولوياتها، وسطرت برامج وطنية مهمة في هذا الباب، والحمد لله أن بلادنا بلغت نسبة تغطية مهمة في هذا الشأن، لكن هناك مجموعة من القرى والدواوير لازالت تشعر بالحيف وتطالب بإنصافها في هذا المجال.

نسائلكم في الفريق الاستقلالي متى يحتفل المغرب ببلوغ نسبة 100% من تعميم الكهرباء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيدة المستشارة المحترمة.

وفي الحقيقة المغرب خاصو يحتفل بالمعجزة التي حققها في كثير من المجالات، لا أقولها من موقع فقط الحكومي ولكن من موقع الأرقام، قبل 20 سنة كان معدل الكهربة 18%، مثل قضية الطرق، مثل قضية الماء، اليوم معدل الكهرباء في البلاد ديالنا فالعالم القروي 99.46%.

في 20 سنة استثمار 30 مليار ديال الدرهم بما فيها الصفقات اللي جارية، 30 مليار ديال الدرهم، ف 20 سنة استطعنا نوصلو ل 12700000 مغربي، استطعنا نوصلو لحوالي 45000 دوار، استطعنا نوصلو لحوالي 2200000 مسكن، أنا كنعطي هاذ الأرقام بمعنى، بالإضافة للسدود واللائحة طويلة هاذ الشي فقط خليونا في الكهرباء.

لكن اللي متفق معك هو أنه تيخصنا هاذوك اللي بقاو خاصنا نشتغلو عليهم، لذلك كاين هاذ البرنامج ديال 7 سنوات في العالم القروي اللي فيه الطرق والإنارة والصحة، واللي أيضا سيكون معجزة إن شاء الله نتمناو أننا نحققوه، سنحقق في 7 سنوات في كافة المجالات ما تحقق في أكثر من 10 سنوات، وإن شاء الله راه بدأت الأشغال وبدأت الدراسات وبدأت الاتفاقات باش يتنجز هاد الشي في العالم القروي لأنه يستحق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم، واحنا كنتقاسمو الفكرة،

[5] Caisse Marocaine des Retraites

احنا طرحنا السؤال لأنه ثايقين وراغبين نحتفلو بذيك 100%، صافي هذا هو لاش طرحنا هاذ السؤال، واش بانت لنا هذيك 0.54 ما كاين لاش، هاذي فكرتني بحال ذاك الشي ديال الدوا ديال (pharmacie)، صفر فاصلة شي حاجة كتبقى كبرها وسالي، إذن دابا 100% مبارك ومسعود نتمناو إن شاء الله في القريب العاجل تكون هاذ العملية هاذي باش يمكن تكون البشرى.

كاينة قضية أخرى، السيد الوزير، هي القضية ديال الطاقة المتجددة أو الطاقة الشمسية، راه بعض المرات الناس كيبقى فيهم الحال فبعض الدواوير وفي بعض المداشير ملي كيقترحوا عليهم في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يديرو الطاقة الشمسية، وحداهم دوار آخر عندو الضوء، وكنعرفو الفرق، هو ضو ولكن ماشي بحال ذاك الضو، هما بغاو ذاك الضو الأولاني.

فلذلك كنتمناو تكون شي مجهود باش غير في إطار، غير الناس يكونوا بحال بحال، احنا كل شي مزيان، يدار في حاجة أخرى ولكن كيف هاذاك عندو ذاك البولة كتضوي مزيان حتى لاخور تكون عندو نفس العملية راه تيتشكاو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لديكم تعقيب فهاذ الإطار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

نتمنى أن نحتفل إن شاء الله عندنا 7 سنوات البرنامج إن شاء الله في الطرقات، في الصحة، في التعليم، بإذن الله، والفلاحة الحمد لله ماشية في البلاد ديالنا، صحيح كاين الخصاص ولكن كنتعاونو عليه.

ابغيت نقول لكم اليوم أصبحت الطاقة البديلة موضة، العالم كله يريد الطاقة البديلة، ماشي فقط غير الدارولا الدوار، ولات الدولة باغية تدير الطاقة البديلة، كانت واحد الوقت معيورة، أنا تعطيني البلاكة ديال الشمس وهذاك دايرلو الخيط.

اليوم بالعكس، نقول لك الآن عندنا طلبات الناس باغيين يبدلوا الخيط بالطاقة البديلة، لأن باغي يتحكم فيها ويتحكم في الكلفة ديالها، حتى مع الفلاحة الآن غادي نستعملو الطاقة البديلة باش يمكن نديرو (le pompage solaire) حتى لا يكون مكلف للدولة والفلاح، فولات موضة للعالم، موضة للدول، موضة للشركات أن تتوجه نحو الطاقات البديلة النظيفة وأحيانا نتحكم في الكلفة.

ثم ما ننساوش واحد القضية، كاين واحد العدد ديال المساكن معزولة، فإلى بغات توصل الخيط أحيانا تيوصل لأكثر من 8 دالمليون ديال السنتيم، الناس خاص يعرفوها المواطنين، الخيط كيسوى أحيانا أنا عندي شكايات، ملي تنسول كيقول لي 8 دالمليون، 10 دالمليون سنتيم باش توصل الخيط.

ولذلك كتقول أنا كنعطي، واليوم الطاقة البديلة ما بقاتش فقط كتعطي غير الضو خفيف، لا، ولات تستعمل التلفزة، وتستعمل كل شي، بمعنى أصبحت الآن التكنولوجيا متطورة باش يمكن إن شاء الله تعطي منتوج فيما يتعلق بالطاقات البديلة، ولذلك فليطمئنوا أن هذا توجه عالمي وبالتالي ما غتبقاش معيورة غادي تولي إن شاء الله موضة للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع السياحة، والسؤال الموجه إلى السيد الوزير وموضوعه تعزيز الربط الجوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تضمن عرضكم عند تقديم مشروع ميزانية الوزارة برسم القانون المالي لسنة 2017، بأن هناك برنامج تسهر عليه الحكومة من أجل توفير ربط جوي متميز يتماشى مع المعايير الدولية، خاصة في مجال الأمن وفي تقديم جودة الخدمات.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي أعدتها الحكومة من أجل تحقيق ما التزمت به في هذا الشأن لتنمية القطاع السياحي ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد ساجد، وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

سعيد جدا أننا نتناولو من جديد اليوم هاذ الإشكالية ديال النقل الجوي بارتباط مع قطاع السياحة، لأن كان عندي الشرف أني حضرت معكم اليوم في واحد اللجنة، وتنشكركم مرة أخرى على المساهمة ديالكم وعلى الاهتمام ديالكم بهاذ القطاع ديال السياحة والقطاع ديال النقل الجوي.

النقل الجوي، بكل صراحة، عرف تطورات إيجابية فهاذ العقود الأخيرة، في الميادين الثلاثة اللي كتهم هاذ القطاع ديال النقل الجوي، أولا بالنسبة للتجهيزات الأساسية، بالنسبة للسياسة ديال إنجاز مطارات بالمعايير الحديثة اللي تمت فهاذ الفترة الأخيرة.

واليوم تنفتخرو أن بلادنا كتتمتع بواحد العدة ديال التجهيزات وواحد المطارات اللي بالمعايير ديال الجودة اللي في المستوى العالمي، بالنسبة للتجهيزات كذلك كاين أجهزة ديال المراقبة اللي حتى هي، الحمد لله، المغرب اليوم كيتمتع بواحد المناطق ديال المراقبة اللي هي في المستوى العالمي.

بالنسبة لمواكبة هاذ القطاع ديال الطيران المدني، عندنا، الحمد لله، واحد المنظومة وواحد المديرية ديال الطيران المدني اليوم اللي انخرطت في المنظمات العالمية واللي كتعتمد المعايير العالمية لتحسين الجودة فهاذ المجال ديال المجال الجوي، واللي كتضمن كذلك الظروف ديال سلامة للتنقل في هاذ المجال الجوي.

بالنسبة للخطوط الجوية، كانت كذلك قرارات إيجابية شجاعة في العقود الأخيرة بفتح المجال الجوي، بما يسمى بالسماء المفتوح (openSky) ، اللي مكننا اليوم باش يكونوا عندنا واحد الخطوط جوية اللي ما كانتش من قبل، باش تكون عندنا شركات ديال الطيران اللي اليوم كتجي وتتغطي تقريبا 50% من الخطوط اللي عندنا مفتوحة على المستوى الوطني، وهذا مجهود جبار اللي تدار فهاذ السنوات الأخيرة، ولكن مازال الرهان موجود بالنسبة لتحسين مثلا الشبكة ديال الخطوط الجوية الداخلية، تحسين الولوج إلى بعض المناطق اللي مازال فيها واحد العجز بالنسبة للخطوط الجوية، وهذا ما نشتغل عليه فهاذ الفترة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات، احنا نشاطركم الرأي ونفتخر بكل ما أنجز في هاذ الميدان.

ولكن بما أن تيعرفوا بعض المدن كان هناك نقص في البنيات التحتية، كان هناك نقص في عدة مجالات، ولهذا كنحاولو باش تكون هناك واحد الاجتهادات، هاذ الاجتهادات ما غيمكنلهمش يكونوا بدون واحد النوع ديال المساهمة، ولاسيما ما يسمى الخطوط الملكية المغربية.

إلى بغينا نقويوا السياحة، راه خاص يكون عندنا على الأقل، لأن كيف ما كتعرفوا ذاك الرحلات (les charters) اللي كيديروا ما كيدرهومش الشركات اللي كتعمل دبا مثلا في مدينة فاس، كتعملهم الخطوط الملكية المغربية وكتعملهم (Air France) ولكن باش يمكن لها تساهم الخطوط الملكية المغربية فهاذي، خاصها لابد تكون هناك مساهمات جميع المتدخلين، لأن ملي كنتكلمو على السياحة مع الأسف كنمشيو (directement) لوزارة السياحة في الوقت اللي كنلقاو عدة وزارات فهي مسؤولة مباشرة أو غير مباشرة في إطار تنمية السياحة.

كنتمناو بكل صراحة باش نقفزو واحد القفزة إيجابية للمستقبل، باش نحققو هاذ الأماني وهاذ إلى بغيت تقول المبتغى اللي باغيين جميع المغاربة نوصلو له.

ملي كنقولو الرؤية ديال 2020 راه غير كلام، ولكن باش نوصلو لها راه خاصها واحد النوع ديال التحدي من جميع مكونات المجتمع المغربي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تودون الرد على التعقيب، السيد الوزير، في حدود 10 ثواني كنعتقد هي اللي بقت لك، تفضل.

السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

إذن مرة أخرى كنشكركم.

فعلا مازال تحديات كبرى اللي كتواجه هاذ القطاع ديال السياحة، اللي بغيت نؤكد عليه هو أن انضمام اليوم النقل الجوي لهاذ القطب ديال السياحة وديال الصناعة التقليدية غادي يصبح من الأدوات ديال تفعيل هاذ القطاع السياحي، واحنا كنجتهدو باش نستعملو هاذ الأداة الجديدة لتطوير هاذ القطاع ديال السياحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة وموضوعه، حصيلة أداء صندوق دعم التماسك الاجتماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار، السي مربوح تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

صوت البرلمان على مبالغ مالية بالملايير ديال الدراهم رصدت لصندوق التماسك الاجتماعي لأهداف اجتماعية محددة وملحة.

نسائلكم عن حصيلة أداء هذا الصندوق، ونسبة ما تم إنفاقه من هاته الأموال، وما هو الرصيد الحالي للصندوق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

بسم الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال المهم.

طبعا صندوق التماسك الاجتماعي كما تعلمون جاء مع قانون المالية لسنة 2012، لكن لم يتم تفعيله إلا في سنة 2015، وأنتم تعلمون أن في ذلك الوقت رصد له مبلغ تقريبا 50 مليون درهم.

في سنة واحدة يعني في 2016 بلغنا 100 مليون درهم رصدت لهذا الصندوق، وبالتالي تمكننا من أن نستجيب لكل احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، لأن كنتكلم على صندوق التماسك الاجتماعي في الشق المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة وكذلك الأرامل، بحيث أن لنا علاقة كقطاع بهذا الشق من صندوق التماسك الاجتماعي.

إذن هذا الصندوق مكننا من أن نغطي الحاجة كاملة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك برصد هذه السنة 2017 تقريبا 53 مليون درهم.

كما أنه تمكننا من إحداث مجموعة من المراكز الخاصة بتوجيه واستقبال وتقديم المعينات التقنية وكذلك التقنيات البديلة لهؤلاء الأشخاص واللي كيبلغ تقريبا واحد 15 مليون درهم.

طبعا هناك شيء مهم تمكننا بفضل صندوق التماسك الاجتماعي تقديمه للأشخاص في وضعية إعاقة، وهو الدعم للمشاريع في إطار المقاولة الذاتية، وبالتالي نستجيب على مستوى المحاور الأربعة لهؤلاء الأشخاص.

في الشق الخاص بالأرامل اليوم 70000 امرأة تستفيد من دعم صندوق التماسك الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال في الحقيقة أعرض من ذلك، لأنه الصندوق ككل اللي فيه 5 ديال المحاور كلها اجتماعية.

اللي كنلاحظو، السيدة الوزيرة، وهذا نوع من الخطورة ابغينا باش تنورونا، السيدة الوزيرة، ونعرفو أشنو هاذ الشي.

هاذ الصندوق عرف تزايد مقلق فيما يخص الرصيد ديالو، الآن كنتكلمو على واحد الرصيد بحوالي 10 دالمليار ديال الدرهم، ابغيناكم تنورونا اعلاش تراكمت هاذ 10 ملايير ديال الدرهم؟ لأنه غالبا ما تبرر وتتحجج القطاعات الحكومية بضعف الميزانيات، ولكن نحن الآن كنظن في وضعية العكس.

ابغيناكم، السيدة الوزيرة، تنورونا، لأنه 10 مليار ديال الدرهم إلى بقات واقفة واحنا في أمس الحاجة لهاذ المحاور الاجتماعية كلها، وإلا هناك خلل فشي حاجة، لأنه الأموال كنرصدوها في البرلمان، لأنه كنتأملو وكنويو أنه الحكومة غادي تنفق، وبالخصوص فهاذ المسائل الاجتماعية، لأنها ما خصهاش دراسة تقنية، خاصها واحد القدرة إنفاقية للوصول إلى الأهداف وللوصول إلى المواطنين والمواطنات المستهدفة.

ابغينا نعرفو، السيدة الوزيرة، بالخصوص "راميد" و"تيسير" المبادرة الملكية لـ"مليون محفظة"، أظن فيها إنجاز مهم جدا 4 مليون ديال المستهدفين غادية مزيان، ولكن القضية ديال "راميد" 1 مليار و600، "تيسير" يلاه 0,5 واحنا درناه باش نحاربو الهدر المدرسي، ما هي النتائج؟ الهدر المدرسي كيقولوا لنا بلي في تزايد، مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة اللي شرتو لها، يلاه 150 مليون درهم في 2015-2016، وهاذي فئة، السيدة الوزيرة، تحتاج إلى عناية خاصة.

المساعدة ديال النساء الأرامل في وضعية هشة، هنا مشكل يلاه 346 مليون درهم في -2015 2016، وهنا راه الكلام ربما أكثر من هذا.

هاذ الشي كيجعلني، السيدة الوزيرة، كنهضرو على الطاقة الإنجازية للقطاعات الحكومية، كنسائلكم على الطاقة الإنفاقية للقطاع ديالكم، إلى كانت هاذ الفلوس ما قادينهاش باش تنفقوها

أعطيوها لقطاعات أخرى، أرى باش تكونوا موجودين، عندنا جماعات فقيرة واحنا كنشوفو أشنو واقع فالبلاد، عندنا قطاعات وزارية طامعة فالأموال ديال الجهات، اعطيو غير بيناتكم بعدا حتى تكملوا هاذ الشي ومن بعد أجيو للجهات باش تاخدوا منها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك السيدة الوزيرة للتعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

اسمح لي، السيد المستشار، يمكن كتطرح سؤال على شي قطاع آخر، لأن القطاع ديالنا ترصدت لو 50 مليون ديال الدرهم وما اكفاتوش، فلذلك عاود طلبنا مزيد من الاعتمادات، فتعطى هاذ المبلغ مضاعف فوصلنا لـ 100 مليون ديال الدرهم.

اليوم احنا غير بالنسبة لتمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، راه كانت عندنا غير 33 مليون ديال الدرهم ما كافياناش باش نغطيو الحاجة وطلبنا من المالية 53 مليون ديال الدرهم، لذلك ما اعرفتكش اعلاش كتكلم، بالفعل احنا ما رصد لنا نستهلكه تماما ونطالب بالمزيد، لماذا؟ لأن حاجة المجتمع لهذا الصندوق كبيرة وكبيرة جدا.

الآن إلى ابقى لنا غير طفل في وضعية إعاقة واحد ما لقاش المكان ديالو في مركز للتمدرس، راه كيكون المشكل ديال الصندوق اللي ما لباش هاذ الانتظارات، فبالتالي احنا اليوم حاجتنا إلى مزيد من الميزانية لدعم هذا الصندوق في الشق الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، ما كنتكلمش على "الراميد"، ما كنتكلمش على "تيسير"، ما كنتكلمش على "مليون محفظة"، أنا ما يخصني فيما يتعلق بالإنفاق والقدرة على الإنفاق، كنفقو كل شيء ونحتاج إلى المزيد.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وأشكرك على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني وموضوعه، خلفيات وانعكاسات محاضر الصلح، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله.

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن الأزمة الاقتصادية قد رمت بظلالها على الشركات، فنرى أن مجموعة من الشركات قد تم إغلاقها أو تغلق لسبب من الأسباب.

غير أن كبش الفداء يبقى هو الأجير عندما تحرر له محاضر الصلح، هذه المحاضر تحول دون مواصلته لطلب حقوقه لدى القضاء.

فما رأيكم، السيد الوزير؟ وهل انتبهتم لهذا الإجراء الذي يضر بمصالح الأجير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار.

أولا، ابغيت نأكد أنه جوابا على السؤال الذي تفضلتم به أن مختلف محاضر الاتفاقيات المحررة بمناسبة نزاعات الشغل الفردية تتميز بالضمانات القانونية والقوة الثبوتية الكافية لحماية حقوق الأجراء، سواء خلال مرحلة التسوية النهائية أو الجزئية، أي سواء على مستوى العمل اللي تيقوم به العون المكلف بالتفتيش أو عند المطالبة بتسوية النزاع القائم أمام القضاء.

ثانيا هذه المحاضر، كما تعلم السيد المستشار، مؤطرة بعدة نصوص قانونية منها المادة 41 من مدونة الشغل، التي نصت على أن العون المكلف بالتفتيش الذي يشرف على إبرام اتفاق في إطار الصلح المهني ينبغي أن يضمن في محضر الاتفاق نقط الخلاف والمبلغ الإجمالي المترتب عن الفصل في 3 نسخ يتم توقيعها من طرف المشغل والأجير مع المصادقة على صحة إمضائها، ويوقعها العون المكلف بتفتيش الشغل.

في هذه الحالة إذا وقع الأمر هكذا وبهذه الشروط يكون النزاع الفردي قد سوي نهائيا ويصبح غير قابل للطعن أمام المحاكم، هذا ما يقوله القانون.

عندنا أيضا ثالثا، المادة 73 و76 نصتا على تسليم الأجير التوصيل عن تصفية كل حساب عند إنهاء العقد، لأي سبب من الأسباب وذلك قصد تصفية كل أداء تجاهه وينبغي أن يتضمن التوصيل المبلغ المدفوع بكامله قصد التصفية النهائية للحساب مع بيان مفصل للأداءات أو أجل سقوط الحق المحدد في 60 يوما، مكتوبا بخط واضح سهل القراءة والإشارة إلى كون التوصيل محرر في نظيرين يسلم أحدهما للأجير.

بطبيعة الحال ينبغي أن يكتب الأجير قرأت ووافقت، ويمكن للأجير

أن يتراجع عن التوصيل خلال 60 يوما لتوقيعه بوسائل الإثبات القانونية، إما رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصيل، رفع دعوة لدى المحكمة على أن يتضمن التبليغ بطبيعة الحال مختلف الحقوق التي لا يزال متشبثا، ربما غادي تقول لي واش هاذ الشي الأجير كيقدر يديرو ولا ما يديروشاي يمكن نتفق معك ولا ما نتفقش معك، ولكن هذا كتولي مسؤولية بحال هاذي مسؤولية فردية، لأن الإنسان كيوقع، ولكن كاين واحد المسؤولية تأطيرية، أنت تعلم من يقوم بهذا التأطير ومن ينبغي أن يواكب العامل لكي يكون قادرا على أن يوقع على محاضر لها هذه القوة التي أشرت إليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

كننشكرك السيد الوزير باسم الفريق الاستقلالي اللي وضح لنا أن الواقع اللي كنعيشوه شيء، ما يكتب وما اطلع عليه السيد الوزير من خلال المساعدين نتاعو شيء آخر.

احنا كنلمسو أن هناك تضارب قانون الالتزامات والعقود ومدونة الشغل اللي تيصرحوا أو تيسمحوا للأجير باش يطعن لدى السلطات القضائية المختصة عندما يشعر بغبن ما، اليوم ملي تنسطرو محضر الصلح، وخا أنه كاين في مدونة الشغل، واش هاذ محضر الصلح كينفرد بعض شي مرة في حالات كنتمناوا تكون نادرة؟

المشغل مع الأجير وتيوقعوا محضر صلح في غياب النقابة أو من ينوب عن الأجير، سيما إلى كان الأجير أمي، قرأته ووافقت عليه واطلعت عليه، هذا راه تنكتبوه وتيوقع الأجير، ولكن كيتحرم.

سؤالنا احنا هو إيقاف هاذ المسلسل وفتح المجال للأجير لمتابعة حقه، طبقا لقانون العقود والالتزامات، الفصل 775 اللي تيسمح لو يطعن خلال 30 يوم، احنا تنحرموه.

فكنتمنى من الأطر ديال الوزارة ما تبقاش غير تضارب بعضياتها ويوليو فراعنة عندنا فذيك الوزارة ديال التشغيل، وهذا أمر آخر غادي يرجع السيد الوزير غادي يراقب شغلوا، لأن هناك من بدل أن يقوم بواجبه يعود إلى مقاومة زملائه والدفاع عن مكانه، هذا يرجع لنا هاذ المحاضر، وفروا لمفتشين الشغل باش يقوموا بالواجب ديالهم ويتجولوا ويشوفوا المؤسسات، وخا أن هذا خارج عن السؤال، لأن تنعرف السيد الوزير غادي يقول لي هذا خرجت على الموضوع، ولكن الأساس هو محاضر الصلح يجب أن تراجع.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في بضع ثواني السيد الوزير للرد على التعقيب، 30 ثانية.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

هاذ المحاضر هي مؤطرة بالقانون، المدونة ديال الشغل واضحة فهاذ الموضوع.

غادي تسولني واش، بطبيعة الحال ملي تيكون العميل أمي، العون ديال مفتش الشغل هو تيطلع وهو تيوقع ياك.

أنا قلت لك واحد القضية هاذ الإخوان ديالنا العمال للأسف الشديد، إلى كان ما تيقراش راه القانون ما.. تتعرف لا يعذر أحد بجهله للقانون، ولكن وإن كان لا يجهل أنا أعتقد بأن النقابة خاصها تحل محله وتكونه وتصاحبه ولو أنه هو الذي سيوقع، هذه مسؤولية النقابات أيضا والمسؤولين ديال المندوبين ديال العمال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

السؤال الأخير موجه للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه الوضع البيئي المزري بإقليم طانطان، الكلمة لحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعيش إقليم طانطان أوضاعا بيئية مزرية جراء خلل تقني قام به المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء، الذي أغفل ربط معامل تصبير السمك بالإقليم بمحطة المعالجة التي أشرف على إنجازها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وساهمت جماعة بن خليل عبر تخصيص قطعة أرضية لانجازها الشيء الذي أفرز نقطة بيئية سوداء بجماعة بن خليل.

السيد كاتبة الدولة المحترمة،

في إطار الدينامية التي زرعتم في القطاع، ولاسيما بعض التظاهرات

العالمية التي عاشتها المملكة بعد احتضان المغرب لأكبر ملتقى عالمي بمراكش لحماية المناخ، متى ستعملون على معالجة هذه الإشكالية البيئية التي تعاني منها جماعة بن خليل بصفة خاصة، وإقليم طانطان بصفة عامة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الكاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا تنشكر السيادة المستشارون على إثارة هذا الموضوع البيئي في إقليم طانطان.

أولا تنأكد على مستويين، على المستوى العام اليوم الوزارة تشتغل على أن تقلل كلفة التدهور البيئي بالمغرب، لأن عندو كلفة مالية، كلفة صحية وكلفة كذلك بالنسبة لرمزية المغرب، اللي الحمد لله، خاصنا نقولوها أن المغرب تقدم فيما يتعلق بإحداث منظومة بيئية.

وفيما يتعلق بإقليم طانطان كتعرفوا، السيدات والسادة المستشارين، أننا عندنا شبكة ديال التطهير السائل وكذلك محطات لمعالجة المياه العادمة فجوشت، وكذلك على مستوى إقليم طانطان وكذلك في مركز الوطية.

أش اللي وقع؟ الإشكال هو أن المفترض أن الشركتين لابد أن يكون ربط المقذوفات ديالهم الصناعية، وخاصة أنها مقذوفات تتعلق بالمقذوفات ديال تصبير السمك، خاصهم يتربطوا بهاذ المحطة ديال المعالجة.

اللي تم، هو أنه الشركة الأولى جات قبل ما يعتمد المغرب قانون ديال دراسة التأثير على البيئية، ولكن احنا اليوم عندنا لجنة بالتواصل مع المديرية ديالنا في عين المكان مع السلطات المحلية اللي كتواكب هاذ الشركة باش تمشي تدير الدراسة ديالها وتدخل في المنظومة عامة، هذا المستوى الأول.

المستوى الثاني هو أن تدارت محطة للمعالجة، باش يتم الربط ديالها ويتم استعمال هاذوك المياه، ولكن الدراسة للأسف ما انتهاتش أن هاذ المقذوفات هي مقذوفات عندها ملوحة عالية، وفيها كذلك بعض النفايات اللي ممكن تخسر ذاك (STEP) اللي كاين في محطة المعالجة، بالتالي احنا كذلك كنواكبوهم، راسلنا السيد العامل.

كذلك من النقط اللي كنتابعوها على المستوى المركزي فهذيك اللجنة المركزية على أن نواكب الشركتين باش يتقدموا في الدراسات ديالهم ويديروا المنظومة كاملة، بحيث أن يربطوا، تربط عملية القذف بشركة بطريقة غير مباشرة باش تعالج معالجة أولية، ثم تربط بالمنظومة اللي كاينة في محطتين ديال منظومة شبكة التطهير السائل ومحطة المعالجة.

هذا العمل بدأ من 2014 ولكن احنا تنعملو بشكل ماشي غير في طانطان، ولكن على المستوى الوطني باش نسرعوها، علاش؟ لأن الدراسة اللي دارت على مستوى الوزارة بينت أن هناك كلفة، المغرب كتكلف عملية التدهور البيئي 33 مليار ديال الدرهم.

وأنا بهذه المناسبة تنقول للمغربيات والمغاربة ملي كيدير أي واحد أي ممارسة ضد البيئة كيأذي بها الموارد الطبيعية كيكلف راسو صحيا، وكيكلف الأطفال الصغار اللي كيقدرو يموتوا، كيكلف كذلك بلادنا اللي تؤذى في مواردها الطبيعية، وملي تنقولوا نؤذي الموارد الطبيعية، كنقيسو الفرشة المائية، واحنا تكلمنا اليوم في الجلسة البرلمانية على إشكالية ندرة المياه، كنتكلمو كذلك على أهم إشكال اللي كيواجهوا العالم وكتواجهوا خاصة القارة الافريقية هو تداعيات التغيرات المناخية في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

استهلكت الوقت كامل السيدة كاتبة الدولة، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كالت الوقت ديالها غير في المنظومة العامة البيئية.

طانطان يعيش بصفة خاصة مشكل بيئي خطير، لأن هاذ اللجنة اللي قالت السيدة الوزيرة، احنا بالنسبة لنا ما كنشوفو لجنة، وساكنة حي النهضة بإقليم طانطان عايشة حالة مزرية، لأن في الوقت اللي خرج الإنسان من دارو ويلقى الرؤوس ديال السردين ويلقى الجلوف ديال السردين في فم دارو، راه غادي يكون مشكل عندو، طانطان عايش مشكل، إلى مشى لجهة الوطية كاين هادوك التسربات ديال مياه ديال السمك، اللي كيخليو الشاحنات ديال السردين، وإلى خرج للسوق كاين هذاك المطرح العشوائي اللي عندنا في طانطان ديما فيه الدخان خارج على الناس ديال حي المسيرة، وحي الجديد.

السيدة الوزيرة،

جماعة بني خليل اللي أنا أترأسها، أعطينا بقعة أرضية من أجل فك

المشكل، ولكن ملي تنجز التصفية ديال المعالجة ما تحل المشكل.

قضية المسألة ديال الدراسة هذاك الشغل ديال المكتب الوطني للماء، احنا الآن دبا وضعنا لكم شكاية أنتما كوزارة ديال البيئة، بغيناكم تقوموا بواحد اللجنة تفيدوها لعين المكان، باش تشوف بالضبط آش واقع عندنا في الإقليم، لأن ما يمكن 10 دالناس يكونوا مستفيدين من المعامل و10000 ديال الأبناء فيهم اللي عمى، فيهم في الأطرش، من هذاك الناتج البيئي اللي بالضبط هو فالساكنة.

السيدة الوزيرة،

احنا عارفين قدراتكم وعارفين الأمور اللي أنتما قايمين بها، ولكن الله يخلف عليك بغيناكم تبعثوا لنا واحد اللجنة لتقصي الحقائق، لأن عندنا كارثة وإلى قلت لك كارثة راه قللت منها، راه عندنا كارثة بيئية راه ما كاينة حتى فشي إقليم، باش تكون الزنقة فيها الروس ديال الحوت والقشرة ديالهم راه كارثة.

المواطنين راه قاموا بعدة وقفات، ولكن وقفات سلمية وما ابغيناش يكون التصعيد كباقي الأقاليم، راه كندقو ناقوس الخطر من جديد فهاذ المنبر هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ابغيتي التعقيب في بعض الثواني، وخا ساليتي الوقت، تفضلي السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة:

السيد الرئيس،

أولا أنتم جزء من الحل، لأن اللجنة كتمثلوا فيها، وبالتالي ولكن أنا كنقول لك، أنا أتعهد أمام السادة المستشارين، أننا غادي نعملو جميع خاصة الدراسة، الدراسة مهمة لأن كتعرف أن عملية الربط خاصو يقول لنا فين غادي دوز؟ ما يكونش تعرض، يكون هاذ المشكل، الإشكال، وهذه المسائل اللي غادي نناقشوها، المديرية الجهوية ديالنا حريصة على أن تشتغل بكل الإجراءات باش تحل هاذ المشكل اللي كنعرفوه وكنواكبوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، أشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة، شكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة السابعة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 8 ذو القعدة 1438هـ (01 غشت 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الحادية والأربعين مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، ولكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في البداية نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة حول الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

كما سيعقد المجلس جلسة عامة أخرى يوم غد الأربعاء ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، وتليها جلسة عامة تشريعية في نفس اليوم على الساعة الثالثة زوالا تخصص هذه الجلسة للدارسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء فاتح غشت 2017، بلغ.

- عدد الأسئلة الشفهية: 17 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال.. تفضل نقطة نظام.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيد الرئيس،

اسمعنا الآن البرمجة اللي تقدم بها السيد الأمين، المفروض أنه كاين مبرمج اجتماع ديال لجنة المالية يوم غد على الساعة الثالثة، مبرمج منذ أكثر من أسبوع، والحال أن المادة 89 ديال القانون الداخلي كتقول بأن ندوة الرؤساء هي اللي كتناقش أشغال اللجان وتتداول في البرمجة الزمنية لأشغال المجلس.

وبما أن ندوة الرؤساء مازال ما انعقدت باش تقرر في الجلسة التشريعية ديال غدا، ما اعرفتش بأي حق المكتب أعطى لنفسه هاد الحق في أنه يلغي اجتماع مهم ديال لجنة المالية غدا مخصص لمناقشة مشاريع في غاية الأهمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

المكتب لم يتخذ قرارا نهائيا في هذا الموضوع.

إيه، تماما، تماما، النقاش الذي دار في المكتب أن غادي يكون هناك اتصال بين رئاسة اللجنة وندوة الرؤساء، غادي تحضر غدا في ندوة الرؤساء وغادي ندرسوا هاذ النقطة ونعطيوها ما تستحق من الأهمية وغادي نتاخذو القرار المناسب.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وموضوعه مسطرة ولوج الجامعات والمعاهد والمدارس العليا ذات الاستقطاب المحدود.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم حول مسطرة ولوج المدارس والمعاهد والمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

أشكركم السيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال، وفي هذا الوقت بالذات اللي عرف خلال الأيام القليلة الماضية ولوج أبنائنا إلى مباريات المدارس والمعاهد ذات الاستقطاب المحدود.

أريد أن أخبركم وأخبر الرأي العام من خلالكم أن الإجراء ديال هاذ السنة الجديد، هو أننا رفعنا عدد المقاعد المتاحة في هذه المؤسسات بنسبة 20%، لينتقل العدد من 19760 إلى 23924، أي بزيادة 4164 مقعد بيداغوجي جديد، وهذا طبعا أتاح فرص أكبر لأبنائنا من الحاصلين على الباكالوريا للالتحاق بهاته المؤسسات.

وهناك إجراءات أخرى سنتخذها خلال السنة القادمة، ومنها زيادة 30% أيضا مع مواكبة كل ذلك بالمقاعد البيداغوجية اللازمة وبالتأطير التربوي اللازم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة كنشكركم على هاذ البادرة اللي خذيتو ديال الزيادة في عدد ديال الطلبة اللذين يلجون هذه المعاهد، فاحنا كنعرفو أن هاذ الطلبة كيقوموا بمجهودات كبيرة والأسر ديالهم تعاني، وكيحصلو مجموعة كبيرة من هؤلاء الطلبة كيحصلوا على معدلات مشرفة، وتيكون عندهم الرغبة في ولوج هذه المعاهد.

لكن للأسف هذاك الحاجز اللي تيكون ديال المعدل تيكون حاجز أمام هؤلاء وكيحرم شريحة كبيرة من الطلبة من ولوج هذه المعاهد.

وتنعرفوا بأن التمدرس، هو أن هاذ الطلبة هاذو ملي تيوصلوا لهاذ الباب المسدود تيضطرو إما إلى ولوج المعاهد الخاصة، وللأسف الحكومة تتشجع هاذ الجامعات والمعاهد الخاصة وهي في الحقيقة مكلفة جدا جدا، وإما تيضطرو إلى ولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح واللي تنعدم فيها غالبا شروط التحصيل العلمي وشروط حتى العمل بالنسبة للمؤطرين وبالنسبة للأساتذة.

احنا تنعرفو إذن التكلفة اللي كتصرفها هاذ الأسر على أطفالها، فاحنا كنعتقدو في الكونفدرالية بأن من الضروري أننا نديرو واحد المجهود أكبر، علما أن هاذ المؤسسات هي في غالب الأحيان مؤسسات إما ديال تكوين الأطباء بجميع التخصصات أو الأطر شبه الطبية أو المهندسين بجميع تخصصاتهم.

ولكن للأسف احنا تنعرفو بأن مثلا عندنا خصاص مهول فهاذ الأطر، فبالنسبة مثلا للمهندسين تنساءلكم فين وصلت مشروع ديال 10000 مهندس؟ بالنسبة للأطباء احنا تنعرفوا بأن مثلا عندنا 6000 خصاص غير في القطاع العام وعندنا في القطاع الخاص أيضا، بالنسبة للممرضين عندنا 9000 خصاص غير في القطاع العام.

فاحنا تنوجهو البلاد بالنسبة لموضوع الاقتصاد تنتوجهو نحو الصناعة، فاحنا محتاجين للمهندسين، إذن محتاجين أننا نأطروا ونكونوا عدد أكبر من المهندسين وحتى بالنسبة للأطباء والأطر الشبه الطبية عندنا خصاص مهول في القطاع العام فما بالك في القطاع الخاص.

وكنعتقد السيد الوزير، إلى مشى الآن غير في القطاع الخاص، ما نتكلموش على القطاع العام والمشاكل ديالو اللي كل يوم تقريبا أو كل أسبوع تناقشوا هاذ المشاكل، ولكن غير القطاع الخاص مثلا إلى لجأتوا إلى عيادة ديال الطبيب وتشوف الطابور ديال الناس اللي كينتظرو.

إذن، احنا في حاجة ماسة إلى هاته الأطر بجميع تخصصاتها، وعندنا، الحمد لله، طلبة أكفاء اللي ممكن يوصلوا لهذا، وخاصنا نضمنوا تكافؤ الفرص، لأن حاليا في أغلبية الأحيان اللي عندها الإمكانيات تتولج للمعاهد الخاصة واللي ما عندهاش الإمكانيات أولادهم تيضطروا يمشيوا للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وللأسف ظروف التحصيل تتكون فيها ضعيفة جدا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى له من وقت للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في الواقع معاناة الأسر نشعر بها بشكل كبير جدا في الوقت اللي تيكونوا وليداتنا تيتقبلوا في 2 أو في 3 ديال المؤسسات وتيضطرو، على سبيل المثال واحد يجي من وجدة باش يدوز واحد (le concours) في الرباط، وغدا خاصو يدوز واحد آخر في أكادير، وهذا إشكال حقيقي تيعانيوا منو الأسر بواحد الشكل كبير جدا، هاذ الشي فكرنا فيه واشتغلنا على

نظام معلوماتي لتدبير الولوج إلى هاذ المؤسسات، بحيث، إن شاء الله، ابتداء من السنة القادمة هاذ القضية ديال المباريات غادي نحاولو أننا نوضعو لها حد، في حالة إذا ما تمكننا من التجريب الناجح لواحد البرنامج اشتغلنا عليه هاذ السنة، بواحد الكلفة أكثر من مليون ديال الدرهم من أجل أنه الطلبة ووليداتنا يبقاويتسجلوا مباشرة في (plate-fourme) وما يحتاجوش يديروا هاذ التنقلات هاذي كلها، بالإضافة إلى مبدأ تكافؤ الفرص اللي تيعتمد مباشرة على المعدلات ديال الباكالوريا، المعدل الوطني وكذلك المعدل الجهوي.

كنتفق معك كذلك في كون بلادنا محتاجة إلى هاذ النوع من الأطر، مهندسين، أطباء، دكاترة، أساتذة، إلى غير ذلك.

واللي يمكن نؤكد عليه هو أنه منظومتنا التربوية المردودية الداخلية والخارجية ديالها ما تمكنش أحيانا حتى من تلبية حاجات القطاع نفسه، تخيل على أساسا أنه عندنا تنخرجو حوالي 1500 دكتور في السنة، الحاجة ديال قطاع ديال التعليم العالي بوحدو هي في حدود 1200، ناهيك على المهندسين والأطباء، وما إلى ذلك.

هذا هو اللي جعلنا بالضبط نتخذو القرار ديال الرفع من المقاعد البيداغوجية بنسبة 50%، ولكن ما بغيناش نديروها في دقة واحدة باش نواكبوها بالتجهيز، نواكبوها بالتأطير، 20% خلال السنة الماضية وهذه السنة 30% خلال السنة القادمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه مآل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

من المعلوم أن مباراة الدخول للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين الخاصة بهيئة التدريس لم يتم تنظيمها خلال الموسم 2016-2017.

كما أن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التابعة لوصاية وزارتكم أعلنت مؤخرا عن مباريات التوظيف بالتعاقد للسنة الثانية على التوالي.

السيد الوزير المحترم،

مرسوم إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين يتحدث عن التكوين لمدة سنة، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن دور ومآل هذه المراكز؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين الآن تشتغل في تكوين هاذ المتعاقدين اللي دخلوا مؤخرا، خلال هذا الصيف في مرحلة أولى ومن بعد حتى لنهاية السنة بالنسبة للتكوين عن بعد، ابتداء من يناير الجاي غادي غتشتغل في نفس النطاق، أي بتكوين المتعاقدين اللي غادي يدخلوا برسم السنة الدراسية اللي من بعد 2018-2019.

إذن المراكز الجهوية تشتغل على 100% من الطاقة ديالها، ولكن في واحد النطاق آخر ماشي هو النطاق اللي كان قبل، لأن هذه المسألة ديال التقاعد أعطت واحد (la souplesse) كبيرة جدا، لأن الأساتذة غادي يوليو مرتبطين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وغادي يكونوا مسايرين، أولا التوظيف ديالهم كيتم مباشرة في الأقاليم وفي الجهات، وثانيا التكوين ديالهم كيكون متابع من طرف الأكاديميات وحتى التسيير ديالهم كيكون من طرف الجامعات، وهذا هو اللي كان القانون ديال 2002 ولا 2003 اللي كان خلق الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، هاذ الشي اللي كان باغي في الأصل، باش الأكاديميات يوليو هما شبه وزارات مصغرة في كل جهة، واحنا هذا هو اللي غاديين فيه إن شاء الله وغادي نطوروه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

يعلم الخاص والعام أن إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين جاء ليعالج مشكلتين، الأولى تتعلق بإلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعات والثاني يتجاوز اختلالات التوظيف المباشر.

لكنه ماعدا في الموسم 2012-2013 كل سنة تكوينية بدون استثناء كانت متعثرة لأسباب كثيرة، التأخر في تنظيم المباراة، إضرابات لصرف المنح وتعثر التداريب الميدانية، إلى أخره.

الآن، ومع التوظيف بالتعاقد يتم الاقتصار فقط على مدة لا تتجاوز 12 يوم من التكوين الحضوري بهذه المراكز، هذا في الوقت الذي

أجمعت كل المشاورات التي قام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذلك التي قامت بها وزاراتكم عند إعداد الرؤية الإستراتيجية على أن التكوين لمدة سنة لا يكفي لتحقيق الجودة المطلوبة في هيئة التدريس.

معطى آخر لابد من ذكره، ويتعلق بالشتات الذي يشبه الفوضى في تكوين المدرسين، الكليات والمدارس العليا تنظم تكوينات أساسية، إجازة وماستر، وتكوينات مستمرة في الوقت الذي تعيش فيه المراكز الجهوية حالات من العطالة غير المفهومة.

السيد الوزير المحترم،

أمام هذه الوضعية، وبالنظر إلى الأعداد المهمة التي يتم توظيفها، ينتابنا الكثير من القلق حول مدى كفاءة أطر التدريس التي تعملون على توظيفها، ونحن في بداية تنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التعليم، نسائلكم، السيد الوزير، على خطتكم لتجاوز هذا الشتات واعتماد سياسة تكوينية واضحة وموحدة؟

وفي هذا الإطار، لماذا لا يتم اعتماد مسالك تربوية بالمراكز الجهوية مدة التكوين بها 3 سنوات، تتوج بالحصول على إجازة للتدريس بأحد الأسلاك التعليمية، ابتدائي، إعدادي وثانوي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب على الرد، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

أولا ابغيت نوضح واحد القضية، أن التكوين على مدى ثلاث سنوات أو أربع سنوات داخل مراكز التكوين هذا لا نفكر فيه الآن، التكوين غادي يبقى من اختصاص الجامعات، كيكونوا أولا، راك عرفت (Les ENS) راه ولاو تابعين لهم.

وثانيا هناك تخصصات في مواد ديال التربية داخل الجامعات، هذا هو اللي كنشتغلو عليه الآن، وغادي يكون برنامج منسق ما بين التعليم العالي والتعليم الابتدائي والثانوي باش نكونوا كل ما هو تكوين طويل يكون داخل الجامعات.

ثانيا، هذا التكوين اللي قلتوا سريع، أولا ماشي سريع، لأن كاين مدة زمنية ديال الصيف غتكون، من بعد كاين تكوين عن بعد حتى تقريبا للسنة كلها الدراسية، وتكوين مستمر داخل هاذ السنة هاذي، وهذا كان عندنا لازم دخلنا هاذ 24 ألف، لأن كون ما دخلناهمش ما يمكناش نديرو الدخول المدرسي المقبل.

العام الجاي غادي نبداو التكوين من شهر يناير، واحنا غاديين به حتى (Juillet)، والسنة اللي من بعد غادي تكون عام كامل، إذن احنا دابا كندراكو يعني، يمكن نقولو الخصاص ديال الماضي، ولكن بالنسبة للمستقبل راه ما يبقاش هاذ (rythme) هذا، والتوظيفات تتم من خريجي الجامعات، واللي كيكونوا لهاذ المسالة بالضبط، كل واحد كيدير خدمتو باش ما تكونش التربية الوطنية هي اللي كتكون براسها خمس سنين، أربع سنين ما عطاتش النتيجة قبل، لأن دايما خاصك تكون واحد العدد ديال الناس أربع سنين قبل ولا خمس سنين، الحاجيات كتطور، ذاك الشي علاش أحسن للواحد يكون التكوين، الجامعة كتقري وكل واحد كيدير شغالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقبل الانتقال إلى السؤال الآخر، يحضر معنا أطفال مخيم منظمة بدائل للطفولة والشباب بمعهد التكنولوجيا الفندقية والسياحية بسلا، فنرحب بهم.

وننتقل للسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وموضوعه النهوض بالموانئ المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالرغم من الموقع الاستراتيجي للمغرب، لازالت مبادلاته التجارية مع العديد من الدول سواء الإفريقية أو الأوروبية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، بحيث لازال الضغط على الموانئ التقليدية كميناء الدار البيضاء وميناء طنجة.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، تنويرا للرأي العام الوطني وللمهنيين، ما هي مستجدات إستراتجية الحكومة في مجال اللوجيستيك الخاص بالموانئ في أفق السنوات المقبلة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال، اللي بالفعل تناول موضع من الأهمية بما كان، باعتبار أنه اليوم الإستراتجية المينائية في الأفق ديال 2035، هي إستراتجية طموحة وتريد أن يعود المغرب إلى موقعه الريادي في المجال البحري.

تعلم أيضا على أنه اليوم واحد 38 ميناء اللي عندنا، واحد 13 منهم مفتوحين للتجارة الخارجية، 6 ديال الصيد، بالإضافة إلى الآخرين.

لكن اليوم 120 مليون طن اللي تنشتغلو عليها في إطار الرواج هي مقسمة، ما كاينش ضغط بالصيغة القديمة اللي هو الدار البيضاء، طنجة المتوسط، لأنه الدار البيضاء خلال 10 سنوات الأخيرة انتقلنا من 26 مليون طن إلى حدود 27 خلال عشر سنوات، بمعنى بينما بحال الجرف الأصفر اليوم 100% ديال الزيادة خلال هاذ العشر سنوات، أكادير اليوم اللي ولات كتدير 5 دالمليون طن، إلى آخره، بمعنى أنه ما كاينش ضغط على فقط طنجة المتوسط والدار البيضاء.

اليوم، الإستراتجية المينائية بالفعل الأفق ديالها قلت 2035، وفيها 60 مليار درهم على أساس أنه نمشيو للبنيات التحتية، ثم أننا ننطلقو للخدمات وننوعوا على أساس بالفعل ما يبقاش المغرب حبيس نقل البضائع لمؤسسات دولية ولشركات أجنبية.

اليوم المشاريع اللي هي في إطار التنمية المستدامة هي أيضا مهمة، باعتبار أنه المغرب اليوم في إطار التنويع الجغرافي للموانئ المغربية، كما تعلمون، غرب الناظور (Nador west)، الجرف الأصفر اللي غيمشي لنا للموارد اللي هي موارد غازية وخاصة الغاز الطبيعي، الداخلة على أساس أنه يكون الانفتاح ديالنا المستقبلي على إفريقيا ومن تما إلى دول أخرى، وبالتالي هاذ التنويع على المرافئ الرئيسية ديال المملكة غادي يسمح على أنه بالفعل اليوم في إطار الإستراتيجية أنه ما يبقاش جزء من الضغط كما تفضلتو به وتكلمتو على الدار البيضاء وطنجة المتوسط.

بالإضافة إلى المشروع ديال القنيطرة، هاذو 3 المشاريع الكبرى دابا اللي عندنا بالإضافة للمشروع ديال القنيطرة اللي من المفترض أنه في 2019، 2020 و2021 على حسب الجرف الأصفر، وأيضا الداخلة وقتاش غنبداوهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكروك، السيد الوزير، على هاذ المعطيات وكنشكرو الحكومة على الأهمية بما كان، لأن عندنا تقريبا 3500 كيلومتر ديال الشواطئ، لهذا البحر ديالنا كيعطينا باش نزيدو نقويوا هاذ الموانئ، وخاصة أننا تندويو، السيد الوزير، على واحد الميناء اللي ما ذكرتيهش، هو ميناء أسفي، اللي الساكنة كتقول بأنه كنا ناوين باش يستقبل في 2018، للأسف تيبان لنا راه وخا في 2020 وربما مازال ما غاديش يكون، غتنورنا، السيد الوزير، لأن المحطة الحرارية اللي هي كنا ناويين الميناء اللي غادي يخدم هاذ المحطة الحرارية، وربما المحطة راه ولا هذاك الفحم النظيف ولا (charbon) راه ولا تيمر من وسط المدينة وبالشاحنات، إذن كاينة مشاكل في ساكنة أسفي.

كذلك، السيد الوزير، احنا في الاعتمادات اللي جات في الميزانية كاين فيها واحد الاعتمادات مهمة، خاصة بالموانئ، ومنهم الميناء ديال مدينة أسفي القديمة، ابغينا تنورونا، السيد الوزير، واش هاذ الميناء غادي يخرج منو هاذوك المعادن اللي هي فيه، الفوسفاط والبيروتيت وواحد العدد ديال المعادن اللي هي كتأثر على الميناء ديال الصيد.

وكذلك احنا هذاك الميناء، ساكنة أسفي وساكنة الجهة كلها بغات تخلق منه واحد الميناء سياحي بامتياز، لأن السياحة ماتت في أسفي، ولهذا إلى اخدم هذاك الميناء الجديد ابغيناكم السيد الوزير تسرعو لنا به، لأن إلى ابقا هاذوك الشاحنات كيمرو من وسط الساكنة راه غادي يتدمر الوقت.

ولهذا السيد الوزير احنا ابغيناكم تعطيو واحد الأهمية كبيرة لهاذ الميناء ديال أسفي بغيناه حتى هو يكون من الموانئ الكبرى، ماشي غير باش حتى الناس والساكنة ديال الجهة، راه كاين الناس ديال مراكش واحد العدد ديال المعامل في مراكش والنواحي تيمشيو حتى لطنجة المتوسط ولا الدار البيضاء باش ينقلو السلعة ديالهم.

لهذا الله يجازيكم بخير ابغيناكم تعطيوه أهمية.

كذلك السيد الوزير ما دام أنتم تشرفون على هاذ القطاع الطريق المؤدية من الميناء من أسفي حتى لهذا الميناء والمحطة الحرارية راه واحد الطريق يرثى لها السيد الوزير، هاذ الناس اللي شادين هاذ المشاريع بالملايير ديال الدراهم على الأقل ينقيو هاذيك الطريق ويقادوها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، في إطار ما تبقى لكم من الوقت في حدود ثواني، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

هو بالفعل السيد المستشار مشكورا تفضل بالحديث على الميناء ديال أسفي وهو ليس نسيانا، لكن غير مادام أنت تذكرتيه بهاذ الإيجابية نقول أنه بالفعل الوزارة توليه من الأهمية القصوى، وخاصة أنه في

المجلس الحكومي الأخير دوزنا في المجلس الحكومي واحد النص قانوني على أساس أنه ذاك اللي كانوا مكلفين بالإعداد وبالإشراف على الميناء، نظرا أنه وقع فيه واحد التأخر عاود درنا (l'équipe) اللي غادي تاخذ هاذ الثلاثة سنوات المقبلة على أساس أننا نسرعوه درنا واحد (l'équipe dédiée) واحد المؤسسة خاصة باش هي تسرع العملية ديال الإنجاز النهائي ديال أسفي، وتتعرفوا أيضا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الحائط الوقائي للطرق السيار بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال تفضل.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

من بين المخاطر التي يتعرض لها المواطنون السائقون ومستعملو الطرق السيارة بالمغرب، أهمها وأخطرها غياب الحائط الوقائي للطرق السيارة مما يسمح بمرور الحيوانات والإنسان مما يعرض الحياة إلى الخطر، ماذا ستفعلون لمواجهة هذا الخطر السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل هاذ من المواضيع اللي يمكن نقولوا نأسف لها وأنه في مغرب 2017 بالفعل بقدر ما نتقدم في سككنا الحديدية بقدر ما عندنا اليوم القطار فائق السرعة بقدر ما اجتهدت البلاد ديالنا باش نديرو طرق سيارة 1800 كلم، بقدر ما لازالت بعض الممارسات اللي هي ممارسات من قبيل أنه بالفعل واحد العديد من الحيوانات اليوم لازالت تقطع هذا الطريق السيار.

فتعلم، السيد المستشار المحترم، على أنه فيما يتعلق بما هو واقي الطرق السيارة تدير حواجز، وفي البداية كانت تدير حواجز اللي هي من الأسلاك لكن نظرا لتلفها السريع ولتدخل البشر في إتلافها المقصود، هي اليوم عندها برنامج ديال أن تقوم بواحد العديد ديال الحواجز الإسمنتية من الخرسنة، وخاصة في المواقع ديال التجمعات السكنية.

واليوم البرنامج هو برنامج اللي انطلقت فيه وتقريبا نقدر نقول لك واحد 10% ديال الطرق راه فيها هذه الحواجز وإلى جيتي غير في هذه ديال الشمال ستلاحظ وأساسا على اليمين ملي تتكون جاي، أنه كاين حواجز اللي هي إسمنتية ولكن الإشكال لازال قائما رغم المراقبة 24/24 ساعة دالفرق اللي عند الطرق السيارة هذا الموضوع لازال قائما.

نحن نفكر في شي طريقة من الطرق بالفعل اللي يمكن تحمي الطريق السيار من دخول مثل هذه الحيوانات وتتعرفوا أنه لما تيكون الموقع ديال الطريق السيار تيمر بفضاءات وتجمعات سكنية هذا الإشكال تيبقى مطروح، البلدان الأوربية التي سبقتنا في هذا المجال تعلمون السيد المستشار أنه بالفعل في إطار التجزيئات ديالها سواء العمرانية أولا في التهيئات ديال الطرق السيارة أخذت منحى آخر وهو الابتعاد كلية وخاصة في الطرق السيارة الكبرى على الأماكن ديال التجمعات البشرية، وهذا كان يمكن من الإيجابيات اللي احنا اليوم نبحث على مثل هذه المخرجات باش نلقاو جواب لهذا السؤال اللي تيبقى مطروح بحدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا ابغيت نشكركم السيد الوزير على الصراحة، يعني مسألة كاينة ولكن كذلك بغينا حتى احنايا أولا نهنيوكم كذلك حول هاد الإنجاز الكبير، ربطنا الشرق والشمال والجنوب بطريق راه هذا إنجاز كبير تستحقون الشكر، وبغينا كذلك هذا الإنجاز ديالنا يكون فيه معايير دولية لأن تنشوفوا الطرق السيارة كاينة، مزيان، ولكن كاين شوية ديال الخصاص فيما يخص الصيانة، لا الحائط ولا باحات الاستراحة، ولا واحد العديد ديال الأمور اللي خاصة وبغيناكم ديرو مجهود السيد الوزير مجهود إضافي باش نقلصوا واحد العدد ديال الحوادث كنلقاو الماشية والمواطنين.

خاص كذلك القناطر للمواطنين لا بد باش نربطو الدواوير أو المناطق اللي فيها كثرة السكان وما عندهمش قناطر ديرو واحد المجهود إضافي باش يمكن نحميو هاد الطرق السيارة، من بعض الحوادث اللي

هي حوادث يعني ما تستحقش باش تكون حوادث بهذا الشكل في الطرق السيارة.

وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار الرد على التعقيب إذا كان عندكم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

أشكر السيد المستشار على المقترحات.

والنقائص اللي كاينة نعمل حقيقة على أن نتجاوزها، اليوم يمكن نقولوا أن الطريق السيار هو من حيث السلامة الطرقية هو ثلاثة أضعاف الطريق الوطنية، وهذا بالفعل شيء إيجابي.

البرنامج التوقعي المستقبلي فهاذ المجال بالفعل في إطار تمديد الخطوط وربط مزيد من الأقاليم والجهات بالطرق السيارة نحن نشتغل عليه.

هاذ الأمر المرتبط بالباحات في أفق السنتين المقبلتين غادي يكون واحد الطلب للعروض على أساس أننا ننفتحو على باحات في الأماكن الضرورية على القطاع الخاص.

الأمر الآخر اللي هو مرتبط بالعبور كانت قناطر فوقية أو تحتية عندنا برنامج سنوي الذي نشتغل عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه، تأهيل ميناء سيدي إفني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تنعرفو بأنه هاذ الميناء ديال سيدي إفني وطانطان يشكلون، يعني ركيزة معول عليها من أجل الإقلاع التنموي بجهة كلميم واد نون، تنسمعو الحكومة وتنسمعو للأجوبة ديالكم، وإلى شفنا أن كل الجهات تقريبا حظو بحظهم في الموانئ الكبيرة إلا جهة كلميم-واد نون ما حظتش بالحظ ديالها، وخصوصا أن هاذ المينائين اللي كاين لا طانطان ولا إفني، خاصة سيدي إفني اللي هو عقود من الزمن ما عرفناش أش واقع في هذا الميناء، السيد الوزير؟ شركة مشات، شركة وقفت، شركات فسخت معها الصفقات، شركة غادية، بغينا نفهمو أشنوا واقع في هاذ الميناء ديال سيدي إفني والمشاكل اللي تيعرف، وكلكم متتبعين آش المشاكل اللي فيه؟

كذلك الميناء الترفيهي اللي تعطاتوا الانطلاقة وما دارش سنوات هذه، أشنو المشكل؟ اللي معول على هاذ النقطة هذه أنها تهز من الاقتصاد التنموي والاقتصادي والسياحي ديال المنطقة.

شكرا السيد الوزير.

ابغينا نسمعو المعطيات في هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أتقاسم معك التقديم اللي تفضلت به على أهمية هذا الميناء في الأقاليم الجنوبية سواء ديال طانطان ولا أيضا ديال سيدي إفني، ومنذ البداية ديال الميناء في 89 ديال التأسيس وأيضا الإصلاحات اللي تمت في بعد 10 سنوات 99-2000 كاين بالفعل عندها وقع إيجابي.

واليوم الحركية، نقدر نقول لك على أنه الحركية والرواج هي حركية مهمة داخل الميناء ديال سيدي إفني، تنتكلمو على بين 12000 حتى 20000 طن ديال الأسماك ديال التفريغ اللي تيكونوا سنويا، بمعنى واحد المعدل معدل في السنة المتوسطة ديال 50 طن يوميا، وهذا تيسمح بأنه بالفعل يكون واحد الرواج اللي هو جد إيجابي في المنطقة.

اليوم عندنا إنجازات ما غاديش نسردها عليك كل ما تم خلال 2010-2016 هاهي الحوض لرافعة السفن، إصلاح السفن، تهيئة المسالك، التشوير، إلى أخره، لكن اللي يهم هو ربما السيد المستشار بغيت نعرف، هو أنه عندنا إشكال حقيقي اليوم في التيارات البحرية، وأنت تتعرف هاذ الشي، والجرف ديال الرمال اللي تيطلب من أنه كاين واحد التكلفة أو لا الجرف تقريبا ديال 15% الذي ما يتم جرفه على صعيد الموانئ المغربية كلها ديال الرمال وديال الأوحال، فقط من سيدي إفني، و(ANP) تتقوم بمجهود اللي هو كبير في هذا الأساس، على هذاك الشي ملي تكلمتو على المستقبل هاذ الشي الترفيهي اللي غادي يكون داخل الميناء، اليوم راهم تيقوموا بذاك الحاجز الواقي اللي تتعرفوا، وهذاك يكلف مباشرة بعد الإكمال ديالو المشروع اللي عندنا ديال الأماكن الترفيهية داخل الميناء، نحن جاهزين على أساس أننا نلونصيو

فيها الصفقة مازال ما تنلصاتش هي مرتبطة بأن نكملوا الحاجز الواقي اللي هو الآن احنا خدامين فيه واللي غادي يكمل في القريب العاجل، إن شاء الله رب العالمين، ومباشرة عاد غادي عاد غادي نمروا لهاذ الجزء الترفيهي داخل الميناء، واللي بالفعل في إطار التنمية المحلية سيعطي نفسا جديدا للحياة داخل الميناء وما يبقاش فقط مركز على الجانب ديال الصيد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، بطبيعة الحال أنا أتفهم تقاسمكم معي نفس.. ولكن السيد الوزير كنقول لك الميناء الآن كيلعبوا فيه الناس الكرة وسط الميناء، الرملة طلعت ولات (terrain)، الأموال أو الاعتمادات اللي كتصرفوا كتصرفوها على (dragage) ديال المسار ديال الباخرات، داخل الميناء الحالة ديالو الآن، وأعي ما أقول، ومسؤول على كلامي، فيه (terrain) ديال الكرة تلعبوا فيه الكرة إلى ابغيتو، هذا هو الحقيقة ديال الوضع ديال الميناء ديال سيدي إفني الآن.

الإشكالية أنا كنقول لك تقدر تقول هذه الأطنان وعندك هذه الأرقام ما مستافدة المدينة منها ولا المداخيل ديالها أي شيء ولا المنطقة، إذا كان المراد من إنشاء مرفق هو تنمية المجال اللي كيتواجد فيه، فالعكس سيدي إفني ما مستافدش في هاذ الشي، وكلنا تنعرفو التوترات الاجتماعية اللي كاينة في المنطقة وسببها هاذ الميناء اللي ما متوفرينش فيه الظروف اللي الثروة ديالو يستفدوا منها أبناء المدينة ديال سيدي إفني والمنطقة المجاورة لها.

فبالتالي، السيد الوزير، الوضع أكبر من هاذ الشي، أنا قلت في الكلمة ديالي أن جهة كلميم هي الوحيدة من الجهات اللي ما استفداتش في المغرب، اللي ما استفداتش في الموانئ الكبرى، الآن الميناء ديال سيدي إفني عقود من الزمن محسوب ميناء مع وقف التنفيذ، إذا كان الميناء في وقف التنفيذ فالمدينة والإقليم والمنطقة كلها في قاعة الانتظار، السيد الوزير المحترم، يجب حل الإشكالية، يجب التعامل مع الإشكالية، اليوم السيد الوزير راه الشطر ديال الشركة الآن واقفة، راه وقفت سنوات، تعطات لشركة، وقفت، هزت، تزيد تحل هاذ الصفقات ويبقى هاذ التماطل وجات هاذ الشركة، باقي الشطر الثالث عاد غادي نتلكمو على الميناء الترفيهي اللي سيدنا اعطاه الانطلاقة سنوات هاذي.

السيد الوزير،

المشكل كبير وكبير جدا، أتمنى أن يكون هذا ناقوس الخطر حتى لا نقع في ما لا نتحمل عقباه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا أردتم.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، المكلف بالنقل:

غير الموضوع مرتبط بجزء ديال البنيات التحتية واللي تتحمل فيه الوزارة أو الوكالة الدور ديالها وراها تقوم بما يلزم وفق الإشكالات اللي هي مرتبطة بالجوانب اللي قلت لك ديال الحاجز الوقائي واللي ماشي ساهلة راه 25 مليون ديال الدرهم اللي كان ممكن تمشي دير بها ذاك الشي الآخر اللي اليوم متعثر، هذه ما كانش عندنا في البرمجة باش نكون معك واضح، واش دبا احنا الرمل اللي تيجي ديال هادي عندنا فيه شي ولكن ضروري اليوم خاصك دير ذاك 24 مليون 25 مليون درهم باش ديرو الجرف ديال الرمال وخاصة الأحواض اللي هي تم باش تشتغل.

وهذا تيجعل أنه المشاريع اللي مفروض عندنا في الميزانية باش نقوموا بها بالفعل، ديكالات، يعني اضطرنا أننا نحولوها إلى حين إيجاد موارد، تدبير الملف ككل ماشي فقط الوزارة و (ANP) المشروع التنموي ديال كلميم وديال الجهة هذا جميع المتدخلين الآخرين من جماعات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه أوضاع الطرق والمسالك المؤدية للموارد السياحية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمين،

تتميز بلادنا بمجموعة من المناظر الطبيعية الجبلية والتي تعتبر قبلة للزوار والسياح من كل بقاع الكون، إلا أن هذه المناطق السياحية

الجبلية أغلبها الآن إن لم أقل كلها تعيش في عزلة وإقصاء تام، حيث غياب الطرق والمسالك المؤدية لها والموجودة منها أصبحت موصوفة بمعابر الموت.

أمام هذا الوضع المزري لهذه الطرق والمسالك الجبلية، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الخطوة التي تعتزمونها للقيام بها لفك العزلة عن هذه المناطق السياحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة لمياء بوطالب، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكرك السيد المستشار المحترم لطرحك هذا السؤال، لأن حالة الطرق والمسالك لها انعكاسات مهمة لولوج السياح لبعض المناطق السياحية، خاصة الجبلية.

فيما يخص المحطات المندمجة الساحلية التي أنجزت في إطار المخطط الأزرق، فقد واكبت الوزارة جميع هذه المحطات بشراكة مع وزارة التجهيز لإنجاز الطرق التي تؤدي إلى هذه المحطات، على سبيل المثال محطة تغازوت استعملت الوزارة ميزانيتها الخاصة لتثنية الطريق الذي يؤدي إلى هذه المحطة، والمغرب يتوفر على موارد استثنائية فيما يخص السياحة، غير أنه يظل صعب الولوج إلى بعض المواقع، خاصة الجبلية وأيضا في المناطق الخلفية والإيكولوجية.

وللتغلب على هذه الإشكالية، فقد تم خلال المناظرة الأخيرة للسياحة (les assises du tourisme) تم توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة السياحة ووزارة التجهيز لكي نعد برنامج من أجل تسهيل ولوج السياح إلى المناطق الجبلية.

ويطمح هذا البرنامج إلى إعادة تهيئة العديد من المسالك بما فيها تدعيم، توسيع أو بناء مسالك جديدة أخرى من أجل فك العزلة واستثمار الطاقات السياحية بهذه المناطق السياحية الجبلية.

وتجندت المصالح الجهوية للوزارتين من أجل بلورة الاقتراحات وتقدير التكلفة المادية التي ستتطلبها تهيئة هذه الطرق، والآن السلطات الجهوية والولاة يشتغلون لكي يدرجون هذه البرامج الجهوية ضمن أولويات برامج الجهة في إطار برنامج المسالك القروية.

إذن البرامج أعدت، والآن يشتغلون الجهات لتطبيقها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا التوضيح.

ونطلبو يكون الله خير، على أساس احنا اللي كنلاحظو بحكم حسن الحظ كاين الوزير معانا اللي مسؤول على وضعية الطرق.

كاين بعض الطرق، السيدة الوزيرة، والحوادث اللي وقعت غير مؤخرا في أوكايمدن، أو ذوك السياح كيبان لنا بحال اللي تكلم الأخ الزميل دبا عاد على أساس (l'autoroute) ،(l'autoroute) راه السائح ملي كيجي للمغرب، ملي كيجي السائح هذاك هو كينقل واحد الخبر للدولة ديالو بأن هاذ الدولة راه فيها مناظر سياحية فيها كذا، فيها كذا.

راه المغرب تعرف بمراكش، مراكش احنا ما خصناش نعتمدو غير على السياسة ديال المدن ابحال مراكش، طنجة، أكادير، دابا احنا كنعرفو المغاربة كيمشيو غير من طنجة، مراكش، أكادير، إلى زولتي لو هاذو ما كاينشي.

كاين واحد الفئة ديال المغاربة الآن اللي ابدات كتهتم بالسياحة الجبلية، مؤخرا شفنا واحد المنطقة فخنيفرة، واحد الضاية، مجموعة ديال الناس كيجيو، مجموعة ديال المناطق، شباب لابسين هذا على ظهرهم وتيطلعوا لذيك المنطقة، على أساس باش كاينة واحد السياسة اللي خاصها الوزارة تأخذها بعين الاعتبار، ما نبقاوش مركزين غير على السياحة ديال المدن، السياحة ديال المدن راك أنت كتعرف أشنو فيها.

احنايا خاصنا نركزو على السياحة الجبلية، كاين واحد الفئة ديال الناس اللي في الصيف راه ما كيمشيوش للبحر كيمشيو للجبل، إذن هاذ الناس هاذو خاصنا نوفرو لهم الإمكانيات.

راه كاين بعض الطرق، السيدة الوزيرة، تحشم تقول عندك الطرق في بلادنا، وغير الطريق ديال أوكايمدن، الطريق ديال أزيلال، السيد المستشار المحترم مؤخرا كان كيهضر على أزيلال، ما كاينش نتحدى شي واحد، مولاي عبد السلام، الهبة الملكية كتمشي في (hélicoptère)، على المسؤولين اللي كيمشيو لتما ما كيقدروش يطلعوا فذيك الطريق هذيك، كيخافوا على أنفسهم، والمواطن ما نخافوش عليه.

إذن احنا خاصنا من الآن نبذلو مجهود ونشوفو الإمكانيات نوفروها باش يمكن للناس توصل..

مؤخرا سائح، السيدة الوزيرة، سائح شفتو أنا ماشي شي واحد،

(pare brise) مهرسة، دابا عاد الأخ كان كيهضر على الطريق السيار، وكنت أنا بيدي غنوضع سؤال لهذا، راه كاين الطريق السيار ملي تجبر انتينا الطريق السيار، المواطن خارج في وسط الطريق السيار، دابا أنا جاي ومواطن كان غيضربني في الطريق السيار في القنطرة ديال سبو، من حقو خاص يدوز في (autoroute).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة إذا ابغيتي في إطار ثواني معدودة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المكلفة بالسياحة:

ما يمكن لي غير نشكرك السيد المستشار، واحنا تنخدمو وغنزيدو المجهودات مع وزارة التجهيز باش نعدو هاذ الطرق، حيث السياحة الجبلية عندها أهمية كبيرة في بلادنا وفي المنتوج السياحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه للسيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه تقليص نسبة الفقر والهشاشة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، محاربة الفقر أو القضاء على الفقر كتعرفوا هي أحد الأهداف ديال التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، وبلادنا مطلوب منها أنها تعمل واحد المجهود كبير في هاذ المجال.

طبعا المشكل لازال مطروح في بلادنا بواحد القوة، جاء في البرنامج الحكومي أن محاربة الفوارق في الدخل، محاربة الفقر والهشاشة هي إحدى المحاور الأساسية ديال العمل الحكومي خلال الخمس سنوات المقبلة.

ابغينا نعرفو، السيدة الوزيرة، منكم المقاربة اللي ناوين تشتغلوا بها خلال هاذ الخمس سنوات من أجل الحد من الفقر والهشاشة، ثم أشنو هي الآليات اللي وضعتوها ولا غتوضعوها من أجل رصد هاذ الإشكالية والتأكد من نجاعة البرامج والعمل الحكومي في هاذ المجال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم.

طبعا أنتم تعلمون أن الحكومة تبنت مقاربة اجتماعية لفائدة خصوصا الفئات التي تعيش في وضعية صعبة، والتي كذلك تعيش في وضعية هشاشة، وأنها من أجل ذلك ارتأت وتحقيقا كذلك للحكامة أن تحدث مجموعة من السياسات العمومية لصالح مختلف الفئات المستهدفة من الإستراتيجيات والبرامج وكذلك إحداث صناديق خاصة، من ضمنها صندوق التماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي وكذلك حزمة من الإجراءات.

تحقيقا للحكامة كما تفضلتم نعتمد مجموعة من الآليات للعمل وكذلك للرقابة:

أولا، تحقيق الالتقائية بين جميع المتدخلين.

ثانيا، إحداث لجان للتتبع وكذلك للرقابة، وأيضا الاشتغال بمنهجية وبمقاربة الاستهداف.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة الجواب ديالك ما اقنعنيش، يمكن خليتو الجواب للتعقيب، لأنه الموضوع كبير جدا وفئات كبيرة كتعيش الفقر والهشاشة في بلادنا، وهاذ الفقر عندو مداخل كبيرة ومتعددة، منها البطالة هي الأولى، منها عدم الولوج لبعض المرافق الأساسية، الماء الصالح للشرب وإن كانت النسبة وصلت كبيرة ولكن باقي بعض البؤر اللي خاصها يتعالج فيها الإشكال، الماء، الكهرباء، المسالك الطرقية، الآن كان سؤال حول المسالك الطرقية والنتيجة ديالها لا بالنسبة للسياحة في بعض المناطق، فهذه كلها مداخل اللي كتؤدي للفقر.

التعليم، مشاكل التعليم باش تنعرفو أن 300 ألف ديال التلاميذ تيخرجوا سنويا، يعني كنتجو البطالة وكنتجو الفقر من بعد، وبالتالي المشاكل الصحية ما كاينش حماية اجتماعية.

وبالتالي اللي طلبنا منكم، السيدة الوزيرة، إلى كان ممكن ما شي فقط أشنو كتعملوا داخل القطاع ديالكم، تنعرفوا المجهودات اللي تتقوموا بها والإرادة ديالكم في مجالات معينة اللي كتشتغلوا عليها في القطاع، الإعاقة، المسنين، التضامن الاجتماعي، المرأة، إلى غير ذلك، الطفولة.

ولكن اليوم بغينا واحد الرؤية ديال الحكومة فهاذ المجال باش تتأكد الحكومة واش التنمية اللي كاينة، وإن كانت النسبة ديالها ضئيلة خلال السنوات الماضية؟ واش المشاريع اللي كتعمل؟ واش المجهودات المالية اللي كتوضع؟ واش كتوصل للنتائج اللي بغينا فيما يخص محاربة الفقر؟

بلا ما نتكلم على الفوارق في الجهات، لأن عاود كاين مشاكل بالنسبة للاستثمارات، جهات كتستافذ بواحد الشكل كبير وجهات لازالت تعاني اليوم من الفقر وتعاني، بناءا على هاذ التوزيع الغير المتكافئ ديال الدعم الحكومي، من مشاكل كبيرة ويعني كتزيد تطور هاذ الإشكالية دالفقر فبلادنا.

بغينا اليوم نعرفوا شي رؤية ديال الحكومة في محاربة الفقر ماشي فقط رؤية قطاعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

طبعا السيد المستشار أنتم تعلمون أن مجموعة من الإجراءات لا ترتبط بالقطاع فقط، عندما نتحدث عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عندما نتحدث عن صندوق فقدان الشغل، عندما نتحدث عن حزمة من الإجراءات والمبادرات، التي في الواقع جزء منها مستمر على ما كانت عليه الحكومة السابقة، وجزء آخر في كثير من التجديد وكثير من المبادرات الجديدة.

وفي ذلك الآليات التي في الواقع تتبين لنا أين الخلل؟ مثلا عندنا (HCP) اللي هي المندوبية السامية للتخطيط تتجيب لنا المعطيات اللي تتبين لنا أشنو هي المنهجية اللي غادي نتبعو، فين غادي نمشيو؟ مثلا اليوم حديثها على الفقر النقدي.

ثانيا، اليوم احنا تنشتغلو على سياسة عمومية حول الحماية الاجتماعية اللي ما غادي تبدأ فعليا حتى 2018، لكن نشتغل عليها الآن مع مختلف الشركاء المعنيين، عندما نتحدث كذلك على المرصد الوطني للتنمية البشرية واللي هو كيقيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية البشرية بشكل عام، وتيقدم معطيات، تيقول لك ها هو فين الخلل.

فإذن نحن نتجاوب أولا مع المؤسسات ومع الآليات، وفين ما كاين الخصاص تكون هناك مبادرات، إذن الانشغال الاجتماعي عند هذه الحكومة هو حاصل وليس قطاعيا، مختلف المتدخلين من مختلف القطاعات تتدخل بما فيه الآليات التي وضعت للتتبع، وبما فيه الآليات المؤسساتية اللي هي كتطلع لك المعلومة التي نعتمدها من أجل توفير البرامج والإستراتيجيات الضرورية.

ما نهملوش القضية ديال الصناديق لأنها مهمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ابغيت نذكر المجلس على أنه جرت العادة سنويا، يقوم مجلس المستشارين بحفلة استقبال للتلميذات والتلاميذ أبناء الموظفين والموظفات ديال المجلس المستشارين الناجحين في امتحان الباكالوريا.

والآن حاضرين معنا هنا: التلميذة أميمة حيميد، التلميذة سهيلة السليماني، التلميذة أمنية العجالي، التلميذة فاطمة العلوي، نرحب بهم ونتمنى لهم مستقبلا زاهرا، وبالتوفيق.

وننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير الشغل والإدماج المهني وموضوعه تطبيق قانون الشغل بتفعيل مشاركة الأجراء على مستوى لجان المقاولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار المخطط الوطني لتفتيش الشغل الذي وضعته وزارتكم فيما يخص تفتيش الشغل نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها لتفعيل المادة 464 من مدونة الشغل المتعلقة بإحداث لجان المقاولة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الهام جدا، لأنه يتعلق بواحد الآلية استشارية متقدمة التي نتمنى أن يتم تفعيلها بالشكل الأكمل والأتم، لأنه كاين عندنا تجارب مهمة جدا في العلاقة ما بين الشركاء الاجتماعيين، اللي ولاو العمال جزء من المقاولة، كيخططوا لها كيحددوا الأهداف ديالها، كيساهموا في الوضع ديال الخطة الإنتاجية، كيساهموا في رفع المردودية، كيساهموا فوضع برامج التدريب، فرفع الأمية، في التكوين المستمر، إلى غير ذلك.

هاذ الشي عندنا احنا كذلك في القانون، يعني فالواقع باش نكونوا واضحين خاصنا واحد الجهد جميعا، ملي كنقول الجهد جميعا كيخص جهد ديال شركاء اجتماعيين كاملين، كيخص المقاولة، كيخص العمال، كيخص الحكومة، كيخصنا نديرو واحد العمل مشترك، أدعوكم له قريبا إن شاء الله من خلال نفكروا جميعا في واحد الميثاق اجتماعي باش نطوروا الثقافة ديال العلاقة ما بين الشركاء الاجتماعيين.

في إطار نتكلمو الآن على العمل ديال الوزارة اللي كنديرو، سولتو على المخطط الوطني ديال التفتيش، بطبيعة الحال تداروا حد المخطط وطني، النتائج، وانصب التفتيش على القضية ديال لجنة المقاولة، شمل هذا العمل 3290 مؤسسة، اللي كتشغل أكثر من 50 أجير والنتائج سأعطيها لكم كما هي، كما وصلتني، كما هي عندي في سميتو، 1534 مؤسسة أحدثت لجنة مقاولة، يعني دير الحساب ما بين 3290 عندنا 1534 في (la moyenne) واقيلة، ولكن الرقم الآخر 874 فقط منها تحترم دوريات انعقادات اللجان، هذه معطيات كما هي ما.

812 تتوفر على محاضر انعقادات اللجنة، إذن كاين واحد الخصاص، كاين عمل تدار، الوزارة اشتغلت، مازال كيخصنا نشتغلو باش نقول لك من هنا هذه المعطيات رغم أنه تدار واحد الجهد، رغم أنه كاين واحد التطور، مازال ما كتستجبش للتطلعات ديالنا، كيخصنا نشتغلو جميعا باش هذه الآلية تاخذ المكانة ديالها، لأنها غادي تكون واحد الآلية أساسية في السلم الاجتماعي، لأنه غادي يوليو الشغيلة طرف في تدبير وتسيير المقاولة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، نتفق جميعا أن العديد من المقاولات التي تشغل أكثر من 50 أجير لا تحترم هذه المادة من مدونة الشغل، والتي تلزم المشغلين بتكوين لجنة المقاولة، وذلك في خرق سافر للقانون.

كما جاء في تصريحكم في المخطط الوطني للتفتيش سنة 2016، وها انتما ذكرتو بأن يلاه 48% من المؤسسات اللي تيبلغ العدد ديالها تقريبا واحد 8800 مؤسسة اللي كتوفر على أكثر من 50 أجير، بينما نجد أن هناك سوى 1500 مؤسسة اللي دارت هاذ الانتخابات ما بين برنامج أو ما بين المؤسسات المستهدفة اللي وضعتو اللي بلغ العدد ديالها 3200.

هاذ الشي دون الخوض في الحديث عن العدد الهائل من المقاولات اللي ما دارتش انتخابات بعدا كاع ديال مندوبي المأجورين.

أضف على هاذ الشي الصعوبة ديال إحداث لجنة المقاولة سواء في القطاع الخاص وكذلك في المؤسسات العمومية والتي تساهم الدولة في رأسمالها، كنموذج على ذلك الطرق السيارة بالمغرب، اللي عرفت بعد نضالات كثيرة اللي قامت بها النقابة بالخصوص نقابة الاتحاد المغربي للشغل، عاد تمكننا باش نديرو لجنة المقاولة فهذه المؤسسة.

لهذا نحن في الاتحاد المغربي للشغل نضع تساؤل، هو الهدف ماشي في تكوين اللجنة، ولكن مدى الجدوى ديال هاذ اللجنة، كم من محضر مخالفة تم تحريره من طرف مفتشي الشغل ضد هؤلاء المشغلين طبقا للمادة 469 من مدونة الشغل، والتي تحدد مبلغ الجزاء ما بين 10000 و20000 درهم، لو أن مفتشية الشغل قامت بالعمل ديالها كما يجب لأرغمت جميع المقاولات على تأسيس هاذ اللجنة.

أضف على هذا سؤال ثاني، هو لماذا لا يتم التحرير المستمر واليومي للمخالفات قصد دفع هؤلاء المشغلين إلى تأسيس لجنة المقاولة؟ هنا تنتكلم على المحضر بينما في التصريح ديالكم اللي قمتو به ما تكلمتوش على محضر، تكلمتو على ملاحظات اللي قامت بها هاذ المفتشية.

أما بالنسبة للمؤسسات التي توجد بها لجنة المقاولة هل من تتبع ومن إحصائيات للنقط الخمس الاستشارية وراكم تتعرفوها اللي كتخص كما جاء في كلامكم، التكوين وإعادة التكوين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من ثواني.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار،

هاذ البرنامج اللي ابديناه غنستمرو فيه وغنطوروه، وكنعولو على التعاون ديال المركزيات النقابية الجادة باش نطورو هاذ العمل جميعا، لأنه هاذ القضية ماشي فقط غير مسألة قانونية هي مسألة ثقافية.

ولهذا، أنا ابغيت نمشيو جميعا لذيك الاتفاقيات الجهوية بحال هاذيك اللي تدارت في الدار البيضاء ونفعلوها، ونمشيو أكثر من هذا إلى ما نسميه الميثاق الاجتماعي وأنا أدعوكم إلى أن نشتغل عليه جميعا مع الفرقاء الآخرين، لأن هاذي مسألة ديال عقليات، لأن ما خاصش الناس ما خاصش المقاولة تبقى تخاف من النقابات ولا تبقى تخاف من ذكر

هاذ الآليات ديال العمل.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ونتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه حقيقة وضعية السجون ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، بعض تقارير مؤسسات غير حكومية تتحدث على الأوضاع المقلقة داخل السجون المغربية، خاصة الأوضاع الحاطة بالكرامة الإنسانية للسجناء، إلا أن المديرية العامة لإدارة السجون أصدرت بلاغات حاولت من خلالها تبديد القلق والمخاوف في الموضوع.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الوضعية الحقيقية للسجون بالمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أتوجه بالشكر للسيد المستشار، السيد الرئيس، على طرح هذا السؤال.

أولا، كما أشرتم المندوبية عملت على توضيح حجم الجهود الكبيرة التي تبذل، لأن كاين واحد التوجه يرتبط بالسعي إلى أنسنة الوضعية ديال السجون والظروف ديال الاعتقال.

بذلت جهود ولكن مازال كاينة مجهودات أخرى ينبغي أن تبذل، لأن الوضعية ليست، كما يعلم كل واحد، الوضعية ديال الاعتقال حصلت فيها تطورات ولكن مازالت أمور خاصها تنجز.

نعطي مؤشرات:

أولا، تحسين ظروف الإيواء، تم افتتاح 11 مؤسسة سجنية جديدة، مكن هذا من تخفيض نسبة الاكتظاظ من 45% في 2012 إلى أقل من 38%، هذا مؤشر أول.

والآن كاين مشاريع ديال بناء سجون من أجل التقليص من الاكتظاظ، بحيث في 2018 السنة المقبلة سيقع الشروع في بناء 5 مؤسسات.

أيضا كان مجهود كبير في تحسين الوضعية ديال التغذية والرعاية، نعطي مؤشر مثلا: القفة اللي كانت تتنهك الكاهل ديال الأسر المغربية ألغيت، وتدارت نظام ديال توفير ديال التغذية على مستوى السجون، وهذا كان واحد الإنجاز كبير، لأنه الإسناد ديال التغذية ديال المعتقلين تدارت طلب عروض، والقطاع الخاص تيوفر، وفي 2015: 30 مؤسسة، في 2017 الإلغاء، 2016 راه 1834000 قفة اللي تم توفيرها، وحاليا كاينة العملية ديال التقييم ديال هاذ الإنجاز اللي دابا هاذي دخل السنة الثالثة، والأمل ديالنا على ضوء النتائج الأولية 90% عبروا على الرضا ديالهم، لأنه اليوم، الحمد لله، بالنسبة للأسر راه ارتاحت من واحد العبء كبير.

الرعاية الصحية تدارت اتفاقيات، الاتفاقية الخاصة بالوقاية والعلاج من داء السرطان، الاتفاقية الثانية المتعلقة بتسهيل ودعم الخدمات الصحية، وهاذو الحدث اللي النهار ديال التوقيع اللي كان بالقصر الملكي بالدار البيضاء أمام جلالة الملك اللي توقعت فيه هاذ 2 اتفاقيات 5 يوليوز 2016 مرفوقا بصاحبة السمو الملكي الأميرة للا سلمى، وهذا كانت واحد الخطوة اللي الآن من بعد 5 يوليوز 2016 تم الانتقال لمرحلة جديدة، وهنا لابد من الإشارة للحملات الطبية المكثفة.

كاين مجهود أيضا على مستوى الدعم النفسي والاجتماعي الذي يتقدم بحكم الحالات ديال السجناء اللي تيعانيوا من أمراض نفسية، ثم الدعم ديال برامج التأهيل وإعادة الإدماج، خاصة ما يتعلق ببرامج التكوين والتعليم ومحو الأمية، فضلا على الإطلاق ديال ورش تحيين القانون 23.98 المنظم للسجون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الوزير على الإجابة الصادقة.

من طبيعة الحال، كما أشرتم، فظاهرة الاكتظاظ ظاهرة مقلقة حقيقة، أنتم تعلمون، السيد الوزير، أن مجموع السجناء في السجون على الصعيد الوطني أزيد من 79000 سجين، فيهم تقريبا أزيد من 33000 سجين احتياطي، في اعتقالات احتياطية، هذا ينبغي يعني

العمل على، كما تم اقتراحه من قبل فريق العدالة والتنمية، فتح حوار وطني حول هذه الظاهرة لإيجاد حلول وبدائل.

من طبيعة الحال، الإشكالات التي اتخذت بشأنها إجراءات ننوه بها، فك يعني مجموعة من الإشكالات على العائلات بالخصوص ما يتعلق بالزيارة، إلغاء القفة.

لكن ندعو أيضا لتحسين جودة التغذية، لمزيد من إعمال دور المراقبة، من طبيعة الحال ندعو أيضا إلى رفع الميزانية المخصصة للمديرية العامة لإدارة السجون من أجل تحسين الأوضاع ديال السجناء وتحسين أيضا الأوضاع المادية والمعنوية للموظفين بإدارة السجون بما يقتضي أيضا إعمال الضوابط القانونية والإدارية والقضائية في الموضوع.

ونلتمس أيضا يعني مجموعة من تسهيل الإجراءات لا بالنسبة للسجناء والعائلات لكي تكون ظروف يعني مواتية يعني لهؤلاء السجناء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

أما بالنسبة للسيد الوزير لقد استنفذت وقتك.

وننتقل للسؤال الموجه للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه المحافظة على البيئة داخل الواحات الجنوبية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعرف الواحات الجنوبية والجنوبية الشرقية للمملكة تدهورا ملحوظا نتيجة عدة عوامل مناخية منها وبيئية.

وفي هذا الصدد، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي تتخذونها لضمان توازن إيكولوجي داخل هذه المجالات الحيوية، خصوصا أنها تعتبر هي المصدر الأساسي لعيش ساكنتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

أولا، شكرا على طرح هاذ السؤال اللي كيهم وسط بيئي له رهان نعتبره اليوم رهان ذا أولوية اقتصادي واجتماعي وبيئي.

وبالتالي، نحن نتقاسم معكم، السيد المستشار، هاذ الهم، على اعتبار أن الواحات اليوم فعلا عندها هشاشة، حقيقة مقلقة، ولهذا هي اليوم من ضمن الأولويات ديالنا على ثلاث مستويات:

المستوى الأول، هو أننا سنعزز ما تم الحمد لله في بلادنا اللي كيعرف كنوز، أنا كنقول بالنسبة للوحات اللي هما كنز، تنوع ترابي، مغربي وبالتالي غادي نعززو البرنامج الوطني لتدبير النفايات حتى لا يصل إلى مستوى تهديد خاصة الماء والتربة، وكل ما يؤثر بشكل كبير وبشكل مباشر في الواحات، هذا مستوى.

المستوى الثاني، اليوم كنشتغلو باش يكون عندنا برنامج فيه مخطط مديري لكل جهة، على كل مستوى وكل إقليم، غادي يكون عندنا تصور واضح فيما يتعلق بوضعية تدبير النفايات في مجمل تراب الإقليم، وبالتالي على مستوى الجهة، وفي هذا الإطار على مستوى الواحات الجنوبية، اليوم كاينة دراسة تقييمية باش نعززو تأهيل المطارح اللي كاينة، كنذكر تأهيل المطارح العمومية اللي في كل من الراشيدية، و طاطا، وفم زكيد، وعافا، وفم الحصن، ثم كذلك تأهيل وإغلاق المطرح العمومي، كيف ما كتعرفو، السيد المستشار، ورزازات، تأهيل المطرح العمومي لتارميكت وإنجاز مركز للطمر والتثمين، ثم تأهيل وتهيئة المطرح العمومي للوطية بإقليم طانطان.

ثم عندنا عمل غادي نطلقوه بانطلاق تفعيل الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة اللي من أولويتها هو العمل على حماية وعلى تأهيل الواحات، وثم أننا على مستوى الشراكات كذلك احنا عندنا الواحات من أولى الأولويات اللي نقدمها كمشاريع، وعندنا مشاريع عملية جاهزة منها المشروع اللي انطلق يوم 7 يوليوز مع مجموعة الشركاء ديالنا في قطاعات أخرى، خاصة الفلاحة والتنمية القروية، ومع "الإفاو" وستكون لنا بعد التعقيب عناصر إجابة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

التدهور في نظرنا نتيجة عن أربعة إشكاليات، جوج تطرقتو لها السيدة الوزيرة المحترمة، وهي إشكالية ديال الموارد المائية، لا من ناحية الكم ولا من ناحية الكيف والتلوث اللي كيتعرضوا لها.

الإشكالية الثانية اللي تعرضتو لها هي فيما يخص المطارح، إيجاد حل المطارح العشوائية مع العمل على توفر الصرف الصحي.

إلا أن هناك إشكاليات أخرى، الإشكالية الثالثة اللي كنعتبروها إشكالية كذلك هو التراجع في عدد أشجار النخيل اللي كيتعتبروا واحد مصدر المعيشة ديال عدد كبير ديال الساكنة.

ثم الإشكالية الرابعة هو التدهور المستمر في مجال القصور والقصبات اللي كذلك كتراهن عليه هاذ المنطقة فيما يخص الإنعاش السياحي.

فكما تعلمين جيدا، السيدة الوزيرة المحترمة، أن التنمية المستدامة فهاذ المناطق ما يمكنش نتكلموا عليها إلى ما كاينش واحد العناية ديال هاذ الواحات في واحد الإطار ديال برامج مندمجة وفواحد الإطار تنسيقي، ما دام أن هناك عدد ديال المتدخلين فهاذ المجال هذا.

فاللي كنطلبو هو أنه تكون العناية بهاذ المناطق حتى نتجنبو لا قدر الله واحد الهجرة الجماعية اللي حتى واحد ما تيتمناها، خصوصا أن مع الأسف الشديد بعض البوادر ديالها بدات كتبان.

فمرة أخرى أهيب بكم، السيدة الوزيرة، على أساس أنه يكون واحد البرنامج يعني متكامل ومنسجم وفواحد الإطار ديال التنسيق باش حقيقة نوضعوا حد لهاذ الإشكاليات ولهاذ التدهور اللي كتعرفوا هاذ المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة كاتبة الدولة فيما تبقى لك من وقت.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار.

اليوم عندنا الإطار اللي هو الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اللي هي عندها عنصرين ديال التدخل.

عنصر الانتقائية بحيث أن التنزيل ديالها هو أفقي، وبالتالي فيما يتعلق بالواحات احنا عندنا المحاور والقطاعات اللي شريكة خاصنا نزلو معها برامج اللي تكلمت عليها، الخاصة فيما يتعلق كل جهة عندنا مخططات مديرية على مستوى الجهة وعلى المستوى الإقليمي، وبالتالي بالنسبة للواحات غادي يكون التنزيل بشكل انتقائي وتناغمي مع كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والشركاء الآخرين اللي كتعرفهم، هذا مستوى.

المستوى الثاني هاذ المخطط المديري والإقليمي وكذلك الجهوي غيعطينا التصور الكامل، لأن كل وحدة أشنو التحديات اللي فيها؟

التحديات صحيح على مستوى شحال من.. غنعززوا المحطات المعالجة بالنسبة للسقي اللي غادي يدارلهم إعادة التأهيل، ثم شحال غادي يكون عندنا تصور كذلك شحال من محطات المعالجة غادي نزيدوها، بالإضافة للعناصر كلها اللي نجيو إلى هنا ونتكلمو على هاذ الرهان اللي كبير في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

بهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة. كيف كتعرفوا أن كاين جلسة شهرية غادي تبدأ الآن بعد 5، 6 دقائق.

رفعت الجلسة.